

السفير محمود قاسم

أفكار سياسية



ليرة



دار المعارف

إهداء

إلى
مصر الخالدة

هذا الإسهام المتواضع حباً فيك ..
وأملأ في أن معرفة حقيقة ما يجري في العالم من تطورات وتحديات
وأخطار يعيد للانتباه إليك حرارته وصدقه .
ولضمير أبنائك يقظته .
وللقدوة الصالحة مكانها .
وللوحدة الوطنية جلالها .
وللنهل من ينبوع الحضارة استمراره .
وللبعد عن الجهالة والبداءة إصراره .
وللعمل الجاد المتقن تقديره .
وللعلم والفن تشجيعه .

تمهيد

تخوض مصر بحكم موقعها الجغرافي بين القارات القديمة الثلاث غمار الحياة الدولية بمجاهدة مناضلة بأكثر من صورة ، وقدمت من المعونة والنصح لشقيقاتها من الدول بل ومن الدول الصغرى والوسطى ما شهد به الجاحدون ، وحقائق جغرافية المكان هذه جعلت من مصر دولة معتدلة في سياساتها وتوجهاتها .

وقد أتيح لمصر منذ دخولها عصبة الأمم في سنة ١٩٣٧ ، وإسهامها في إنشاء الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة مؤتمر الدول الإسلامية أن تهتم الاهتمام الكامل بالحياة الدولية على اختلاف أوضاعها ، وتباين تعقيداتها ، فترى مصر تبذل في جميع هذه المحافل الدولية والإقليمية كل جهد لتحقيق الأغراض والمبادئ التي أنشئت من أجلها هذه الهيئات ، وبوجه خاص تأييد مصالح الدول التي استقلت حديثاً ، ومساندة الشعوب في حق تقرير مصيرها ، أما وقد بنت سياستها على الصداقة والتفاهم ، فهي لا تكل عن العمل على حل المنازعات بالطرق السلمية وذلك تدعيماً للمسلم والأمن الدوليين .

وتستطيع الدول التي تؤمن بالديموقراطية أن تسهم في تدعيم العلاقات الدولية إسهاماً صالحاً إذا كانت حكوماتها تعرف مصادر الشئون الدولية ومواردها ، وتحسن فهم أسبابها وأعقابها ، ومن ثم تحكم تدبير سياستها

القرية والبعيدة ، ووصل حاضرها بمستقبلها وبالذات إذا كان الرأى العام بعد من ورائها فى كل ذلك ظهيراً ونصيراً ..

ولكى يكون كذلك يجب أن يبصر بتلك الشئون ، وأن يعرف المسائل والمعانى التى تمكنه من أن يصدر حكماً صحيحاً على ما يطالع به كل يوم من حوادث وأحداث ، وتمكنه على وجه الخصوص من توجيه حكومته توجيهاً سديداً ، ولهذا التوجيه فى البلاد الديموقراطية وسائل مختلفة أقواها وأنفذها أثراً الهيئات النيابية والصحافة ..

وفى اختيارى لتجميع بعض المقالات التى سبق لى نشرها فى مجلة أكتوبر ، كنت أحاول أن أسهم بهذا القدر المتواضع فى إلقاء الضوء أمام الرأى العام المصرى القارئ لأضيف بعض ما قابلنى من تجارب خلال عملى الدبلوماسى ، وخاصة فى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من حيث تقصى جوانب البحث للموضوع ، والتمييز بين الأصل والعرض ، ووزن المسائل بالدقة والقسطاس ، مع محاولة تحرير ذلك بتبسيط لتلك المسائل الدقيقة فى سهولة ويسر يقربان منها ، ويوضحان غامضها بأسلوب أرجو أن يستهوى القارئ ليمضى فى قراءة المقال حتى غايته لا ملولاً ولا مكدوداً .

وهذا أكون قد نجحت فى تقريبه من إمكانية إصداره حكماً صحيحاً على بعض ما يطالعه من أنباء وأحداث .

وفى نطاق دور الكاتب السياسى فى ميدان الكتابة والتنظير التى تعالج الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية راعيت أن يكون تقسيمها ثلاثة :

الأول خاص بمصر ، والثانى بالعالم العربى والشرق الأوسط ، والثالث باقى دول العالم ، وفى كل هذا لم يفتنى الحرص فى عدم الإطالة فى موضوع قد تحتاج الإفاضة فيه إلى العديد من الصفحات أن أراعى قدر الطاقة فى

هذا الإيجاز أن يأتي الموضوع كاملاً شافياً لا يفوته الضبط أو الدقة وذلك في صفحة واحدة على قدر الإمكان .

وحتى تعم الفائدة من المقالات الواردة في هذا الكتاب فإن تاريخ إصدارها يعد جزءاً هاماً من تقييم فائدتها ، كما يعطى للقارئ في ذات الوقت البعد الزمني اللازم لتقييم المقال ، ولهذا السبب حرص الناشر على تسجيل تاريخ المقال في مقدمته .

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أرجو كثرة عدد المنتفعين بهذا الكتاب آملاً أن يهدى الطريق لمن أراد المزيد ، وأملى كبير أن أكون قد وفقت بهذا الجهد المتواضع فيما سعيت إليه .

محمود قاسم



تقديم

كان محمود قاسم أحد أفراد الفريق الذى كان من حسن حظى أن عمل معى سنوات عديدة فى القاهرة وجنيف ونيويورك ، كان فيها مثال الإخلاص فى عمله ، والإقبال عليه ، والتحمس له تحمس الشباب فى خدمة قضايا وطنه .

عرفته دبلوماسياً قديرًا ، وأذكر له أولاً مساعدتى فى العمل الذى أسند إلى عند انفصال سوريا عن مصر فى خريف عام ١٩٦١ ، وعمله معى عند حضور اجتماعات لجنة الثمانية عشر لئزع السلاح فى جنيف فى نفس الوقت الذى كنت أضطلع فيه بمهام المندوب المناوب لبلادى فى نيويورك ، ثم أذكر مساعدته لى فى عملى ، وأنا مندوب دائم بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٢ ، وأذكر له خاصة فى أثناء هذه الفترة الأخيرة متابعته الدقيقة لمهمة السفير جونار يارنج ، ولباحثات الدول الأربع الدائمة فى مجلس الأمن التى تمت بناء عن طلب الجنرال دى جول ، لبحث وسائل تطبيق القرار الذى أصدره مجلس الأمن بعد حرب عام ١٩٦٧ فى ٢٢ نوفمبر من ذلك العام ، وأصبح معروفًا باسم قرار ٢٤٢ .

كان محمود قاسم يتابع ما يتم فى لقاءات المندوبين الأربعة التى كانت تنعقد كل أسبوع فى دار أحدهم بالتناوب وهم المندوب السوفيتى فى ذلك الوقت جاكوب مالك ، والمندوب الأمريكى السفير فى ذلك الوقت جورج

بوش ، والمندوب الفرنسى السفير دى جريجوار ، والمندوب البريطانى سيركولين كرو .

كانت متابعته لمباحثاتهم دقيقة ، وتقاريره عن هذه المباحثات من شأنها إلقاء الضوء على اتجاهات الدول الكبرى فى مرحلة من المراحل الدقيقة السابقة على حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .

عرفته كما قلت دبلوماسياً قديرًا ، ولم أعرفه كاتبًا إلا للتقارير التى كان يعرضها على موجزة محملة بالأرقام والحقائق ، وليست مما يمكن نشره فى الصحف أو كأبحاث يطلع عليها عامة القراء . لذلك فإنه بعد أن ترك نيويورك وعمل سفيراً لبلاده فى أفريقيا ، وكندا ، وبلغ سن الإحالة إلى المعاش وعاد إلى بلاده مصر ، فوجئت بمقالات له فى مجلة أكتوبر هى المقالات التى يجمع لفيقاً منها فى هذا الكتاب .

وبقراءة هذه المقالات ، اكتشفت أن محمود قاسم كاتب قدير يستطيع أن يوصل معلوماته الغزيرة إلى قراء غير مختصين فى سر ، وأن يقنعهم بأحكامه كل الإقناع .

مقالات محمود قاسم فى مجلة أكتوبر تعبر عن إهتماماته المختلفة ، فهو مهتم أولاً وقبل كل شئ ببلاده مصر ، وهو مهتم ثانياً إهتماماً ماثلاً بالمنطقة التى تعيش مصر داخلها أى المنطقتين العربية والأفريقية ، وهو مهتم ثالثاً وأخيراً بالعالم الذى نعيش فيه ، فالعالم قد انكشمت حدوده وتلاصقت ببلاده ، وأصبح كل بلد منها قادراً على التأثير فيما حوله ، وعلى أن يتأثر هو أيضاً بما حوله ، وإذن فإن إهتمامات محمود قاسم المصرية العربية ، كان لابد أن يضاف إليها إهتماماته العالمية ، والذى يقرأ صفحات هذا الكتاب سوف يلاحظ بوضوح أن المقالات فيه تنقسم أقساماً ثلاثة : قسم يخص مصر ، وقسم يخص العالم الأفريقى والعربى وعالم الشرق

الأوسط إذا كان لابد من استعمال هذا التعبير ، والجزء الثالث يخص القضايا العالمية .

في مصر يتحدث عن القطاع العام ، وعما شاب ويشوب العمل فيه من تقصير له علله المختلفة ، فهو يرى أن هذا التقصير ، قد مس القطاعات العامة في بلاد أخرى ، أى أن مصر لم تختص وحدها بالنقص والتقصير ، وهو يعرض في بحث جيد ما هي أسباب هذا التقصير وما هي وسائل علاجه ؟ أى أنه لا يرفض القطاع العام كلية ، ولكنه يريد أن يستبقى منه ما هو صالح لخدمة الأهداف والتطلعات المصرية ، كما يبحث أهم مشكلات مصر الحالية وهي المشكلة السكانية في المقال الذى وضع له عنوان « القنبلة الذرية السكانية » .

وعندما يتحدث عن المنطقة العربية لابد طبعاً أن يتحدث عن الصراع القائم فيها نتيجة وفود الحركة الصهيونية إلى المنطقة ، في محاولة لا فقط للثبات فيها ، بل أيضاً فيما أظن ويظن محمود قاسم للسيطرة عليها .

يتحدث محمود قاسم عن العداء للسامية ، وهل هي حقيقة أم أنها حقيقة يشوبها قصداً باطل كثير ، ويضاف إليها ما هو غير حقيقى لخدمة أهداف الحركة الصهيونية ، وأنا أذكر في هذا الصدد رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بن جوريون ، فقد قال مرة ليت عندى إمكانية ، لكى أرسل للولايات المتحدة الأمريكية ألف شاب يهودى من ذوى السحنة الآرية ، أى من الذين يشبهون أغلبية سكان أمريكا ، وتكون مهمتهم في الولايات المتحدة هي ارتكاب الأعمال المعادية للسامية وذلك كله حتى ينزعج اليهود الأمريكيون ، ويبدءوا في التشكك في أن مقامهم في الولايات المتحدة مقام أمين ، ويبدءوا الهجرة إلى إسرائيل ... هكذا ... هكذا ... قال بن جوريون أى أنه أراد أن يستعمل ما يسميه العداء للسامية كبما يحقق له

هذا العداء للسامية ما يتطلع إليه من جمع يهود العالم جميعاً في الأرض التي يسميها أرض الميعاد .. أى فلسطين ..

وقد استمعت أخيراً إلى تحليل أحد أساتذة الجامعة العبرية ، يقول فيه : إنه ينتظر أن يتقلص عدد اليهود في العالم من ثلاثة عشر مليوناً الآن كما يقول ، إلى إحدى عشر مليوناً في مدة من الزمن حددها ، والمهم أنه يقول : إن هذا النقصان منشؤه تراجع حركة العداء للسامية في أوروبا ، بحيث لم يعد هناك ما يمنع من اندماج اليهودي في المجتمع الذي يعيش فيه وزواج شباب اليهود من غير اليهوديات .

وبهذا الزواج حسب العقائد اليهودية يصبح أبناء غير اليهوديات من غير اليهود أيضاً .. هذا حديث فيه صرخة ألم يطلقها الأستاذ اليهودي في الجامعة العبرية ، لأن العالم أخذ يتخلص من نزعة العداء للسامية التي كانت سبب نشأة وقوة الحركة الصهيونية .

أذكر أيضاً أن تيودور هيرتزل كتب كتابه « الدولة اليهودية » بعد متابعته لمحاكمة الضابط الفرنسي اليهودي درايفوس ، وانتهأؤه إلى الاقتناع بأن هذه المحاكمة كانت ظالمة ، وأن المتهم فيها لم يكن الضابط اليهودي ، بل كان اليهود كجماعة مقيمة في فرنسا غير مقبولة منها قبولاً تاماً وغير رغبة في الاندماج فيها اندماجاً تاماً .

هذا حديث محمود قاسم عن العداء للسامية بين الحقيقة والوهم ، وهو يدل على عنايته بالمنطقة العربية ، وبأهم ما تعانيه الآن ويعانيه جيلها الحاضر ، وربما تعانيه أجيالها القادمة من صراع .

وفي مقاله عن الفكر العربي بين القومية العربية والحركة الإسلامية ، يبين كيف تحاول بعض الجماعات استعمال الدين بديلاً عن القومية العربية وهذا موضوع شديد الأهمية ، يستحق معاودة الكتابة فيه ليلقى الكاتب المزيد من الضوء عليه في مقالات أو كتب قادمة إن شاء الله .

وفى الجزء الثالث من أجزاء الكتاب يهتم السفير محمود قاسم بما هو جار خارج المنطقة من أحداث جسام ، فتعرض فى مقالين مثلا لانحلال دولة يوغسلافيا ، وهو لا يقصر حديثه عن الانحلال الحاضر بل يبدأ حديثه بكيفية تكون دولة يوغسلافيا ، أو دولة السلاف الجنوبيين ، كما يشرح لنا كيف استمرت هذه الدولة قائمة أجزاء متضامنة مكونة لدولة استطاعت أن تقود حركة ضخمة عالمية . وهى حركة عدم الانحياز بالتعاون مع كل من مصر والهند ، ثم يبحث ويطلعنا على نتائج بحثه عن أسباب ما هو حادث من تفتت وتمزق داخل الدولة اليوغسلافية وما ينتج عن ذلك من صراع يبين أنه صراع بين قوميات قد ورثت العداء ، وورثت عدم التفاهم من أجيال سابقة لها ، ويبين لنا أن استعمال الأديان فى هذا الصراع هو استعمال مصطنع ، وأن الحقيقة أن الصراع هو صراع يمكن أن نسميه صراعا قبليا وليس صراعا دينيا .

وفى مقال ثان ، يتساءل لماذا يعتبر أن ألمانيا فى يديها دائما مفتاح أوروبا ، وهو يبحث فى مقال آخر عن المركز التى أخذت الولايات المتحدة تحتله فى العالم بعد انقضاء مرحلة الحرب الباردة ، والاتجاه نحو إنشاء تنظيم عالمى جديد حسب تصريحات الزعماء الأمريكيين .

وأحاديث محمود قاسم عن المشاكل الدولية عديدة ، ولست أريد أن أسبق القارئ إلى التمتع بقراءتها والانتفاع بهذه القراءة والاستفادة منها ، فإن كتاب محمود قاسم كتاب يجمع الامتاع والإفادة ، والذي يقرأ كتابه سوف يخرج منه معلومات تلقى ضوءاً على المشاكل المصرية أولاً والعربية ثانياً والعالمية ثالثاً وأخيراً .

إننى أهنى محمود قاسم بأن ما يسمى بالإحالة إلى المعاش فى السن المبكرة التى يحال فيها سفراؤنا إلى المعاش ، وهى سن الستين أهنته بأن هذه الإحالة لم تكن إلا نقلاً له من ميدان كان نفعه فيه محدوداً ، إلى

ميدان أكثر اتساعاً يخاطب فيه الرأى العام المصرى والعربى عن طريق
مجلة أكتوبر الذائعة الانتشار .

وليكن كتاب محمود قاسم هذا بدءا وليس نهاية لكتب أخرى ينفع بها
أمتة ، ويظهر بها قدرته ، ويسر بها أصدقاء وعارفية مثل ما سرنى أن
أقرأ هذا الكتاب الأول الذى أقدمه إلى القراء .

محمد زكي

القنبلة الذرية السكانية ..

في ١١ يوليو ١٩٨٧ ، وصل تعداد العالم لأول مرة في التاريخ إلى ٥ مليارات نسمة ، وفي العامين التاليين لهذا التاريخ زاد عدد السكان بمقدار ١٦٠ مليون نسمة أى أكثر من عدد سكان اليابان ، وما يقرب من تعداد البرازيل ، تحدث هذه الزيادة الرهيبة في الوقت الذى يظل فيه حجم الكرة الأرضية ثابتا ولن يزيد ، بل إذا أخذ في الاعتبار بعض العوامل يمكن القول : بأن الكرة الأرضية أصبحت أقل سعة ، فالملاحظ أن الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة في العالم في تناقص مستمر ، هذا في الوقت الذى نرى فيه عدد السكان في تزايد مستمر ، ففي خلال نفس العامين الماضيين على سبيل المثال نقصت الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة بما يقرب من ٩,٥ مليون فدان ، أى ما يعادل مساحة دولة مثل هولندا .

والمنتظر عند حلول عام ٢٠٠٠ أن يصل تعداد العالم إلى ٦,٢ مليار نسمة منهم ٤,٩ مليار في الدول النامية أو الفقيرة و ١,٣ مليار في الدول الغنية ، الأمر الذى يشكل عدم توازن له خطورته . ويلاحظ أن عدداً ضخماً من هؤلاء الناس يحاول الهرب من ظروفه البائسة بحثاً عن لجوء سياسى ، أو فرص اقتصادية في أماكن أخرى ، وهم بهذا يشكلون للدول المجاورة لهم ، وكذلك للدول الشمال الغنية تحديات ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وأخلاقية خطيرة . يضاف إلى ذلك أيضاً عنصر التركيبة السكانية ، وتغيرها الديموجرافى الذى يضع على الطبيعة غير المستقرة هؤلاء السكان اختلافاً إضافياً في التوازن ، فبحلول عام ٢٠٠٠ سنجد أن

٥١,٢ ٪ من سكان العالم يسكنون المدن ، وأن ٤٥ مدينة من المدن الستين الضخمة في العالم ، ستكون في الجنوب أى في الدول الفقيرة ، كما أن ١٨ مدينة من هذه المدن الخمس والأربعين يزيد تعداد سكان كل منها على ١٠ ملايين نسمة ، يضاف إلى هذا أن أغلب المقيمين في مدن الجنوب هذه من صغار السن ، بينما نجد في الشمال أى في الدول الغنية أن سكانها من كبار السن . إذ نرى خلال العشر السنوات القادمة أن ٣٥ ٪ من مجموع سكان الدول النامية ستكون أعمارهم أقل من ١٤ سنة ، ومع ازدياد هذه الأعداد سيجد هؤلاء الصغار أنفسهم في الشوارع منبوذين غير متعلمين عاطلين غرباء على أى سلوك اجتماعى طبيعى ، الأمر الذى يصل بهم إلى الشعور بعدم الولاء لغير زمريتهم ، أو أيديولوجيتهم ، أو تعصبهم الدينى وعلى هذا نجد أن مستقبل جيل الشارع أصبح مرتبطاً بمستقبل المدن المكتظة بسكانها والمتجهة نحو التحلل والانحطاط والعاجزة عن إدارة شئونها والضاربة في عدم إنسانيتها ، وبعد مائة عام من شارلز ديكنز نجد أن ظاهرة « أولاد الشوارع » قد رجعت بأعداد أضعاف ما ورد في روايته « أوليفر توبست » !!

نتيجة كل هذا ستنتشر بالتبعية في دولة بعد أخرى من الدول النامية ظاهرة مثبطة ومخيفة ، ألا وهى بطالة الشباب المتعلم من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس التخصصية من ناحية ، ودخول أعداد ضخمة من الأطفال غير المتعلمين لسوق القوى العاملة من ناحية أخرى ، فالمعروف الآن أن هناك نحو ١٠٠ مليون طفل أصغر من ١٢ سنة يعملون في الدول النامية ، ولا شك أنهم يعانون من رد الفعل النفسى لعوزهم والمعاملة القاسية لهم ، الأمر الذى ينعكس بالقطع على سلوكهم ، وفي مصر على سبيل المثال نجد أن مليون طفل يعملون وهم يمثلون ٧ ٪ من حجم القوى العاملة بها في الوقت الذى نجد فيه أن الغالبية من خريجي الجامعات بها

عاطلين وأن الجماعات الدينية المتطرفة نشطة في أوساطهم ، ولا شك أنه مزيج قابل للانفجار عند أول فرصة ، ولا شك أيضاً أن هذا أمر يقلق حكومات الدول النامية التي تعيش نفس هذه الظروف ، كما يجب أن تقلق أيضاً حكومات الدول الغنية .

فهل آن الآوان لحكومات دول العالم الثالث أن تزن الأخطار المحيطة بها والنتيجة عن الزيادة الرهيبة في السكان التي تهدد استقرارها السياسي وتقدمها الاقتصادي واستقلالها الوطني ؟ إنه موقف لا تتضح فيه سهولة الاختيار حيث إن الحياة لا تعطي البدائل المبسطة ، خاصة أن جميع تقارير المنظمات الدولية وغيرها من تقارير اللجان المتخصصة تجمع بما لا يدع مجالاً للشك أنه يوجد تهديدان قويان لاستمرار بقاء الجنس البشرى ، التهديد الأول يأخذ شكل كارثة نووية وهى عملية عاجلة وقصيرة ولا تستغرق أكثر من دقائق معدودة ، أما التهديد الثانى فهو أكثر بطئاً ولكنه أكثر تدميراً لوسائل حفظ الحياة على الكرة الأرضية خلال عملية التكاثر السكانى ، التى تخل بجميع توازنات البيئة الطبيعية والاجتماعية . إن الاختيار السليم عادة من أصعب الأمور على متخذ القرار ، ونحن فى مصر يجب علينا أن نواجه الواقع الذى نعيش فيه الآن ، والذى تجرى فيه سرعة تدمير البيئة المحيطة بنا الناتجة عن الزيادة الرهيبة في السكان ، وتوغل الصحراء واستمرار غزوها للأراضى الزراعية ، وزحف الزيادة السكانية وإقامتها على المساحة الصغيرة من الرقعة الزراعية ، الأمر الذى تجب مواجهته بعدد من القرارات الصعبة وبالجزم اللازم ، وبدون ذلك لا يمكن وقف عملية التدمير المنظمة التى تتعرض لها البيئة فى مصر ، والتى تصعد من حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة ، والعجز فى مواجهة هذه المشاكل سيزيد من عجز الحكومات المتعاقبة على مواجهة ذلك ، لأن الأمر سيستمر فى التدهور مما يسبب الانقسام بين أفراد الشعب الواحد ويزيد

من حدة التطرف والفئوية بينهم . هذا مع مراعاة أنه ليست هناك حلول عسكرية لمواجهة هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

نحن نعلم أنه توجد محاولات من جانب الحكومة في مصر ، للسيطرة على انقلاب زمام تنظيم الأسرة ، وكلنا نعرف أن أهم أسباب هذا الانفلات هو سبب اقتصادي في المقام الأول ، حيث ما زالت الغالبية تنظر لعملية الإنجاب على أنها مورد جديد للدخل في زمن ارتفعت فيه الأسعار ولم ترتفع فيه الأجور ، مما سهل على هذه الغالبية من الشعب النظر إلى الإنجاب على أنه أحد العوامل الرئيسية لسد هذه الفجوة ، وبالطبع هناك أسباب أخرى دينية واجتماعية وثقافية تحد أيضاً من فعالية السيطرة على تنظيم الأسرة ، ويلاحظ أن جميع الإجراءات التي تتخذ للحد من هذه الزيادة الرهيبة في السكان هي إجراءات ناقصة ، حيث إن الدافع التشجيعي للأفراد على الاستجابة لنداء تنظيم الأسرة غائب ، ولعل الدليل على كل هذا وجود نحو مليون طفل في سوق العمالة في مصر ينافسون بأجورهم المتواضعة فرص العمل أمام الكبار العاطلين .

فإذا أخذنا في الاعتبار التركيبة النفسية لغالبية المجتمع المصري فقد تكون الوسيلة الناجحة والناجعة معه ، هي مهها بنيت على اقتناعه بأن عدم الإنجاب إنما هو لمصلحته الشخصية البحتة ، وبالتالي فبدلاً من تطبيق قاعدة الزجر والعقاب التي تطبقها بعض الدول على من ينجب أكثر من العدد المحدد ، فإنه يمكن لنا في مصر تطبيق مبدأ « الوقاية خير من العلاج » من منظور جديد .. ألا وهو مكافأة من لا ينجب سنوياً مكافأة مادية عينية تغري الوالدين وتجعلهما يقرران عدم الإنجاب ، مع حرمانها من هذه المكافأة في السنة التي ينجبان فيها .

ويمكن حساب ذلك « إكتوارياً » على أساس ما يتكلفه إنجاب طفل على المجتمع خلال ستين عاماً ، وهو متوسط عمره الافتراضي - من

تعليم وصحة وخدمات .. إلخ ثم يخصم من ذلك متوسط ما قد يؤديه هذا الفرد من إنتاج خلال نفس الفترة من عمره ، والباقي يمكن استخدام نصفه لمنح المكافأة السنوية للوالدين تشجيعاً لهما ، وضماناً لعدم استمرارهما في الإنجاب . والنصف الثاني يمثل وفراً لحزنة الدولة ، فإذا كان الوالد فلاحاً يمنح بقرة على سبيل المثال سنوياً مقابل عدم الإنجاب ، وإذا كان عاملاً أو موظفاً يمنح سنوياً ما ينقصه من احتياج في حدود مقررّة مقابل عدم الإنجاب خلال تلك السنة ، وهنا سنجد إقبالاً كبيراً وصادقاً على وسائل منع الحمل مع الاستماع بكل جدية إلى التعليمات الطبية في هذا الشأن .

ولا يمكن الظن بأن المبالغ التي ستنتفق على هذا الاقتراح أموال ضائعة ، بل تعود في الواقع للمجتمع أضعافاً مضاعفة على هيئة حد جدي من الزيادة في المواليد التي تكلف الدولة مليارات الجنيهات سنوياً . وارتفاع في مستوى معيشة هؤلاء الذين يتمتعون بهذه المكافآت ، إما نتيجة العائد الاستثماري منها (كما هو الحال في مثال البقرة) ، وإما بإفادة منها بشكل يجعل الأسرة المستفيدة حريصة على الاحتفاظ بمستواها الاقتصادي والاجتماعي الذي يرتفع عاماً بعد عام نتيجة زيادة دخلها وصغر عدد أفرادها .

ولعل هذا الاقتراح يتجاوب مع أجراس الخطر التي يدقها الرئيس حسني مبارك محذراً من مخاطر الزيادة المستمرة في السكان على مستقبل مصر .

الجدل حول حرب أكتوبر .. والواقع ..

تباينت آراء البعض ممن كتب عن حرب أكتوبر فيما يتعلق بالخطة العسكرية المصرية في هذه الحرب وعما إذا كان هدفها الاستراتيجي العسكري هو الوصول إلى المضائق ، كما أن القرار السياسي بتطوير الهجوم شرقاً من رموس الكباري المنشأة عبر قناة السويس يوم ١٤ أكتوبر مثار جدل شديد اختلف حوله الكثيرون من حيث توقيتته وجدواه .

ولفهم وجهات النظر التي أثّرت قد يكون من الضروري الوقوف على ملايسات هذه الحرب ، وعلى القدرات المتاحة عندئذ لدى الجيش المصري ، والغرض من إشعال هذه الحرب بعد فترة جهود استمرت نحو ثلاث سنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٣ وصل فيها الموقف إلى حالة من اللا سلم واللا حرب بين الدول العربية وإسرائيل أتاحت لإسرائيل فرصة تشديد قبضتها على الأراضي المحتلة ، وأصبح الوقت يسير في صالحها تماماً لترسيخ الأمر الواقع ، وتغيير طبيعة الأراضي المحتلة في سيناء والجولان والضفة الغربية ، وغزة ، والقدس ليساير المخططات الاستيطانية ، والسكانية لإسرائيل فيها .

وكانت الولايات المتحدة تقف هذه الأثناء موقفاً سلبياً يتذبذب دائماً بين الكلمات المعسولة حيناً ، والرجوع إلى التشدد حيناً آخر حتى ساد اليأس في نهاية عام ١٩٧٢ من إمكان تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، والموقف الأمريكي هذا له تفسير أوضحه هنري كيسنجر مراراً خاصة في لقاءاته المحدودة مع عدد من كبار الشخصيات الأمريكية في يونية ١٩٧٠ .

إن أمريكا تنظر للصراع العربي الإسرائيلي من زاوية صراعها مع الاتحاد السوفيتي وعلى ذلك فإن أى تسوية في نظر كينسجر حينئذ لا تتم الولايات المتحدة ، طالما لا تتوفر فيها شروط إخراج الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط ، أو على الأقل الحد الكامل لنفوذه في المنطقة بأسرها ، والحد من قوة مصر حتى لا تصبح قادرة على ممارسة أى نفوذ فعال في العالم العربي يهدد المصالح الأمريكية ، وتحويل إسرائيل وإيران إلى أكبر قوتين في المنطقة يمكن استخدامها بفاعلية لاستمرار السيطرة على الدول العربية المنتجة للبترو .

وكان كينسجر يكرر أن الولايات المتحدة يمكنها أن تتحمل استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط لمدة طويلة ، طالما ظلت حليفتيها في المنطقة إيران وإسرائيل اليد الطولى ، وطالما أدى هذا إلى تحجيم الاحتكارات البترولية العربية ، وطالما لم يؤد هذا التوتر أيضاً إلى التخلي عن البترول العربي أو احتلال المنطقة بشكل مباشر .

وعلى هذا الأساس فإن جميع المعارك التي دارت بين العرب وإسرائيل منذ ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٧٣ ، كانت من وجهة النظر الأمريكية معارك بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، يقوم بها نيابة عنها حلفاؤها في المنطقة بغض النظر عن مضمون الخلاف بين العرب وإسرائيل . ولعل هذا يفسر مبالغة أمريكا في تأييدها لإسرائيل رغم اعتراف أمريكا في مناسبات عديدة بعدالة القضية الفلسطينية .

ومن هذا المنطلق نجد أن الولايات المتحدة كانت قادرة على حل النزاع العربي الإسرائيلي ، إلا أنها لم تكن راغبة في ذلك طبقاً لنظرتها للمنطقة من زاوية الصراع الاستراتيجي بينها وبين الاتحاد السوفيتي حتى تقرر فرض إرادتها على العالم العربي في الوقت المناسب . أما عن الاتحاد السوفيتي فيلاحظ أنه كان لديه ميل واضح إلى تأجيل

التسوية إذ كان يخشى على سياسة الوفاق مع أمريكا من التأثير بأى صدام عربى إسرائيلى ، وكان يعطى الوفاق أهمية قصوى على غيره من المسائل ، وكانت مخاوفه على الوفاق مصحوبة بمخاوف إضافية من حدوث هزيمة ، أو نكسة عربية جديدة إذا اندلعت الحرب لمعرفته أساساً بمدى محدودة قدرات الأسلحة التى أعطائها للعرب مقارنة بالأسلحة التى تحصل عليها إسرائيل من ناحية ، وعدم ثقته فى قدرات العرب القتالية والقيادية من ناحية أخرى مما جعل الاتحاد السوفيتى يقف فى موقف يشابه الموقف الأمريكى من عدم تحييد الحرب ، وإن اختلفت الأسباب لدى كل منها ، ولهذا كانا فى الواقع لا يمانعان فى أن تقدم مصر والعرب المزيد من التنازلات الإضافية . أو تجميد الموقف على ما هو عليه وكان هذا دون شك فى صالح إسرائيل .

فى ضوء هذا حاول الرئيس الراحل أنور السادات استعادة التوازن بين أطراف النزاع بالطرق السلمية سواء مباشرة كمبادرته فى فبراير ١٩٧١ ، ومحادثات كيسنجر / حافظ إسماعيل فى فبراير ومايو ١٩٧٣ . أو عن طريق الأمم المتحدة وجونار يارنج ممثل السكرتير العام ، أو عن طريق المحادثات الرباعية وذلك كله حتى يوليو ١٩٧٣ ، وفى النهاية لم يجد السادات مندوحة من اللجوء للحرب لتغيير الموقف الأمريكى المراوغ والموقف الإسرائيلى المتعنت ، وهذا أصبحت الحرب ضرورة سياسية وضرورة معنوية فى نفس الوقت ، وفى ظل الظروف الصعبة من افتقار القوات المصرية إلى التفوق الجوى وقصور إمكانات الاستطلاع التبعوى الاستراتيجى ، وقصور جوهرى فى التسلح القادم من الاتحاد السوفيتى ، كل هذا فرض على مصر أن تكون الحرب محدودة تعيد لإسرائيل رشدتها وتسترد مصر فيها كرامتها ، حتى يمكن لها أن تجلس على مائدة المفاوضات بكل ثقة وحتى تأتى النتائج بموافقة الطرفين على قدم المساواة ، أى لم يكن

هدف الحرب هو تحرير الأرض بالكامل والوصول إلى الحدود الدولية حيث أن هذا الهدف كان أكبر من إمكانيات مصر العسكرية والاقتصادية . وقد عبر الرئيس الراحل أنور السادات عن هذا الوضع بقوله : « بأنه لا أمل في تسوية دون الدخول في معركة عسكرية » ، أما شكل المعركة العسكرية وهدفها الاستراتيجي فقد حددهما في القرار الموقع منه يوم ٥ أكتوبر بصفته القائد الأعلى إلى القائد العام للقوات المسلحة والذي تضمن تكليف القوات المسلحة بإزالة الجمود العسكري ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، والعمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة .

وهنا نجد أن الهدف الاستراتيجي العسكري لم يكن احتلال المضائق بذاتها ولكن كان الهدف تحدى نظرية الأمن الإسرائيلي عن طريق عمل عسكري حسب إمكانيات القوات المسلحة ، يلحق أكبر قدر من الخسائر بالعدو ويقنعه بأن مواصلة الاحتلال يفرض عليه ثمناً باهظاً لا يمكنه تحمله ، الأمر الذي يصل في النهاية إلى إرغام إسرائيل على القبول بإمكان الوصول إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط .

وعلاوة على ما سبق نجد أنه خلال الأربعة أيام من ١٠ إلى ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ التزمت القوات المصرية على جبهة القناة موقف الدفاع وتركت للإسرائيليين مهمة إدماء أنوفهم في مواجهة الساتر الدفاعي البري والصاروخي ، كما أصبحت هذه المواقع خلال هذه الفترة أقصى ما بلغته القوات المصرية في حرب أكتوبر .

وكان واضحاً أن القائد العام في ذلك الوقت المشير أحمد إسماعيل لم يكن ينوى التقدم حتى المضائق ، وأن ما جاء في تعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضائق إنما قصد به - حسب قوله - حث القيادات الصغيرة خلال مرحلة بناء رءوس الكبارى على استمرار التقدم

حتى الهدف المباشر ، وخلال مرحلة هذه الوقفة التعبوية أمكن للقوات المصرية تعزيز مراكزها شرق القناة تنفيذاً وتطبيقاً للفكر العسكرى السوفيتى ، وأخذاً فى الاعتبار القدرات المحدودة للأسلحة السوفيتية ، والافتقار إلى الأجهزة الحديثة للحصول على المعلومات ، كل هذا استعداداً للقيام بمهام إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، ويعزز ما سبق قوله بأن الهدف الاستراتيجى العسكرى لم يكن الاستيلاء على المضائق ما جاء أيضاً على لسان الفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان آنذاك فى كتابه عن حرب أكتوبر أن الخطة الموضوعة للوصول للمضائق « كانت أساساً لإقناع السوريين بدخول الحرب » .

وبغض النظر عن الدوافع وراء وضع مثل هذه الخطة أو التعليقات المتعلقة بالوصول إلى المضائق فإن نظرة متفحصة للوضع العسكرى الدفاعى للقوات المصرية فى ذلك الوقت ، لم يكن يسمح لها بالوصول للمضائق لأن هذا سيخرجها من نطاق دفاعاتها الصاروخية المضادة للطائرات فى وقت يتمتع فيه العدو بتفوق جوى .

والدليل على هذا الخسائر الجسيمة التى أصابت المدرعات المصرية عندما حاولت الهجوم يوم ١٤ أكتوبر خارج شبكة الدفاع الجوى فى وقت كانت تتمتع فيه إسرائيل بسيطرة جوية تتزايد تفوقاً يوماً بعد يوم نتيجة الإمدادات الأمريكية العاجلة الحديثة والمستمرة ، والمعروف أن هذا الهجوم كان يهدف أساساً إلى تخفيف الضغط على الجبهة السورية ، التى كانت الأوضاع فيها متردية وتهدد بسقوط دمشق .

من هذا يتبين أن الجدل حول موضوع المضائق أمر لا طائل منه لأن العبرة كما رأينا هنا لم تكن فى احتلال المضائق ، بل فى القدرة على الاحتفاظ بها طوال فترة القتال وما بعدها !!

وعموماً عند انتهاء القتال فى ٢٨ أكتوبر كان واضحاً أن كلا من

الطرفين في هذا الوضع قد استنفذ طاقته ، وأصبح غير قادر على حسم الموقف لصالحه وبالتالي الادعاء بالانتصار الكامل ، وكان هذا الموقف شبيهاً بمصارعين بذلا كل ما في طاقاتها للانتصار إلا أن الأمر أصبح يتطلب تدخل الحكم لكك اشتباكهما .

ونتيجة لهذا الوضع أصبح الطريق ممهداً أمام كيسنجر لتحقيق الاستقرار على الجبهة وإظهار الموقف على أنه لا يمثل هزيمة لأى من الطرفين ، وبالتالي يستعيد زمام المبادرة في يده ويبدوها بتنفيذ فض الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤ بين مصر وإسرائيل ، وفي مايو ١٩٧٤ بين سوريا وإسرائيل على أنه الخطوة الأولى في سلسلة سياسته الخطوة خطوة نحو تسوية سياسية شاملة في الشرق الأوسط .

المصريون .. ورياح التغيير

بأسلوب المصريين الاستعراضى والبهيد عن الغموض نجد أنه من السهل التحقق من عواطفهم وشعورهم ، فالمصريون بطبيعتهم مثيرون للإعجاب ولكن الدين والسياسة والبيئة والمناخ لعبت دوراً سلبياً في الشخصية المصرية ، وبالتالي أثرت في نظرهم للحياة اليومية ، والمصريون أصلاً موهوبون أكثر من غيرهم من الشعوب ، إذ يتمتعون ببعض الخصائص الهامة للقدرة الذهنية ، فهم سريعو الفهم والخيال والنكتة مع ذاكرة قوية ، ومن صفاتهم الحسنة البشاشة واللفظ وحب البهجة والسرور والفكاهة ، واحترام كبير السن ، وحب الوطن والكرم والضيافة والعفة والاعتدال ، وهم أيضاً أمناء حافظون لعهودهم .

فما الذى جعل البعض مثل هيرودت وعمرو بن العاص والمتنبى واللورد كرومر ، وهم يمثلون عصوراً مختلفة لفزوات أجنبية - يضى على المصريين صفات قبيحة مثل الكسل والتواكل والتعلق بالآباء والأمهات والهروب من المسئولية والكذب ؟

منذ انتهاء العصور الفرعونية ومصر تزرع تحت أنواع مختلفة من الاحتلال الأجنبى ، وجميعها جاءت سعياً لنصر عسكري على القوة المناوئة لها فى ذلك الحين ، أو سعياً لاستغلال اقتصادى واستيطانى ونشر ثقافتها ودياناتها ، وفى كل هذا حرصت هذه القوى على تجاهل أى دور للشعب المصرى فى تقرير مجريات الأمور فى مصر ، حتى بعد أن استقرت هذه الشعوب الأجنبية على ضفاف النيل وأصبحت مصرية بحكم الإقامة المتصلة .

ونتيجة لهذا التجاهل المستمر عبر الأجيال والقرون قابل المصريون هذا التجاهل بنوع من التراخي والتكاسل ، كرد فعل وقائي أو كنوع من المقاومة السلبية في مواجهة الحاكم الأجنبي ، وبمرور الوقت تبلورت هذه المقاومة السلبية في صفة جديدة على المصريين إذ أصبحوا شديدي العناد مما جعل دور الحاكم في مصر بالغ الصعوبة ، وازدادت الفجوة بالتالى اتساعا بين الحاكم والمحكوم .

والمشكلة بعد الاستقلال هى أن المصريين أصبحوا يشعرون بأنه لم تعد هناك حاجة لتغيير بعض النماذج السلوكية التى تؤثر بالسلب على التنمية الوطنية ، وهى النماذج التى كانت تمثل فى الماضى ومن الناحية الثقافية درعا وقائياً قصد منه البقاء فى مواجهة العدو الأجنبي ، وبهذا استمرت السلوكيات عاملاً معرقلاً أساسياً فى تحقيق طموحات الدولة .

فلماذا لم يتغير الموقف بعد تغيير الحاكم الأجنبي بحاكم وطنى مصرى ؟ هل لأن المصريين تعودوا على هذه النوعية من السلوكيات وبالتالي أصبح يستوى أمامهم الحاكم الأجنبي والحاكم المصرى فكلاهما فى نظرهم حاكم ظالم مستبد ومن ثم لا يستدعى الأمر من جانبهم تغيير أية سلوكيات ؟ أم أن الحاكم المصرى لم ينجح فى إقناع الشعب بأنه يختلف فى طريقة حكمه عن طريقة حكم واستبداد الحاكم الأجنبي ؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن إقناع الشعب بحب العمل والإنتاج الجيد والإبداع والابتكار ؟

لقد كانت الحروب المبرر الذى استخدمته الدولة لمدة طويلة ، ولكن ماذا عن اليابان وأوروبا . التى عانت دولها الأمرين من الحروب ونهضت نهضة عظيمة يشعر العالم الآن بمدى تقدمها ، فهل السبب إذن فى عدم تقدم مصر يرجع إلى أن الشعب كسول بطبعه أم أن هناك شىء خاطئ فى النظام ترتب عليه فقدان الباعث والحماس والإبداع بين المصريين ؟. لا شك أن نظاما اشتراكيا شموليا مصحوباً بالقمع والتعقيدات البيروقراطية مع عدم

تخلص المصريين بعد من السلوكيات المناهضة للحاكم الأجنبي ، لكفيل
يخفق كل أنواع المبادرات بين المصريين .

فإذا رجعنا للاقتصاد المصرى خلال الحقب الثلاث الماضية لمعرفة أصل
الداء ، نجد أنه ليس بالاقتصاد الحر أو بالاقتصاد الموجه ، ولكنه اقتصاد
معقد للغاية مكون من استنباطات محيرة ومخيبة ذات جوانب شاذة ونتوءات
غير ملائمة وفي غير محلها . كما نجده مكوناً أيضاً من عدة ترقيعات مرتقة
هنا وهناك وخليط متناثر الألوان من نظم غير متوافقة ، ومع غنى موارد
الثروة إلا أنها مصحوبة بعبث كبير وكتع إدارى خطير ، بل أنه في فترة
الاشتراكية تحولت مصر إلى مجتمع اشتراكى يفكر بعقلية رأسمالية ،
وتحولت الحكومة إلى كيان رأسمالى يفكر بعقلية اشتراكية ، وكانت النتيجة
في النهاية ظهور مجتمع ينقصه النظام والإشراف والثواب والعقاب ، مجتمع
التوزيع بدون إنتاج ، والوعود بدون تحقيق ، والحقوق بدون واجبات ،
والحرية الاجتماعية بدون مسئولية اقتصادية .

هذا الوضع الشاذ الغريب أدى إلى حقيقة رهيبة وهى أن مصر أضحت
عاجزة عن إطعام وإسكان وتوظيف شعبها المتضخم في أعداده السكانية ،
وبهذا أصبح من الواضح أن مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية واجهت
مشاكل أكثر خطورة عن ذى قبل ، والمشكلة الرئيسية خلال تلك الفترة
الإنتاج المنخفض وعدم استخدام الموارد الاستخدام الأمثل بسبب المبالغة
في القوانين واللوائح والقرارات الحكومية المتعلقة باتخاذ القرار
الاقتصادى ، كل ذلك مع السرعة الكبيرة لمعامل الزيادة في السكان .
كما صاحب هذا أيضاً مشكلة أخرى وهى عدم ربط سياسة التعليم
بالإنتاج والدخل ، وبالتالي عدم ربط الدخل بهيكل الأسعار ، وبهذا
أصبح الاقتصاد المصرى غير منطقي ويمثل خطراً دائماً للإثارة السياسية .
والنتيجة كما شاهدناها في مناسبات مختلفة كانت توتراً اجتماعياً وتبرماً سياسياً .

ولحل هذه المعضلة اليوم في مصر فإن الأمر يستدعى اتخاذ الخطوات الكفيلة بجعل الشعب يسترد نشاطه من جديد ويعمل بجهد واجتهاد مرة أخرى ، وهذا هو ما يحدد مستقبل مصر في الأعوام القادمة ، ويجب أن نعلم تماماً أن أنصاف الحلول التي تعودنا عليها ليست بحلول .

واليوم ورياح التغيير تهب على العالم ، والدول تتحول من نظم فاشلة إلى نظم جديدة تأمل في نجاحها طالما تتمتع برضاء وقبول الشعب ، فإن الموقف حينئذ يكون وحيثما ننظر إليه في تغير وتحول شاملين من أجل إعادة البناء والتطور والدول جميعها ناظرة إلى آفاق المستقبل غير عابثة بأخطاء الماضي ، أو التمسك بمفاهيم عفا عليها الزمن ، وأصبحت تهدد بالتجمد والموت .

فهل مصر الاستثناء الذي يؤكد القاعدة ؟ أى هل قررت مصر التخلي عن هذا الركاب ، والنظر إلى الوراء مكتفية بما تحقّق في الماضي من أمجاد وكوارث موهمة نفسها أن هذا هو التعديل المطلوب للبقاء في عالم المتغيرات ؟

لكن إذا كانت مصر حاكماً ومحكوماً عاقدة العزم حقيقة على التخلص من هذا التخلف والجمود ، فإن نظاماً جديداً يجب أن يولد وأن يشعر به ويعترف به بل ويؤمن به جميع أفراد الشعب حتى تنكسر حلقة السلوكيات السلبية ، وتنطلق القدرات الذهنية من عقالها مرة ثانية لتدفع مصر قدماً نحو آفاق التقدم العلمي والاقتصادي والثقافي والسياسي ، الذي ينهل منه بنهم الآن عالم اليوم .

ولعل نجاح المصري خارج ديار وطنه وتجمده داخل هذه الديار لدليل قاطع على الحاجة العاجلة والماسة لوضع هذا النظام الجديد موضع التنفيذ الفوري حتى تتحقق لمصر الانطلاقة الناجحة نحو التقدم والازدهار .

القطاع العام .. ومجلس الشعب

تردد في الصحف بعد انتخابات مجلس الشعب الجديد أن الحكومة تنوى تقديم مشروع قانون إصلاح القطاع العام إلى مجلس الشعب لمناقشته في دورته الحالية .. لهذا قد يكون مناسبا الآن جذب أنظار أعضاء المجلس الجديد لقانون يدرس في معاهد الإدارة العليا ، في كثير من الجامعات في الخارج ، ويتعرض بشكل مباشر لأمراض القطاع العام وكيفية علاجها وهو ما يعرف بقانون باركينسون .

ويقسم هذا القانون حالة العجز في الادارة والكفاءة داخل الشركات والمؤسسات والهيئات والأجهزة الإدارية الأخرى إلى ثلاث مراحل : المرحلة الأولى وتتمثل في ظهور شخص على رأس الهرم الإداري للمؤسسة يعاني من نقص شديد في الكفاءة مصحوب بغيرة شديدة ، مع قدر كبير من الجهل مصحوب بالطموح ، ويزيد من خطر هذا الشخص أن اختياره لم يأت مصادفة ، وإنما كان بغرض مكافأته أو أبعاده أو الانتقام من المؤسسة نفسها بتخريب قدراتها ، وفي جميع هذه الحالات نجد أن تعيينه بغض النظر عن أسبابه قد تم لصلة هذا الشخص بالمسؤولين أو أقاربهم أو أتباعهم دون اعتبار عاملي الكفاءة والخبرة .

وتأتى المرحلة الثانية : عندما يبدأ هذا الشخص الجاهل الطموح في التخلص بإصرار من هؤلاء الأكثر كفاءة وقدرة عنه داخل المؤسسة مع مقاومته لأى تعيينات أو ترقية لأى شخص يشتم منه أنه أكثر كفاءة وقدرة عنه .

كما يسعى في الوقت نفسه إلى الإبقاء على أولئك القادرين على ترك

الأحوال على ما هي عليه ، وفي مواجهة هذا الموقف يفضل الكثيرون من ذوى الكفاءات فى المؤسسة تركها بإرادتهم قبل أن يأتى الدور عليهم من ناحية ورفضاً للواقع الأليم الذى أصبحت عليه المؤسسة بسبب تعيين هذا الجاهل النشيط من ناحية أخرى . وبمرور الوقت تصبح الإدارة العليا للمؤسسة فى أيدى أشخاص أكثر غباءً وأقل كفاءة من رئيس المؤسسة ، وكل يتبارى فى إحاطة نفسه بمرءوسين فى مستويات أشد انخفاضاً وتواضعاً وتجد المؤسسة تدريجاً نفسها فى مباراة لإظهار الغباوة ، إذ يحاول العاملون فيها إثبات أنهم أقل ذكاء من الحقيقة ليتصل عيشهم فيها أو تزلقاً ونفاقاً لصاحب السلطان فيها .

وتبدأ المرحلة الثالثة : عندما تخفى آخر ومضة ذكاء فى المؤسسة من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا فيها .. عندئذ تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الغيبوبة الإنتاجية ، و بالتالى يمكن إعلان أن المؤسسة قد ماتت وانتهت .

ومع ذلك ترك هذه المؤسسة تواصل حالة الخسارة الدائمة أو الغيبوبة لسنوات تالية رغم عدم تصور إصلاحها .

والسبب أنه عبر هذا الوقت تكتسب المؤسسة والعاملون فيها مناعة ومقاومة ضد أى محاولة للإصلاح مثلها فى ذلك مثل الميكروبات التى تظل فى الجسم وتكتسب مناعة ضد أى دواء لشفائه .

ومضى قانون باركينسون فى شرحه لأعراض مرض المؤسسات والهيئات والشركات ، وإصابتها بالخسائر المستمرة والعجز والشلل الإدارى . والفنى فيها فيقول : إنه من السهل عند زيارة أى من هذه المؤسسات التعرف على أعراض المرض من النظرة الأولى . إذ سنجد العاملين فيها يدعون إلى ضرورة عدم المبالغة فى طلب إحراز التقدم المنشود منهم ، معددين أسباب عدم قدرتهم على منافسة نظرائهم مرددين

أنهم يقومون بما تطلبه بلدهم منهم في حدود إمكاناتهم وقدراتهم ، وتظهر عليهم علامات الارتياح والقناعة بهذا المستوى المتواضع من الأداء والإنتاج . وتصل بهم الجرأة إلى الادعاء بأنهم يحققون نتائج باهرة للدولة في حدود الطاقات المتواضعة المتوفرة لهم ، والمدهش أن نجد أصواتاً كثيرة خارج المؤسسة خاصة من الذين اختاروا الرئيس الجاهل النشيط لهذه المؤسسة تطنطن وتشيد بنشاطها وبالعاملين فيها ، رغم خسائرها الفادحة . وهذا يعنى طبقاً لقانون باركينسون أن مستوى الأداء في هذه المؤسسة قد تقرر واستقر على أن يكون بالغ الانخفاض والتواضع . ويرى قانون باركينسون أن نظرة العلاج إلى المؤسسة المريضة تختلف من حيث المرحلة التي تمر بها .

فإذا كانت تمر بمرحلة المرض الأولى من نقص الكفاءة فإنه يمكن علاجها بتعزيزها بالكفاءات النشطة التي تحتاج إليها لتعديل موقف عدم الكفاءة التي تعاني منه ، وإذا كانت تمر بالمرحلة الثانية فلا بد من إجراء جراحة عاجلة أى بتر الأعضاء المفسدين فيها وخاصة رئيسها ووقف نفوذ من وراءه والعاملين على إبقائه لأغراض فاسدة في نفوسهم ، وهذا العلاج غير مضمون النتائج ، بل أحياناً يكون ضرباً من العبث ، إذ قد يترتب عليه صعوبات في التنفيذ سواء في إمكانية الحصول على الأكفاء القادرين على التعامل مع الباقين من العاملين في المؤسسة أو في مواجهة العراقييل التي يضعها هؤلاء أمام القادمين الجدد .

أما إذا كانت المؤسسة تمر بالمرحلة الثالثة وهى مرحلة النزع الأخير فإنه لا يمكن علاجها ، لأنها تعد في حكم العدم ، ولكن لحياء رسالتها فإن الوسيلة الوحيدة هى أن تنشأ مؤسسة جديدة لا علاقة لها بسابقتها تقوم بمهامها مع تغيير الأسم والمقر وتعيين موظفين وعاملين جدد ، أى التغيير الكامل لكل ما يحيط بنشاط المؤسسة الجديدة من قوانين ولوائح

وإجراءات ووسائل اختيار العاملين فيها . وقبل كل شيء ضرورة التخلص من جميع العاملين القدامى بدون استثناء وعلى جميع المستويات ، حيث إن أجسامهم اكتسبت مناعة ضد أى إصلاح يخص المؤسسة . ويحذر قانون باركينسون بشدة من الإغراء لدى البعض الذين يريدون التوفير فى النفقات بنقل بعض العاملين فى المؤسسة القديمة إلى المؤسسة الجديدة ، حيث إن عملية النقل هذه تعد قاتلة للمؤسسة الجديدة ، كما يحذر أيضاً من الذين يتخفون وراء حجة الاستمرارية ، وهى حجة يجب الوقوف أمامها بكل حزم لمنع خطر العاملين القدامى واستشراء مرضهم وميلهم للانتقام مع توافر ميولهم العدوانية ، تجاه المؤسسة الجديدة الأمر الذى يجعلها تبدأ بداية فاشلة ، ويصر قانون باركينسون أيضاً حتى على عدم نقل أى معدات أو حتى ملفات من المؤسسة القديمة إلى المؤسسة الجديدة مهما كانت الأسباب خوفاً على حياة المؤسسة الجديدة ، بل يذهب إلى حد عدم استعمال المباني القديمة التى تظهر عليها آثار الفشل والكسل والاستهتار والتى كان السبب فى ظهورها شخص اختير على رأس الهرم لغرض أبعد ما يكون عن تحقيق مصلحة المؤسسة ، أو العمل على بلوغها النجاح ، والأهداف المرجوة أساساً من وجودها .

ويطبق هذا القانون فى الدول الغربية بمعرفة هيئات متخصصة فى شراء الشركات والمؤسسات المتعثرة ، حيث تقوم بإصلاحها فى ضوء هذا القانون بشرط أن تكون عثرات هذه المؤسسات فى المرحلة الأولى أو الثانية ، حيث تعيد بناء هيكلها ثم تعرضها للبيع من جديد بعد تخلصها من أسباب هذا التعثر ، أما إذا كانت فى المرحلة الثالثة فإن هذه الهيئات تعرض عن شرائها وبهذا يعلن إفلاسها ، وبالتالي يفسح المجال أمام مؤسسة جديدة للظهور فى نطاق النشاط نفسه .

أما الدول الشيوعية فإننا نجد بلداً مثل الصين تكتشف أن الكثير من

مؤسسات القطاع العام فيها أصبحت سرطاناً يسرى في جسمها ، فلم تتردد في بتره أى بغلق المؤسسات دائمة الخسارة ، ويبدو وكأن ذلك تطبيق لقانون باركينسون ، وفي الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا فقد اكتشفوا أيضاً أن مؤسسات القطاع العام الخاسرة فيها تمثل نزيهاً داخلياً مستمراً سبب لهذه الدول أنيميا مزمنة في اقتصادها وظهور أمراض اقتصادية لا أمل في شفائها إلا باللجوء إلى اقتصاديات السوق والتي وافقت عليها تماماً هذه الدول في الإعلان الذى اشتركت في إصداره مع الغرب من مؤتمر التعاون الاقتصادى في أوروبا الذى عقد في بون بألمانيا في ٩ أبريل ١٩٩٠ والذى تعترف فيه هذه الدول ، « بأن المؤسسات الديمقراطية والحرية الاقتصادية تقوى وتدعم التقدم الاقتصادى والاجتماعى » . كما تأكد هذا الالتزام من دول الشرق والغرب في ميثاق باريس للتعاون والأمن الاوروبى الذى وقع في ١٩ نوفمبر الماضى ، والذى توافق فيه على الديمقراطية والملكية الفردية والاقتصاد الحر وحقوق الإنسان .

وإذا رجعنا لمصر لوجدنا أن دراسة قانون باركينسون تجعلنا نشعر ، وكأن واضعه قد صاغه خصيصاً لمؤسسات القطاع العام في مصر بما في ذلك العلاج الذى وصفه لكل حالة من الحالات الثلاث التى ورد ذكرها هنا .

وواضح من كل ما سبق أن أمام مجلس الشعب الجديد واجباً هاماً وعاجلاً في مواجهة واقع مصر الذى تعيشه .. وهو أنه بدون تغيير جميع القوانين وتصحيح المفاهيم فيها والتي تحكم وتنظم العمل والإنتاج والثواب والعقاب وأن من « لا يعمل ، لا يأكل » ، وأن القطاع العام ليس تكية أو ملجأً لإيواء الكسالى والسلبين والعجزة والعاطلين والفاسدين بل هو محراب عمل جاد وإنتاج متقن ، فإن الحديث عن إصلاح القطاع العام في

مصر بمشروع قانون لا يأخذ في اعتباره كل هذه الأسباب يصبح حديثا
غير ذي مضمون . كما أن الادعاء بأننا نتجاوب أو سبقنا غيرنا في
التجاوب مع رياح التغيير سيصبح أمرا هو الآخر يدعو للتساؤل !!

الدبلوماسية بين الملكة .. والتدريب ..

أخذ فن الدبلوماسية يتطور ويتشكل ليصبح فرعاً من فروع القانون الدولى وبدأ يتسم بسمة العلم بعد أن أصبح للدبلوماسية قواعد و أصول تتطلب دراسة خاصة وبحثاً عميقاً فى القانون الدولى العام ، وفى التاريخ الدبلوماسى والاقتصاد مع احاطة تامة بعمليات التفاوض والمعاهدات الدولية عامة والمعاهدات المبرمة مع دولة الممثل الدبلوماسى بوجه خاص ، أما لماذا تتسم الدبلوماسية رغم ذلك بسمة الفن فلأنها تتطلب مواهب طبيعية خاصة ، لا تكتسب بالحصيل والتدريب فقط لأنها مواهب تولد .. وتتميز بحدة الذكاء وسرعة البديهة وقوة الملاحظة وحسن التصرف وبراعة الحديث فى شتى المواضيع بأكثر من لغة أجنبية ، ومع أرقى البيئات والمستويات فى المجتمع الحضارى ، على أن يكون ذلك كله فى إطار من الاستقامة وحسن السمعة ، والبعد عن كل ما يشين أو يخدش السيرة . ومن هنا جاءت أهمية توافر وسائل التدريب وصقل الملكات الدبلوماسية المتوفرة وعلى رأسها المعاهد الدبلوماسية . بعض دول العالم مثل بريطانيا وكندا تختار خريجي الجامعات للالتحاق بالخدمة الدبلوماسية ، حيث تقوم بتدريبهم لتولى هذه المهمة . وعلى الجانب الآخر نجد عدداً من الدول الاوروبية والآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية لديها معاهد متخصصة ، ذات برامج محددة لتدريب خريجي الجامعات الذين تتوافر فيهم شروط الالتحاق بالخدمة الدبلوماسية ، وكذلك تدريبهم أثناء وجودهم بها .

خلال الاجتماعات التى تعقد من وقت لآخر ، والتى يحضرها العديد من

مديرى وعمداء المعاهد الدبلوماسية ، والتي كان آخرها فى القاهرة فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ تجرى باستمرار المقارنات بين الأساليب المختلفة التى تتبعها هذه المعاهد فى سياستها التدريبية ، ومن الأسئلة التى تطرح عادة من الذى يعمل فى حقل الدبلوماسية الدولية ؟ وما هى الملكات والمواهب المطلوبة ؟ وهل يمكن اكتساب هذه الملكات وكيف ؟ وهل عملية الاكتساب هذه تؤثر على أسلوب إدارة الدبلوماسية وعلى نتائج المفاوضات الدولية فى المجالات المختلفة ؟ .

ومن الأجوبة نجد أن الرؤى والممارسات تختلف .. فبعض المعاهد الدبلوماسية تقتصر على تدريب أبناء بلدها فقط مثل السعودية وكوريا الجنوبية ، والبعض كما فى برنامج الخدمة الاجنبية فى جامعة اكسفورد فى بريطانيا لا يقبل فيه غير الطلبة الأجانب ، وخاصة من الدول النامية ، ثم تجد موقفاً وسطاً مثل الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية التى تقبل طلبة من النمسا ، ومن الخارج فى وقت واحد بل نجد بعض المعاهد كما الحال فى الكامبيرون وترينيداد تقدم تسهيلاتاً لدول المجموعة الإقليمية التى تنتمى إليها ، وفى أمريكا الشمالية نجد أن برامج الطلبة المقيدىن والخريجين موجهة للمواطنين والأجانب على حد سواء ، يفرض تشجيعهم على اختيار مهنة فى مجال الشئون الدولية فى القطاعين العام والخاص ، وذلك من منطلق مفهومهم أن الخبرات الدبلوماسية ليست متعلقة فقط بالدبلوماسية التقليدية ولكن مرتبطة أيضاً بكبار المسئولين الحكوميين ، وبكبار رجال الاعمال فى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية .. ومن هذا نجد أن التدريب قد لا يقتصر على دبلوماسى الدولة التى تدير معهداً دبلوماسياً ، إذ قد يكون من بين الجارى تدريبهم دبلوماسيون من دول أخرى وهو وضع يبين مدى التقارب فى العلاقات الدولية بين هذه الدول ودولة مقر المعهد . وبهذا المعنى الشامل فإن التدريب الدبلوماسى

قد يصبح أداة إيجابية في السياسة الخارجية .
وتختلف النظرة من معهد لآخر في طريقة التركيز على مواد البرامج ،
ففى المعاهد الغربية الاوربية عموما نجد أنها تتناول أساسا القانون الدولى
والتاريخ الدبلوماسى خاصة منذ مؤتمر فيينا ١٨١٤ مع التركيز على أسلوب
إدارة الدبلوماسية فى الماضى .

أما فى الدول النامية عموما فنجد أن المعاهد يقل تركيزها على التاريخ
الدبلوماسى ، وكذلك على النظام الدولى من منظور أنه نظام نشأ متميزا
ضد مصالحها . وتركز أساسا على توضيح الظروف السياسية ،
والاقتصادية للدبلوماسيين الناشئين ، والتي أدت بهذه الدول إلى حالة
التبعية الدولية القائمة ، كما تدرس هذه المعاهد أيضا ما تسميه بالنظام
الاقتصادى الدولى الجديد والانقسام بين دول الشمال والجنوب ، بل إن
بعضها يركز فى برامجه على دراسة أثر المؤسسات متعددة الجنسية .
أما فى أمريكا الشمالية فإن التركيز الأكبر ينصب على الأعمال الدولية
INTERNATIONAL BUSINESS والإدارة بل إن بعض معاهدها
يدرس الدبلوماسية فى نطاق برامج إدارة الأعمال .

ومصر فى هذا المجال أخذت موقفاً وسطاً شبيهاً بموقف الأكاديمية
الدبلوماسية النمساوية من حيث قبول الملاحق الدبلوماسيين الناشئين من
مصر ومن الدول الأخرى التى غالباً ما تكون من أفريقيا والعالم العربى .
أما فى التدريب فقد جمعت بين المواقف المختلفة من حيث ركزت فى
برامج المعهد الدبلوماسى المصرى على مواد الدبلوماسية التى تتناولها
المعاهد فى أوروبا وأمريكا والعالم الثالث ، علاوة على الندوات والمناقشات
المفتوحة وتبادل الزيارات العملية ، مع بعض المعاهد والمؤسسات الاجنبية
لتسقل المواهب الشابة وتفتح أذهانها على شتى الاتجاهات فلا تنغلق على
مفهوم دون آخر ، وحتى لا تستعصى عليها مواجهة أى مواقف قد

يتعرض لها أصحابها في المجال الدولي مستقبلاً وخاصة في نطاق الدبلوماسية متعددة الأطراف من مؤتمرات واجتماعات دولية ومفاوضات ، والتي تجرى في عالم تزداد فيه درجة الاعتماد المتبادل في المصالح يوماً بعد يوم .

والدبلوماسية هي قديمة قدم الشعوب نفسها ، ومنذ قديم الأزل كانت الجماعات البشرية تتبادل الممثلين والرسل ، إلا أنه مع التقدم الحضارى للإنسان أخذت الدبلوماسية تتطور إلى الشكل الذى نعرفه حالياً ، والذى يحكمه وينظمه عدد من الاتفاقات الدولية والمعاهدات الحديثة .

والممارس للدبلوماسية لن يكتب له النجاح في تحقيق مهامه ما لم يكن لديه القدر الكافي من القدرات الذاتية والملكات الخاصة ، التى بدونها لا يمكن لأى برامج تدريبية مهما كانت عالية المستوى أن تحقق الاهداف المرجوة منها حيث أن فاقد الشيء لا يعطيه ، ولهذا كانت الدول على اختلاف نظمها واتجاهاتها حريصة كل الحرص - فى أغلب الأحوال - على حسن ودقة اختيار العناصر الشابة التى ستجرى عليها عملية الصقل لمواهبها لتصبح عنصراً دبلوماسياً فذاً جمع بين الملكة والتدريب ..

تمثال الحرية .. والخديو إسماعيل !!

وقف المثال الفرنسي الشاب فريدريك أجوستى بارتولدى مشدوهاً أمام قوة وضخامة حجم التماثيل والآثار المصرية خاصة الأهرامات وأبو الهول وتماثيل الملوك الفراعنة ، ووقف مبهوراً تملؤه الرهبة والخشوع أمام هذه الأعمال الخالدة وبدأ يغمره الشعور بعظمة هذه الشخصيات الملكية ووقف مسحوراً ومنجذباً على وجه الخصوص ، أمام عيون هذه التماثيل الجرانيتية التى أعطته الاحساس بأن نظراتها سرمدية مملوءة بالطيبة ، تتجاهل الحاضر وتنظر إلى المستقبل اللانهائى ، ونتيجة هذا الاعجاب ركز المثال العبقري على تاريخ وتصميمات وتعبيرات وتشكيل هذه الآثار ، الأمر الذى انعكس على أعماله الفنية فجاءت فرعونية من حيث الضخامة والعظمة .

وبمناسبة قرب افتتاح قناة السويس طلب الخديو اسماعيل عام ١٨٦٧ من بارتولدى أن يتقدم بعدد من الأفكار والرسومات والنماذج لتمثال ضخيم كان يأمل فى وضعه عند مدخل القناة على البحر المتوسط فى بور سعيد ، وطلب الخديو إسماعيل أن يكون التمثال على هيئة فلاحه مصرية بلباسها القروية تحمل مشعلاً بيدها متجهاً إلى السماء كفنار يهدى السفن إلى مدخل القناة ، وكرمز للتنوير والمعرفة ، و أن ينبعث النور أيضاً من غطاء رأس التمثال من سبع جهات مختلفة تعبيرا عن أن مصر حاملة وناشرة للحضارة والثقافة والنور والتقدم عبر بحار العالم السبعة ، وأراد اسماعيل أن يكون التمثال بارتفاع كلى قدره مائة متر ، ليصير أكبر من تمثال روديس الضخم الذى كان يعد من عجائب الدنيا السبع ، وكان

يستخدم كفنار عندما دمرته الزلازل في العصور القديمة .
وكان أبرز مايجول في خاطر الخديوى إسماعيل وراء طلبه هذا هو أن
يصبح التمثال المصرى الجديد رمزاً للنهضة والتحديث ، وهى العملية التى
كانت تجرى فى عهده على قدم وساق ، أما اختياره أن يكون التمثال على
هيئة امرأة فلاحه فكان تعبيراً عن مصر وعن الحرية ، إذ أن الحرية من
قديم الزمن كان يرمز لها بتماثيل للمرأة . والسبب فى هذا الاختيار أن
الخديوى إسماعيل كان عاقدا العزم على انتهاء فرصة حفل افتتاح قناة
السويس وحضور أكبر عدد من الملوك والأمراء خاصة من أوروبا ليعلن
استقلال مصر عن الدولة العثمانية .

وقد سعى إسماعيل فعلاً إلى الحصول مقدماً على موافقة أهم الدول
الأوربية على الإعلان الذى كان ينوى إصداره باستقلال مصر أثناء حفل
افتتاح القناة ، إلا أن نابليون الثالث إمبراطور فرنسا عارض بشدة هذا
الإجراء الذى كان الخديوى إسماعيل ينوى القيام به خوفاً على المصالح
الفرنسية الضخمة فى مصر ، وهدده تهديدا مباشراً ، الأمر الذى جعل
إسماعيل يعدل عن خطته فى إعلان الاستقلال وأن لم يغير هدفه ، فقد قرر
فى ضوء هذه المعارضة أن يستخدم قوة المال فى شراء استقلال مصر من
السلطان العثمانى مستغلا العسر المالى الذى يعانى منه السلطان والفساد
والرشوة المتفشين فى القصر ، وهو ما نجح فيه الخديوى إسماعيل
وما عرف فى ذلك الوقت بفرامانات إصلاح الحكم التى أعطت لمصر
حرية التصرف الكامل والتعامل فى علاقاتها مع الدول مباشرة وعلى
أساس من المساواة .

ولكن نظراً للضغوط السياسية والاقتصادية التى واجهت الخديوى
إسماعيل نتيجة لتوسعه الشديد فى عملية بناء مصر من الداخل سواء
بالنسبة للبنية الأساسية ، أو الزراعة ، أو الصناعة مع تعسف الدائنين

بتشجيع من فرنسا وإنجلترا ، ومع انخفاض أسعار وصادرات القطن نتيجة لانتهااء الحرب الأهلية الأمريكية ، ودخول أمريكا منافسة في تصدير هذه السلعة .. كل هذا كان من الأسباب التي جعلت الخديوى إسماعيل يعدل عن استكمال تمثاله العزيز على نفسه والذي كان بارتولدى قد انتهى من عمل الرأس والذراع والمشعل بشعلته ، وكان منهمكاً في الانتهاء من جسم التمثال عندما وردت إليه الأنباء السيئة بعدول الخديوى عن شراء التمثال ، وقد ترتب على ذلك أن توقف العمل في تمثال النهضة وأصبح سمفونية ناقصة .

ولمواجهة الصعوبات الناتجة عن هذا الوضع قام بارتولدى بالاتصال ببعض الليبراليين الفرنسيين المناهضين لنابليون الثالث وعلى رأسهم لا بولاي ممن كانوا يطالبون ، بأن تقوم فرنسا بتقديم هدية تذكارية للولايات المتحدة تعبر عن الحرية بمناسبة العيد المئوى الأول ، لاستقلال أمريكا في عام ١٨٧٦ ، يعيد للذاكرة دور فرنسا وما قام به لافاييت بالذات من مساعدات كانت حاسمة في انتصار أمريكا وحصولها على الاستقلال من بريطانيا .

وقام بارتولدى داعياً إياهم بتبنى حملة تبرعات لتكملة التمثال وإهدائه لأمريكا .

وقد ترتب على ذلك أنه في الفترة من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٧٥ ، أن قام بارتولدى بحملات مكثفة في فرنسا والولايات المتحدة يساعده في فرنسا لا بولاي وجماعته وفي الولايات المتحدة الجنرال شارلز ستون كبير الخبراء العسكريين الأمريكيين في الجيش المصرى ، وذلك بإيعاز من الخديوى إسماعيل وعدد من أعضاء الكونجرس كى يتمكن بارتولدى من جمع التمويل اللازم لإنهاء العمل في التمثال الذى أصبح اسمه ابتداء من عام ١٨٧٥ « الحرية » أو « الحرية تنير العالم » بعد أن كان يدعى

« النهضة » أو « مصر تحمل لواء النور إلى العالم » .

وقد انتهى الأمر إلى قيام الهيئات المختلفة وأفراد الشعب في فرنسا بتحمل تكاليف تكملة جسم التمثال نفسه ، وقيام الهيئات والأفراد المختلفة في الولايات المتحدة بتمويل بناء القاعدة التي سيوضع عليها التمثال .

ونتيجة لضياح وقت طويل في توفير التمويل اللازم ، أصبح من المتعذر إنهاء التمثال في الوقت المناسب ليقدم هدية من فرنسا أثناء احتفالات مرور المائة عام الأولى على الاستقلال الأمريكى عام ١٨٧٦ .

وقد اكتفى آنذاك بإرسال الذراع والشعلة التي كان العمل قد انتهى فيها لحساب مصر لعرضهما في فيلاديلفيا بمناسبة الاحتفال المئوى ، أما الرأس فقد كان بارتولدى يجرى بعض التعديلات الطفيفة على ملامح الوجه الفرعونية لتصبح أقرب إلى ملامح والدة بارتولدى نفسه لتأثره بشخصيتها القوية ، غير أنه احتفظ بالكامل بالعيون والنظرات الفرعونية للتمثال ، لشعوره كفتان أنها تمثل حسه وإدراكه الفنى الذى عثر عليه عندما وقف خاشعاً أمام التماثيل الفرعونية أثناء زيارته لمصر ، كما احتفظ أيضاً بأصابع الأيدى والأرجل الفرعونية للتمثال ، وكان التعديل الإضافى الآخر الذى أجراه هو اللباس الخارجى لجسم التمثال ليكون أقرب إلى الرداء الرومانى منه إلى الرداء القروى المصرى .

وبسبب التأخير في تحصيل الأموال اللازمة ، فقد انتهى بارتولدى من أعمال التمثال بالكامل عام ١٨٨٥ وأبحر التمثال في فرنسا في ١٩ يونية ١٨٨٥ ، وانتهى العمل في تثبيته على قاعدته في جزيرة « إليس » ببوغاز مدينة نيويورك يوم ٢٣ أكتوبر ١٨٨٦ ، وبلغ ارتفاع التمثال وقاعدته ٣٠٦ أقدام و٨ بوصات وهو ما يزيد قليلاً على المائة متر التى جاءت في الطلب الأصلى للخدوى إسماعيل .

والطريف في مجال المقارنة بين المعاني التي أريد التعبير عنها في التمثال بصيغته القديمة « النهضة » وفي التمثال بصيغته الجديدة « الحرية » أن الكتاب الموجود في اليد اليسرى للتمثال ، يرمز إلى المعرفة في تمثال « النهضة » والقانون في تمثال « الحرية » . أما السلاسل المحطمة أمام قدمي التمثال فكانت تعني القضاء على العبودية في تمثال « النهضة » نظرًا لدور الخديو إسماعيل البارز في هذا المجال ، كما تعني التحرر في تمثال « الحرية » .

والجدير بالذكر أيضًا أن تمثال نهضة مصر الذي نحتته المثال محمود مختار الذي نحتفي الآن بمرور مائة عام على مولده ، والذي تأثر بمدرسة بارتولدي و المقام حاليًا عند مدخل متحف المثال محمود مختار الموجود الآن عند مدخل الطريق المؤدي إلى جامعة القاهرة قد استوحى جسم وملامح المرأة الريفية المعبرة عن مصر من تمثال « النهضة » الأصلي للخديوي إسماعيل والذي حوله بارتولدي إلى تمثال الحرية الواقف حاليًا في بوغاز مدينة نيويورك بدلًا من وقوفه في مكانه الأصلي ببوغاز بور سعيد عند المدخل الشمالي لقناة السويس !!

من أكتوبر ٧٦ إلى أكتوبر ٢٠٠١

نحن الآن في عام ١٩٧٦ .. خرجت مصر من معركتها الحربية مع إسرائيل ، وقد وضعت منطقة الشرق الأوسط على أول الطريق المؤدى للسلام ، وبدأت مصر تستعد لخوض معركة السلام مع إسرائيل بقيادة الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، هذا عن السياسة الخارجية لمصر في ذلك العام .

أما في الداخل فقد رأى السادات ببصيرته الثاقبة أن الأمر لا يستقيم دون أن يحدث تغيير من نوع آخر يتمشى مع التوجهات الجديدة نحو إقرار السلام في المنطقة ، وإطلاق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية من عقاها لتتمكن مصر من اللحاق بركب التقدم ، والتغيير الذى بدأت رياحه تهب على العالم ببطء ، فأطلق الزعيم الراحل الديمقراطى في مصر في ذلك العام بعد أسر دام نحو ربع قرن ، وكان الأمر يستوجب ليكون للديموقراطية كيائها ووزنها أن تؤسس على تعدد الأحزاب ، ومع خلو الساحة من الأحزاب أسرع الرئيس السادات بخلق وإنشاء عدد من الأحزاب التى تمثل أهم الاتجاهات على أمل أن تطور نفسها سياسيا لتصبح أحزاباً حقيقية تنال تأييد الشعب واحترامه .

وولدت مجلة « أكتوبر » في هذا العام .. عام خوض تجربة جديدة للديموقراطية في مصر .. فجاء ميلاد « أكتوبر » إعلانا ببداية مرحلة مبشرة من الانفتاح الاقتصادى والسياسى والفكرى .. وكان اسم المجلة عنواناً بارزاً لمرحلة التغيير العسكرى والسياسى والاقتصادى الذى أطلقت

شرارته الأولى يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .. وأطلقت شرارته الثانية عام ١٩٧٦ .

إن تاريخ البشرية هو سجل مشرف لعديد من الانجازات والعبقرية .. ولكن هذا التاريخ عينه يحتوى بكل أسف على العديد من الأخطاء والكوارث و النفاق والتآمر .. وفي كل هذه الأحداث لم تفقد كبواته شعاراً .. فهي دائماً كبوات من أجل مجد الزعيم أو القائد أو من أجل السيادة أو الايديولوجية أو النظرية أو الأسواق .. إلخ .

وعلى قدر ما حققته السياسة الخارجية للرئيس السادات من نجاح في التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل ، فإن السياسة الداخلية في ذلك الوقت انتابها الكثير من الصعوبات بحيث أصبحت في بداية الثمانينات تعاني من التناقض والقصور مما جعل الرئيس السادات يتجه في أواخر أيامه نحو الكثير من التصرفات الفردية مزلزلاً بذلك الكثير مما بناه من أسس للديموقراطية وللتعدد الحزبي .



ومرت خمسة عشر عاماً من عمر مجلة « أكتوبر » شاهدت أثناءها الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في مصر أو الشرق الأوسط أو العالم .

ولعل أهم ما قد يستوقف النظر أمام من ينظر للمستقبل من خلال هذه الفترة أنه فيما يتعلق بمصر ، فإن الرئيس حسنى مبارك اعتنى بالبنية الأساسية فاهتم بالمرافق العامة بعد طول إهمال لتصبح صالحة لاستخدام المواطنين وتهيبء للمهتمين بالتنمية الاقتصادية الوسائل الأساسية والضرورية لتنفيذ مشاريعهم .. كما أتاح حرية الرأى والكتابة الشئء الكثير . وفيما يتعلق بسياسته الخارجية فقد نجح في استرجاع طابا .. وإعادة العلاقات بين العرب ومصر وعودة الجامعة العربية لمقرها في

القاهرة .. مع الاحتفاظ بعلاقات رسمية مع إسرائيل .. كما نجح في تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي احتفظ فيه بعلاقات صداقة قوية مع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، ويضاف إلى كل ما سبق جهوده المتصلة المبدولة لدى جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للمشكلة الفلسطينية برغم ما يواجهه من جحود ونكران للجميل من الفصائل الفلسطينية من وقت لآخر .. لاقتناعه المبدئي بعدالة القضية بغض النظر عن التصرفات الشخصية للزعماء الفلسطينيين .

واستقراء لهذا الماضي واستشرافا للمستقبل فالتوقع من جانب الرئيس حسنى مبارك أن يقوم بفتح الأبواب أمام ديمقراطية حقيقية كاملة لا خوف منها بل هي حصن الأمان .. ولا يتأتى ذلك إلا بوضع دستور جديد - عندما يحين الحين - ينقل مصر إلى القرن الحادى والعشرين سياسياً واقتصادياً دون جلبة أو هزة خاصة ، وأن مصر غنية بأبنائها الأكفاء القادرين على وضعها على طريق التقدم والازدهار إذا ما أتيحت لهم الفرص وأزيلت العقبات .

ومن ينظر للشرق الأوسط الآن ير العديد من دوله تحضر مؤتمر مدريد الدولى للسلام .. يجد نفسه يعود بالذاكرة إلى عام ١٩٧٣ عندما نادى الرئيس أنور السادات إبان حرب أكتوبر لأول مرة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وقد نجح عندئذ فى عقد مؤتمر جنيف للسلام كخطوة أولى على طريق التسوية السلمية التى تم خلالها الاتفاق على فك الاشتباك بين الدول المتحاربة مصر وإسرائيل ثم سوريا ..

وبعد زيارة الرئيس السادات للقدس دعا إلى عقد مؤتمر مينا هاوس عام ١٩٧٧ الذى لو حضرته منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا آنذاك

لتم اعتراف إسرائيل بالمنظمة ولأمكن حل الكثير من قضايا النزاع عندئذ بشروط أحسن بكثير للجانب العربي .. ولكن جاء رفض الفلسطينيين والسوريين الحضور اهداراً لفرصة كبيرة لن تعوض للفلسطينيين .. باعترافهم الآن ، كما جاء الرفض أيضا إضعافا للموقف المصرى بعد ذلك .. وعموماً فإنه خلال الخمسة عشر عاما هذه ثبت للجميع أن مصر كانت على حق عندما نادى بتحدى العدو وقبول التفاوض معه من أجل استرجاع الحق العربى ، وها نحن أولاء اليوم نجد أن من رفض الجلوس مباشرة مع العدو فى الماضى يجلس الآن معه فى ظروف أصعب بكثير من الظروف التى كانت مواتية فى مينا هاوس .. ولعل أدق هذه الظروف هو السباق مع الزمن للتوصل إلى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية قبل أن تفرق بالكامل تحت فيضان المهاجرين السوفييت ، ومستوطناتهم التى انتشرت فى كامل أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فلنصل هذه المرة أن يهدى الله النفوس العربية وتتيقن من أهمية التفاهم والتنسيق فيما بينها ، لأن فى يدها سلاحاً ليس سرياً ولكنه أمضى من الأسلحة النووية الموجودة فى الترسانة الإسرائيلية .. وهو الوحدة .. ولا أعنى هنا الوحدة الدستورية ولكن وحدة الفكر والهدف ، والقدرة على تخطى المصالح الفردية الضيقة إلى المصالح العربية القومية .

لقد عاصرت أكتوبر وتفاعلت مع الأحداث الجسام التى مرت بالعالم فى أوج هبوب رياح التغيير ، وما ترتب عليها من انتهاء للحرب الباردة ووحدة ألمانيا وانحيار الإمبراطورية السوفيتية من الخارج باستقلال دول شرق أوروبا عنها ، وانهارها من الداخل بتفكك الاتحاد السوفيتى إلى مجموعة من الجمهوريات استقلت منها ثلاث هى دول البلطيق واعترف الاتحاد السوفيتى والعالم باستقلالها ، وما بقى من هذا الاتحاد لا يزال فى مرحلة التفاعل نحو ارتباط من نوع جديد مبنى على الديموقراطية

والاقتصاد الحر ، كما ترتب على رياح التغيير نضوج دول السوق الأوروبية المشتركة الاثنى عشرة وتطورها إلى علاقات اقتصادية وسياسية جديدة يبدأ العمل بها في مطلع عام ١٩٩٣ هي السوق الموحدة للجماعة الأوروبية ، التي تهدف إلى وحدة اقتصادية ووحدة سياسية مفتوحة لعضوية المزيد من الدول الأوروبية .

وتنج أيضاً عن رياح التغيير اختفاء الكثير من النظم الديكتاتورية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وحل الكثير من المشاكل الإقليمية التي كانت معلقة بسبب الصراع الذي كان قائماً بين أمريكا والاتحاد السوفيتي وذلك في أنجولا وناميبيا وأثيوبيا والصومال وليبيريا ونيكاريجوا وأفغانستان وكمبوديا .. إلخ ..

ولعل أهم نتائج هذه المتغيرات جميعاً ظهور الولايات المتحدة كقطب واحد لا ينافسها آخر في الوقت الحاضر في المجال الدولي .. وإعطاء الأمم المتحدة دوراً أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي .

وإذا كنا قد عشنا الماضي ولم تعد لنا منه سوى الدروس فماذا عن المستقبل ؟ ماذا عن أكتوبر عام ٢٠٠١ والعالم كله في ضوء انزواء الأيديولوجيات ، وزيادة التعليم والثروة وانتشار المعرفة وتقلص الأمية واتجاه الأمم إلى الديمقراطية واحترام الفرد ، مع وجود مشاكل اقتصادية وسكانية رهيبية ؟

الذي أتوقعه أن نجد مجلة « أكتوبر » في بداية القرن الحادي والعشرين - وهو بداية الألفية الثالثة الميلادية - تتبنى مواقف ثابتة وواضحة في تأييد الديمقراطية والانتخابات الحرة المباشرة واستقرار الوضع السياسي ، والاجتماعي في ظل الدستور الجديد الذي صدر منذ

بضع سنوات في عهد الرئيس حسنى مبارك ، وتقدم « أكتوبر » بكثير من الأفكار على طريق حل المشاكل الاقتصادية المتبقية وتصفية مشكلة التضخم السكانى ، والدعوة إلى تكملة أمواج الاستيطان السكانى فى سيناء والساحل الشمالى الغربى للبلاد ، والوادرى الجديد ..

وفى مطلع القرن الحادى والعشرين سوف تجد « أكتوبر » أن جميع عناصر الحركة والتطور فى الشرق الأوسط قد تغيرت وحدث تحول جوهرى فى نماذج القوى الموجودة ، والمقاومة المقابلة لها تغرى « أكتوبر » فى معالجة القضايا التى تستدعى الكثير من الشجاعة والخيال من أجل تغيير تاريخ دول المنطقة ببناء علاقاتها على أساس من التعاون فى البناء بدلاً من الخصام والهدم .

وفى مجال علاقة إسرائيل بالفلسطينيين والعرب ستجد « أكتوبر » نفسها أمام واقع تاريخى جديد يستوجب على جميع الأطراف حل النزاع سلمياً ..

وعلى الجانب الآخر فإننا فى ضوء الحقائق الدولية الراهنة التى تمخضت عنها رياح التغيير فى العالم نجد أن الولايات المتحدة لن تبقى القطب الأواحد العظيم ، بل ستبزغ فى مطلع القرن القادم بضعة أقطاب على أنقاض القطب السوفيتى ، ولعل أهمها فى المرحلة الأولى الجماعة الأوروبية واليابان علاوة على الولايات المتحدة ، وفى مرحلة لاحقة ربما تنبثق أقطاب إضافية مثل ألمانيا والدولة الروسية الجديدة .. هذا إذا استبعدنا احتمال ظهور الصين فى يوم من أيام القرن الحادى والعشرين .

وهنا ستجد مجلة « أكتوبر » نفسها تزداد نضوجاً فى وسط دولى مثير يدعو للتحدى الذهنى ، وللتنافس على إبراز روائع الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى والعسكرى لكتابتها ولضيوفها .. فى ثوب جديد قشيب يتناسب مع التقدم العلمى والتكنولوجى المستمر فى العالم .

وندعو الله عند احتفال « أكتوبر » بيوبيلها الفضى عام ٢٠٠١ أن
يفىء على العالم بوفاق أوسع ، وعلى الشرق الأوسط بسلام دائم ، وعلى
مصر بازدهار سياسى واقتصادى شامل ، وبسلام اجتماعى مستقر وبوحدة
وطنية صادقة ..

سكرتير عام القرن الحادى والعشرين ..

فى الأول من يناير ١٩٩٢ تبدأ فترة مدتها خمس سنوات لقيادة جديدة للأمم المتحدة .. وفى خلال هذه الفترة قد تتمتع الأمم المتحدة بأحسن فرصها فى خدمة الأمم والشعوب كافة ، وبأسلوب أقرب كثيراً عما مضى لروح ومبادئ الميثاق الذى وضعه مؤسسوها ..

ففى الأعوام القليلة الماضية وخاصة منذ العام المنصرم شاهد المجتمع الدولى تغيرات جذرية فى النظام العالمى من الناحيتين السياسية والاقتصادية .. فالعالم اليوم قد تخلص من الحرب الباردة التى لعقود مضت كانت تقرر جدول الأعمال الدولى وأسبقيات مواضيعه بشكل حد من قدرات الأمم المتحدة على المحافظة على السلام .. وحد من إمكانياتها فى التنمية .. واليوم يشاهد العالم أيضاً مع ظاهرة اختفاء الحرب الباردة ظهور مشاكل جديدة ..

وبسبب هذه المتغيرات نجد الرئيس الأمريكى جورج بوش ، ينادى بما سماه « نظام عالمى جديد » يمثل أوج التطور الطبيعى فى المجتمع الدولى لمواجهة المتغيرات الجارية على المسرح الدولى يمكن له أن يوفق ويوائم ويوازن بين مصالح الأمم فى عالم متعدد الأقطاب ، والأمم المتحدة التى قدر لها منذ بداية إنشائها وبسبب استمرار الحرب الباردة أن تظل محدودة التأثير والقدرات ، أصبح متاحاً لها الآن أن تتحول إلى أداة فعالة وشاملة فى تخفيف حدة الخلافات وتوفير الاستقرار وإذا تحقق ذلك فسيرجع دون شك إلى أن المنظمة أصبحت مستعدة لأن تتولى مهامها بشكل فعال ، لحل مشاكل السلم والأمن الدوليين ، ومشاكل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، وحيث أنه لا توجد عصا سحرية لتنفيذ ذلك ، فإن القيادة الحكيمة ذات الخبرة والكفاءة والكفاية في شخصية سكرتير عام المنظمة خلال السنوات الخمس القادمة ستكون حاسمة في توجيه قدرات الأمم المتحدة نحو تحقيق هذه الأهداف ، ولا نغنى هنا أن السكرتير العام سيكون قادراً شخصياً على حل جميع المشاكل ، ولكن ما نغنيه أن يكون هو الشخص المناسب للأمم المتحدة في الزمن المناسب .. بما يعنيه ذلك أيضاً من إعادة هيكلة المنظمة كي تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها في زمن المتغيرات ، هذا مع ما ينتظر لها من دور كبير في المحافظة على الأمن الجماعي .

أما وقد انقشع غبار المعركة الانتخابية لاختيار سكرتير عام الأمم المتحدة الجديد خلفاً لبيريز دى كويار بعد تأخير في الاختيار دام ثلاثة أسابيع ، فقد ثبت يوم ٢١ نوفمبر - وهو يوم التصويت النهائي في مجلس الأمن - أنه لا يصح إلا الصحيح ..

دخل الدبلوماسي العالم المثقف الأنيق الواثق من نفسه الدكتور بطرس بطرس غالى هذه المعركة ، ويتأييد مطلق من الرئيس حسنى مبارك ليؤكد للعالم أجمع وخاصة دول العالم الثالث ، أن الكفاءة والكفاية هما الأصل ، وفي نهاية المطاف هما أساس التقدم ، وأن العالم رغم كل الضغوط لا يعترف ولا يقدر إلا من كان على مقدرة وكفاية في تولى الأمور .
فالدكتور بطرس بطرس غالى كان يمثل الشخصية التي تحتاج إليها الأمم المتحدة في الفترة القادمة التي يستعد فيها العالم للتعامل مع أوضاع جديدة للنظام العالمى .. وذلك لأسباب كثيرة تجعله الشخص المناسب في الزمن المناسب .

فهو خير من يمثل مصر والعرب وأفريقيا والعالم الثالث ، وخير من يمثل دول الجنوب في حوارها مع دول الشمال لما يملكه من قدرات فائقة في

التعامل مع عقليات دول الشمال وبلغاتها ..
وهذه القدرات والحنكة لم تأت بنت الساعة فهو منذ أن كان أستاذاً
للعلاقات الدولية والقانون الدولي في جامعة القاهرة في أول الخمسينيات ،
وفي بداية حياته الأكاديمية كان قدوة لطلبته من حيث الشكل والمضمون ،
فكان محاضراً بليغاً رشيق العبارة سواء بالفرنسية أو العربية قادراً على
إيصال المعلومات لطلبته بسلاسة وسهولة ، تجعل أصعب المواد سهلاً
استيعابها وفهمها ، ولذلك كان محبوباً من طلبته وكانت محاضراته الأكثر
إقبالاً .. وكتب أكثر من ٢١ كتاباً ومئات من الأبحاث و المقالات
بالفرنسية والانجليزية والايطالية والألمانية والعربية ! ولا يعنى كونه
أكاديمياً أن تكون الحلول الأكاديمية هي الحلول المناسبة لمشاكل العالم .
ولكن قيمة الملكة الأكاديمية في سكرتير عام الأمم المتحدة ، تكمن في
قدرته على التحليل واختيار العمل من الحلول .. والدكتور غالى أظهر
هذه القدرة طوال حياته العملية كدبلوماسى وصحفى ، ثم كوزير دولة
للشئون الخارجية لمصر خلال الأربع عشرة سنة الأخيرة وكنائب لرئيس
الوزراء المصرى للعلاقات الخارجية ، وفي جميع هذه المواقع كان متميزاً في
أسلوبه في تناول الموضوعات والبحث عن حلول لها .. وكانت النتائج التى
يتوصل إليها ثابتة وواضحة . أما قدراته الإدارية فكانت غنية عن كل
بيان وحزمه المهذب كان من الخصال المعروفة عنه وأفكاره الابتكارية
والبعد عن الجمود هما أيضاً من صفات شخصيته الديناميكية دائبة الحركة
والاتصال ..

فإذا كانت الأوضاع القديمة للنظام الدولى قد ولى أغلبها ، فهذا يعنى
ضرورة بزوغ أوضاع جديدة تتعامل بقدر أكبر من المساواة مع العديد من
التجمعات الإقليمية والوطنية والعرقية والدينية عن النظر في مشاكلها ،
والتي أصبح لها الآن وقع أكبر في التأثير على مجريات الأمور عن ذى

قبل ، وبالتالي فالعديد من المشاكل المتعلقة بالعالم الثالث لم تعد محصورة في النوع أو في المضمون ، وهنا نجد الدكتور بطرس بطرس غالى السكرتير العام الجديد لديه من المهارة والحدق والبراعة الكفيلة بمواجهته هذه المشاكل ، وخاصة في أفريقيا التي تعاني من الكثير من المشاكل المعقدة : السكانية والاقتصادية والسياسية ، والتي تزداد تعقيداً بزيادة الفجوة اتساعاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، أو بين الشمال والجنوب ، ولا يعنى هذا أن ننظر إليه على أنه خير فقط في الشئون الأفريقية ، إذ أنه في الحقيقة عليم بمشاكل باقى المناطق كأمریکا اللاتينية والدول الآسيوية ، بل يعد خبيراً أيضاً في المشاكل المتعلقة بالدول الغنية أو دول الشمال .. وعلى رأسها الجماعة الأوروبية ومستقبل علاقاتها بدول العالم الثالث ، وبالولايات المتحدة ، واليابان بعد العمل بالسوق الأوروبية الموحدة ، بل يعد خبيراً أيضاً في مشاكل الاتحاد السوفيتي والصين ودول شرق أوروبا ، ومن هنا كان التأييد لترشيحه واضحاً منذ البداية من هذه المناطق أو التجمعات ، كمنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومؤتمر الفرانكفونية ، وجامعة الدول العربية .

ولا يسع المراقب هنا إلا أن يكون صادقا مع الأحداث ليقرر أن السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة هو رجل كل المناطق بفهمه لها وللارتباط المتداخل فيما بينها .. وكذلك فهمه العميق للأمم المتحدة نفسها وأجهزتها ووكالاتها المختلفة ، الأمر الذى يضمن للمنظمة قيادة واعية قادرة على تقديم خبرتها الواسعة لوضع جدول جديد لأعمالها من واقع الأوضاع الجديدة في النظام العالمى ، خاصة والشواهد تدل بإجماع انتخابه أن الدول الخمس دائمة العضوية يجلس الأمن الدولى قد استقر رأيها أخيراً على ألا تترك لمناوراتها السابقة أثناء الحرب الباردة ، وأن تتجاوب بوضوح مع احتياج المجتمع الدولى لتعاون فعال من خلال أمم متحدة قوية

تقرب بين دول الشمال ودول الجنوب ، بل وتقرب أيضاً بين دول الجنوب ودول الجنوب باستخدام الوسائل السلمية استخداماً عصرياً متحضراً مبنياً على الحوار البناء والوساطة المجردة من الهوى ..
فهنيئاً لمصر أن يُختار ابن لها من « الإنتيجليتسيا المصرية » ليقود الأمم المتحدة في عصر جديد ملء بالتحديات والأمل ، ليفتح لشعوبها أبواب القرن الحادى والعشرين لتنعم فيه بالسلم والأمن والاستقرار والتنمية والتقدم .

التسيب والإهمال .. من صفات الفهلوة

الفهلوة لفظ مأخوذ عن الفارسية ، ويعنى الشخص الشاطر سريع الخاطر .. وغالبًا ما ينطبق هذا المعنى بالمفهوم السلبي على الشخصية المراد فحصها ..

فإذا تعرضنا للشخصية المصرية نجد أنها مرت بظروف تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية على مر عصور طويلة ، ساعدت على تعميق هذا الوصف « الفهلوى » فى نفسية الشخصية المصرية ، وحولته إلى صفة دفيئة فيه يصعب الفكاك منها ..

وإذا حللنا النموذج الاجتماعى الحالى للشخصية المصرية .. والتي فى تكوينها تتداخل عناصر الزمان والمكان وطريقة الحياة من أجل الوقوف على ردود فعل هذه الشخصية من واقع وسطها الاجتماعى ، لوجدنا أن أهم صفات الفهلوى فيها استعدادة التلقائى للتأقلم ، فهو يتمتع بقدرة على التأقلم السريع لأى مواقف تواجهه ..

كما يفهم أيضًا ما هى ردود الفعل المطلوبة من جانبه للإرضاء .. ومن ثم فهو قادر على تعديل سلوكياته تجاه هذه المتطلبات إلى الحد الذى يراه أنه ضرورى ، وهذا الاستعداد الجاهز للتأقلم يتخذ اتجاهين : الأول ، مرونة حقيقية ومقدرة على ابتلاع وهضم كل ما هو جديد ، والثانى ، استعدادة للإعراب عن موافقة السطحية بل والمصطنعة مع إظهار مودة عابرة يقصد منها إخفاء الوضع بالنسبة للموقف الذى يواجهه مع كتم شعوره الحقيقى .

وهذا الميل التلقائى فى الشخصية المصرية إلى الموافقة المصطنعة

والظاهرية وغير المخلصة جاء بفعل كم هائل من الحكام والسلاطين والملوك الذين كان على أفراد الشعب أن يخضعوا لهم ، وإلا تعرضوا لصنوف من العقاب والعذاب .. وتحت هذه الظروف تحول التأقلم المصطنع إلى ضرورة قصوى من أجل البقاء !! ووصل الحال إلى أن أفراد الشعب كانوا يبتهجون إذا أرادوا من حكامهم الابتهاج ويحزنون إذا أراد لهم حكامهم الحزن ..

ومن صفات شخصية الفهلوى الركون إلى النكتة ليس فقط بغرض التعليق على حدث ما والتخفيف من وقعه ، بل الهروب من واقع هذا الحدث .. وبرغم أن النكتة لها وبها فنها سواء في مصر أو لدى الشعوب الأخرى إلا أن أهم ما يتمتع به الفهلوى في حال النكتة هو تحويلها إلى وظيفة لإخفاء المشكلة التي تواجهه ، والتخفيف من وقعها ، بل وتجاوزها بشكل يحميه من التفكير الجدى في واقع المشكلة كما لو أن إطلاق النكتة في حد ذاته يحمل في طياته .

من أنكى صفات الفهلوى « إثبات الذات » .. وتظهر هذه الصفة على شكل مبالغة في إثبات واستعراض القدرات الفائقة له في معرفة الأشياء والسيطرة عليها ..

وهذا دون شك يختلف عن « تأكيد الذات » ، والتي تنتج عن الثقة بالنفس والفهم الصحيح للعلاقة بين القدرات الشخصية والمواقف الخارجية ، وبالتالي فإن محاولة إثبات الذات لدى الفهلوى هي إعراب عن فقدان الثقة والافتقار إلى الرغبة في تقييم المواقف بموضوعية .. والمبالغة في « إثبات الذات » قد تذهب بعيداً إلى حد التهور واحتقار الآخرين وآرائهم ، وإبراز ما يعتقد قدرات فذة - لا وجود لها إلا في خياله - في حل وإنهاء المشاكل بطرف إصبعه أو بجرة قلمه .. فالمبالغة والمزايدة عن صفات الفهلوى يضاف إليها ما يعرف

« بالقنزحة » .. وهذه الصفات تؤدي إلى الميل إلى الذم والتلميح والدس والافتراء والخط من قدر الآخرين .

ومن الصفات الأخرى للفهلوى الشعور بالمرارة للظروف التي يعيشها ، ورفضه لسلطة القيادة في أى موقع كان ، وعدم قبوله لها من أعماق قلبه برغم المظهر الكاذب الذى يظهره لرئيسه في العمل أو للحاكم من إعراب عن الاحترام والمبالغة في ممارسته لطقوس هذا الاحترام .. ويرجع هذا إلى أن يرى أن السلطة والقيادة لا لزوم لها ولكنها قوة لا يمكن مقاومتها أو مواجهتها ، ومن ثم عليه أن يستسلم لها إذا ما كانت تبث الخوف والرعب في القلوب ، والمثال التقليدي على الخوف من السلطة أن الفلاح يحترم ويخشى ممثل الحكومة عديم الرحمة ، وسخر وهزأ بل ويحتقر من يظهر منهم الرحمة والشفقة له .

ويبدو أن المحرك وراء هذه الصفات الأخيرة لدى الفهلوى هو وجود شعور دفين لديه بالمساواة وبأنه بغض النظر عن قدراته الحقيقية لا يقل مقدرة على أى فرد آخر مهما كانت قدراته في المجتمع .. وبالتالي كان على الفهلوى أن يملأ هذه الفجوة الواقعية بهذه الصفات على أمل أن تحقق له المساواة التي يتخيلها ..

أما أخطر الصفات التي يعاني منها الفهلوى فهي قدرته الفذة على الهروب من المسؤولية ، وإلقائها على الآخرين والعمل على إبعادها ما أمكن عن اختصاصه ، وخلق المبررات كي يتملص من أى موقف محرج قد يتعرض له أو أى إهمال قد يقع في محيطه .. والفهلوة تبلغ - في رأيه - حد الكمال إذا أمكن لصاحبها أن يجد من المبررات والأسباب المقنعة التي تحليه من المسؤولية وأن ينجح في إلقاء تبعثها بالتالي على الآخرين .

وما يدفع الفهلوى إلى هذا السلوك ليس تفانيه في الواجب ، أو رغبته

في تحقيق نجاح ، ولكن رغبته الأكيدة في المكافأة وخوفه الشديد من العقاب ، ويبرر سلوكه هذا بإلقاء التبعة دائما على آخرين وبخاصة رؤسائه وحكامه ويرمز لهم باستمرار بضمير الغائب ..

ولعل ما حدث من تسبب أى هروب من المسؤولية ومن إهمال أى تخلص منها ، في كارثة زاوية عبد القادر العامرية وغرق آلاف الأفدنة في محافظة البحيرة . في بداية هذا الشهر ، وما أعقبها من حريق في مخازن السكك الحديدية في القاهرة وغرق العبارة « سالم » في البحر الأحمر ، لأكبر دليل على أن الفهلوة بصفاتها السيئة استشرت في قطاعات الدولة الحكومية وغير الحكومية إلى الحد الذى يستوجب وقفة حقيقية حازمة ، وحاسمة تجاه التسبب والإهمال وعدم المبالاة الذى أصاب أفراد المجتمع بأسره وعلى كافة المستويات ، فلم نر أحداً من المختصين شعر بفداحة المسؤولية ، بل أخذ كل فرد يبحث عن المبررات التى تبعد عنه العقاب وتبقى عليه في منصبه .. وهذا تأكيد واضح لمنطق الفهلوى الذى يرى أن أى خطأ يقع ، هو مسئولية الآخرين الذين غالباً ما يرى أنهم إما رؤساؤه أو مرءوسوه ، وما عليه إلا أن يشير إليهم بإصبع الاتهام .

ولا يمكن لنا أن نقول : إن هذا التسبب والإهمال ابن الساعة ، بل لقد كنا معنا عبر أحداث مصر الخطيرة ، ففي تاريخها المعاصر نجد أن هذا التسبب والإهمال صاحبتنا في جل قراراتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية ، وخاصة طرق ووسائل تنفيذ هذه القرارات ، سواء من الوزير أو من الأجهزة الحكومية المختصة بالتنفيذ والإشراف والمتابعة أو من أفراد الشعب نفسه .

فمع زيادة الضغط الاقتصادى والضغط السكانى برزت السلوكيات السلبية في أجهزة الدولة وأفراد الشعب على السواء بشكل ينذر بعقبات الأمور .

ولعل أهم سبب في عدم التصدي لهذه السلوكيات المدمرة من الفوضى والتسيب والإهمال ، وعدم المبالاة ، وهى أسباب الكوارث التى تصيبنا من وقت لآخر ، هو أن جرائم الفهلوة انتشرت فى خلايا الشخصية المصرية سواء كان صاحبها مسئولاً حكومياً أو غير حكومى وسواء كان غنياً أو فقيراً بل أكاد أقول متعلماً كان أو أمياً بدليل ما نراه من السلوكيات اليومية الغريبة لجميع أفراد الشعب فى الشارع ، سواء كانوا من قادة السيارات حكومية وغير حكومية أو المشاة أو حتى رجال المرور .

فما الحل ؟ وكيف يكون العلاج ؟

الحل وهو نفسى فى المقام الأول أن تعمل الدولة ممثلة بكل سلطاتها والاحزاب كافة والإعلام على إخراج عقدة المرارة وعدم الثقة من الشخصية المصرية .

ولا يتأتى هذا إلا بخلق علاقة صحية سليمة بين الرئيس و المرءوس وبين الحكومة وأفراد الشعب ، والعمل على إثبات أن المساواة التى يشعر أنه يستحقها يمكن تطبيقها فى مجال المعاملة اليومية وذلك بالكيل بمكيال واحد على جميع المستويات .

وبدون مواجهة السلوك النفسى الحالى الذى يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم للشخصية المصرية وعلاجه بالجدية والصراحة اللازمتين فإن التسيب والإهمال والإصرار على الفوضى وعدم الالتزام سيتكاثر وسيؤدى إلى تكرار الكوارث والأزمات ، بل وسيزيد من نقص الإنتاج وانحيار جودته .. والعلاج الناجع يتلخص فى العمل فوراً على البدء فى الإصلاح الحقيقى بإجراء تغييرات شاملة وأساسية لهيكل الدولة القانونية والسياسية والاقتصادية والتعليمية بالشكل الذى يقنع أفراد الشعب تماماً بأن هناك جدية حقيقية فى إزالة معوقات التقدم ، وأن هناك تصميمًا واضحاً

على الانتقال به من غيبوبة الفهلوة إلى واقع يقنع ويشجع على العمل والإنتاج الجيد والتعاون وبالتالي الثقة في الرئيس والمرءوس .
فهل حان وقت الإصلاح الحقيقي ..؟ أم لانزال ننتظر المزيد من الكوارث والأزمات ؟ ..

الفكر العربي .. بين القومية العربية والحركات الإسلامية

مر الفكر العربي بتاريخ متميز ، فقبل الإسلام كان شعور ولاء العربي للقبيلة دون أى ولاء آخر ، كالولاء العرقى أو الجغرافى ، وبعد ظهور الإسلام نجد أن الولاء له سبق ولاء القبيلة لدى العرب ، والعرب ، كما قال إدوارد توماس لورانس أو لورانس العرب : « فقدوا شعورهم الجغرافى وذاكرتهم العرقية والسياسية والتاريخية ، ليتمسكوا بشدة بلغتهم ليخلقوا منها وطناً قائماً بذاته » .

وكانت اللغة العربية الغنية فى أدبها وأساطيرها مصدر الأفكار التاريخية ، والشعور بالفخر الذى استلهم خيال الشباب الذين تولوا مهمة إيقاظ شعوبهم ، لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية أمثال المصريين رفاعة الطهطاوى ، والشيخ محمد عبده ، واللبنانيين فارس الشيدىاق ، وبطرس البستاني ، والسورى عبد الرحمن الكواكبي .

وحيث إن الدعوة إلى القومية أول ما ظهرت كانت فى سوريا ولبنان والعراق ، وهى أقاليم تعربت بعد الفتح الإسلامى ، نجد أن الوطنية العربية كانت بالضرورة ثقافية السمة وليست عرقية السمة ، ومثل هذا الخليط من الأجناس التى دخلت الإسلام فى العالم العربى جعل الفكر العربى والشعور العربى ، لا يبنيان على الأصول العرقية ، ولكن على الدين والثقافة ، وبالتبعية نجد أن كل من يحقق هويته بالاستناد إلى التراث الثقافى ويزعم أن العربية هى لغته ، يصبح فى نظر الجميع عربياً ، وهكذا نجد أن اللغة العربية التى مدحت فى القرآن وفى التقاليد كأغنى لغة

وأكثرها بلاغة ، تبقى الأساس الصلب للوجدان الوطني العربي .
وإذا نظرنا إلى القوميات التي ظهرت في العالم الإسلامي قبل الحرب العالمية الأولى ، نجد أن هناك ثلاث قوميات رئيسية فيه :

● القومية الفارسية : والتي ربما ينظر إليها على أنها نوع من الاحتجاج ضد السيطرة المتزايدة للإسلام السني على المذاهب الخارجة ، ويمكن القول في الوقت نفسه أيضا إنها نوع من إثبات الهوية الثقافية العرقية الفارسية مغلفة بغلاف المذهب الشيعي مشكلة بذلك الأساس الحديث للقومية الفارسية .

● أما القوميتان الأخريان وهما القومية التركية ، والقومية العربية ، فقد بقيتا كامنيتين بسبب خضوعهما للمذهب السني للإسلام ، وتظهران بالضرورة كرد فعل عند حدوث فشل في خلق ولاء مشترك قد يحل محل الإسلام كمرجع .

وهكذا نجد أنه بينما المذهب الشيعي يمثل أساس القومية الفارسية ، نجد أن القوميتين : التركية والعربية يعوق مسارهما المذهب السني . والقوميات الثلاث عموماً اتبعت القيم الدينية بالقيم القومية - والأمثلة على ذلك لا حصر لها ، ولعل أقربها لبس الحجاب - قبل أن تتمكن من تنمية ولاءات منفصلة .

والاستثناء الوحيد جاء بعد ذلك من جانب القومية التركية ، عندما نجحت في فصل الدين عن القومية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو رفضها النظر إلى الإسلام كناتج لتراثها الثقافي .

أما القوميتان : العربية والفارسية فلم تتمكنا من فصل الدين عن القومية ، لأنها اعتبرتا أن مذهبهما هي في الواقع تراث ثقافتيهما . وبشكل عام نجد أن القوميات الثلاث يمكن النظر إليها على أنها مظهر

من مظاهر فشل المجتمع الإسلامى ككل فى مواجهة التقدم الأوروبى وسطوته .

وفى البداية كان المصلحون الاجتماعيون - بنظرة رومانتيكية ممزوجة بغموض عاطفى - يسعون لتبنى إجراءات إصلاحية دون المساس بالإسلام ، ولكن استمرار اضمحلال القوى الإسلامية حفزت المصلحين فى مراحل تالية إلى اللجوء إلى القوميات كوسيلة لحل مشاكل العالم الإسلامى ، وهى حركات لم تتمكن من الوصول إلى أعلى مستوياتها . وفى المراحل الأولى للقوميات نجد أنها استقبلت بالتأييد من جانب القوى الأوروبية لأنها قريبة الارتباط بالليبرالية الأوروبية ، ولكن نجد أن هذه القوميات فيما بعد استدارت ضد السيطرة والنفوذ الأوروبيين ، بعد أن وقع الكثير من أجزاء العالم الإسلامى تحت السيطرة الأوروبية . ونلاحظ أن القوميات التى ظهرت فى العالم الإسلامى ، مثلها مثل الحركات الأوروبية المشابهة ، مرت بمرحلتين أساسيتين من التطور قبل أن تبدأ فى النضوج لتصبح نموذجا للولاء الوطنى للدولة الحديثة :

● المرحلة الأولى : أفرزت الدولة ذات الإقليم المحدد التى تحكمها عائلة ملكية أو خلافة ، والتى تحددت مصالحها بالوطن ، والتى سوغت كأساس تبنى عليه الدولة حقها فى الدفاع عن نفسها ضد أى تعد أجنبى .
● والمرحلة الثانية : هى عندما تحولت السلطة من العائلة الملكية أو الخلافة إلى الأمة ، فإننا نجد أن إرادة الشعب هى التى تحدد المصالح الوطنية .

والمرحلة الثانية هذه لم يصل إليها بالكامل بعد العالم العربى . وأخيرا نلاحظ أيضا أن القومية فى العالم الإسلامى وخاصة فى العالم العربى ، على عكس القومية فى أوروبا ، مبنية بالضرورة على أسس ثقافية وليست على أسس عرقية .. ولكن كما الحال فى أوروبا فإن القومية فى

العالم الإسلامى تعرضت لتيارات وطنية متداخلة ، ففي أوروبا نجدها بالأساس تيارات عرقية ، وفي العالم العربى تيارات عرقية ثقافية . وفي حالة العالم العربى نجد أن بعض الأقليات وخاصة الأقليات الدينية عن طريق التنوع الثقافى ، فإن التيارات الوطنية المتداخلة والمتحمسة تزداد نشاطاً هى الأخرى .

وبنظرة على العالم العربى نجد أن الأقليات الوطنية والدينية فيه متباينة ومتداخلة حتى يبدو العالم العربى وكأنه قطعة من الفسيفساء مكونة من أقليات متعددة .

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين نجد أن فكرتى القومية والديموقراطية السياسية أصبحتا أفكاراً مقبولة من الصفوة الحاكمة فى مصر والهلل الخصب كمبادئ ومؤسسات تحل محل الولاء التقليدى للمؤسسات القديمة .

ومن الممارسة نجد أن الفكرة الأولى نجحت وأصبحت أساساً لنظام الحكومة أما الفكرة الثانية الخاصة بالديموقراطية السياسية فلعوامل كثيرة معقدة نجد أنها فشلت فى تقديم البديل العملى للمؤسسات التقليدية القديمة .

وفكرة القومية العربية فى ضوء ما سبق بدأت أول ما بدأت فى عقول شباب عربى من أقاليم الهلل الخصب ذوى الثقافة والتوجهات الأوروبية ، وذلك بغرض مواجهة التحلل فى الدولة العثمانية ، والذى كان يندب بمخاطر شديدة ستحل بالعالم العربى إذا لم يلتف على وجه السرعة بأيدىولوجية تدرأ عنه خطر السيطرة الأجنبية ، التى كانت على الأبواب تحين الفرصة المناسبة للانقضاض على الدولة .

وأخذ الفكر العربى بمرور الوقت وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية يتبلور فى مؤسسات سياسية مختلفة مثل الجامعة العربية ، وحزب البعث

العربي الاشتراكي وحركة القومية العربية من الخليج إلى المحيط التي سعى إلى إنجاحها الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق تحقيق أهدافه الخارجية في العالم العربي ، وهكذا تحول الفكر العربي إلى أداة سياسية لتحقيق بعض الأهداف التي ليس بينها برنامج جدي للحرية والإصلاح السياسي والاقتصادي .

والقومية العربية من هذا المنطلق تبدو وكأنها على طرفي نقيض من الحركات الإسلامية ، وخاصة المتطرفة منها التي تنظر لفكرة القومية العربية على أنها شعار أوروبي علماني النزعة يقدمه الغرب لمحاربة القوى الإسلامية التي تدعو للعالمية الإسلامية .

أما الماركسيون فإنهم ينظرون للقوميات عموما والقومية العربية على وجه أخص ، على أنها فكرة معرقة لشعار العالمية التي تحت على نشره في العالم حيث إن القومية في نظرهم مبنية على مبادئ أوروبية قديمة مؤسسة على الشعور الوطني المحلي في إقليم ما ، دون الخروج إلى النطاق العالمي الأوسع .

فالقومية إذن بشعاراتها المعروفة كالليبرالية والاشتراكية والوطنية ينظر إليها من الجناحين المتناوين في أقصى اليمين وأقصى اليسار على أنها فكرة بالية من أفكار القرن التاسع عشر لا يحق لها الاستمرار ، خاصة أنه ثبت فشلها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في إيجاد الحلول السياسية والاقتصادية لمشاكل شعوب العالم الإسلامي التي ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف .

ومع انحسار المد الشيوعي في عالم ما بعد الحرب الباردة وازدياد المد الإسلامي في الوقت نفسه وخاصة المتطرف منه ، أصبحت القومية تعيش في مأزق عليها أن تواجهه إزاء التحدي الإسلامي لها . وجاءت أزمة الخليج لتثبت من جديد أن القومية العربية العلمانية غير قادرة على حل

مشاكل المنطقة ، بل كثيراً ما تساعد على تعقيدها نظراً لأن هذه الفكرة تنبأها ديكتاتوريو العالم العربى من الرؤساء والحكام والملوك ، وأصبحت مطية لهم لتحقيق أطماعهم وشهواتهم فى الحكم ضارين عرض الحائط بنتائج فشلهم المتوالى عند التعرض لأزمة ما . ولعل صدام حسين الحاكم العلمانى الذى يعتبر نفسه داعية القومية العربية أحسن مثال على فشل فكرة تطبيق فكرة القومية العربية بالأسلوب الذى اتبعه ، وكثير من حكام العالم العربى والإسلامى الذين لا يقلون عنه ديكتاتورية وأطماعاً يتبعون الأسلوب نفسه فى استخدام شعار القومية العربية لتحقيق مآربهم الوطنية الضيقة .

وبهذه الوسائل الفاشلة التى اتبعها الحكام العرب عند تطبيقهم للفكر العربى قد أثبتوا بطريق غير مباشر ادعاءات الجماعات الإسلامية فى أن القومية العربية هى أداة سياسية لتحقيق بعض الأهداف ، وليس برنامجاً جاداً لتحقيق الحرية ، كما أنها غطاء مريح للقيام ببعض المغامرات العسكرية من أجل الاحتفاظ بالسلطة إلى ما لانهاية بحجة العمل من أجل الوحدة العربية .

ولعل المنادين الآن من الصفوة المفكرة فى مصر والعالم العربى بضرورة شحذ الفكر وإجراء الحوار لديهم بعض الأمل من أجل التوصل إلى فكر عربى جديد قادر على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين وقادر على التصدى لحملات تشويه الفكرة العربية من جانب المتطرفين الإسلاميين الذين يرون أن الفكرة العربية مناهضة للحل الإسلامى ، وأن وحدة العالم الإسلامى كفيلة . بحل مشاكل العالم العربى دون اللجوء للفكر الغربى العلمانى المرفوض من الجماعات الإسلامية .

ولإمكان تحقيق أى نجاح للفكر العربى فى الظروف التى يمر بها العالم العربى الآن تجب مواجهة عدة عوامل سلبية فى الشخصية العربية والعمل

على إصلاحها . فمثلاً نجد أن تخطيط الشخصية العربية في مواجهة تراثها الثقافي قد تضاعف أمام الثقافة الغربية ، وليؤكد ذاته مرة ثانية وسط هذا التخطيط فإن العربي يميل كثيراً نحو التطرف ، ورغم ما قد يبدو منه كمخلوق سارح الفكر فإنه أحياناً يظهر في مزاج مليء بالبشر والفرح ، وشعور الوحدة الأليمة الذي ينتابه يجعله في أغلب الأحيان أكثر البشر ميلاً للحياة الاجتماعية . وليتغلب على شكوكه يميل دائماً نحو التسرع والطيش بل التهور .

والإشكالية هنا أن الحضارة العربية الإسلامية التي كانت مبنية على العقل والمنطق لم ينجم عنها في بداية القرن العشرين ، ما يمكن أن يسمى سياسة عقلانية على أساس وطني أو ثقافي وخاصة القيام بالنقد نقداً كاملاً للتراث الثقافي وأسباب اضمحلاله في وقت ازدادت فيه الثقافة الأوروبية قوة وانتشاراً بحيث أصبح من المستحيل تجاهلها .

ومن هنا نجد أن العربي في حياته الخاصة عليه مواجهة العديد من الاختبارات يصعب عليه اتخاذ قرار بشأنها ، كما يجد من المستحيل أيضاً تجنبها ، وهذا أصبح يواجه إشكالية مزاجية الأفكار ومدى تألفها مع عقليته الغيبية الميالة للسلفية هروباً من الحاضر وتجاهلاً للمستقبل !! والآن ومع وقوف الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى جانب حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، خلال أزمة وحرب الخليج وتزايد الحديث عن ترتيبات ونظم أمن جديدة ، تتمشى مع النظام الدولي الجديد المنتظر ، ومع وضوح ضعف بل تهاوى النظام العربي الذي كان معمولاً به قبل هذه الحرب وخاصة جامعة الدول العربية ، فالمتصور أن ترتيبات الأمن المقبلة قد تبعث من جديد الفكر العربي بأسلوب ووجه مختلفين بحيث تصبح بديلاً مقبولاً في العالم العربي ، وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين ، وبديلاً قادراً على التعامل مع تزايد المد الإسلامي الذي يرى

أن حل إشكالية القومية العربية لا يتم إلا في نطاق ما يسمونه القومية الإسلامية ، أما إذا فشل الفكر العربي مرة أخرى بسبب الانقسام السياسي العميق والذي قد لا يلتئم بسرعة داخل العالم العربي نتيجة أزمة الخليج ، فالبديل المتوقع عندئذ أمام العالم العربي هو الخضوع للجماعات الإسلامية .

العداء للسامية بين الحقيقة والادعاء

يقول الفيلسوف جان بول سارتر « إن العداء للسامية ليس مشكلة اليهود ، ولكن مشكلة غير اليهود » .. وهو يرى أن اليهودى الذى يتخيله المعادى للسامية لا وجود له .. وإن اليهودى الحقيقى لا يشعر بأن هذا التخيل يتعلق به .

أما الحقيقة فهى إنه بين المعادى للسامية وبين اليهودى شعور بالكراهية الشديدة المتبادلة وهذه الكراهية المتبادلة منبعثة من القلب ومن التاريخ ومن الذكريات والذاكرة ، وهذه الكراهية تعكس مدى الجروح العميقة بين من هو يهودى ، ومن هو غير يهودى ، فهل يتقاسم الطرفان هذا الكم الهائل من الكراهية ، يمكنها بواجهته التوصل إلى فهم حقيقى لنوازع هذا الشعور ومن ثم التوصل إلى نوع من التعايش ، وربما التكامل فيما يحتاج إليه كل طرف من الطرف الآخر .

وبعبارة أخرى هل الصياح بالعداء للسامية هو دعوة لليهودى أن يحب من يواجهه بهذا الصياح ، ليس فقط لتجنب شره ولكن ربما لمقاسمته قوته وسلطانه فى المجالات التى يتميز بها .

ولكن هل يستريح اليهودى فى حياته إذا اختفى من أمامه المنادى بالعداء للسامية أو المعادى لها ؟.. وماذا يكون طعم حياة اليهودى إذا اختفى منها محاربته لهذا الشعور المعادى للسامية والذى عن طريقه يستفيد استفادة ضخمة فى المجتمعات الحديثة التى ترفض هذا الشعور خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واختفاء النازية .

والتاريخ يؤكد هذا الاتجاه .. فمنذ خروج اليهود من مصر فى العصر

الفرعونى وهم يدعون وجود الكراهية لهم من أعداء السامية .. ويستغلون هذه الدعوة سواء كان العداء للسامية حقيقة أو خيالاً .. ليستمروا فى ادعاء وقوع اضطهاد لهم بسبب هذا الشعور ، وبالتالي يطالبون بما يرونه مناسباً من ذلك المجتمع من مقابل تعويضاً عن الأضرار الحقيقية أو الافتعلة التى أصابتهم نتيجة هذا العداء ، ومن هذا المنطلق نجد أن الكراهية سواء كانت حقيقية أو مفتعلة يستغلها اليهودى لتحقيق مآربه خاصة من المعادين للسامية ، وهو بهذا قد يعمل على خلق هذه الكراهية إذا لم تكن موجودة حتى يستفيد منها بالشكل الذى يراه محققاً لأغراضه .

بل لقد بلغ به الخدق الشديد إلى أن يقصر مفهوم شعور العداء للسامية على اليهودى فقط ، وليس على من ينحدر من أصول سامية كالعرب على سبيل المثال ، وفضل اليهودى أن يستأثر بهذا الكم الضخم من الكراهية لنفسه ليستأثر- بجل العطف والمحابة له من جانب من يعمل على الاستفادة منهم ، ومن إمكانياتهم ومن أموالهم لتحقيق مآربه ، وهو يميل دائماً وعبر التاريخ إلى التعامل مع القوى الكبرى الموجودة على الساحة ليضمن الفوز بأكبر وأكثر الغنم المادى والمنعوى خاصة النفوذ والسيطرة غير المباشرة على تلك المجتمعات ، ولعل أهم سلاح يستغلونه فى دعواهم هذه عبر التاريخ أنهم شعب الله المختار من الله الذى كلم نبيهم من فوق الجبل ، وأن شعباً يختاره الله لا بد أن يكون شعباً عظيماً ، وبالطبع سيكون رد فعل هذه المجتمعات هو كراهية اليهودى الذى يدعى أنه شعب الله المختار وهو ما يريده اليهودى بالضبط ، كى يدعى أن هناك عداء عازماً للسامية ، وأن عليه أن يدافع عن نفسه ويطالب بكل ما يريده كتعويض عن هذا الشعور العدائى .

وهنا قد يتساءل البعض هل إنشاء دولة إسرائيل كان الثمن الذى بات المعادى للسامية على استعداد لدفعه لليهودى حتى يتخلص من إلحاحه فى

تعويضه خاصة بعد ما حدث لليهود في أوروبا ، على أيدي النازية ، وبالذات خلال الحرب العالمية الثانية ؟ وهل استمرار إسرائيل هو الثمن النهائي الذى تدفعه المجتمعات المعادية للسامية .. أم أن هناك ثمناً آخر خطط له اليهودى وتقوم حركته السياسية الصهيونية بتنفيذه مستعينة فى ذلك بكل ما لديها من قدرات علمية وإعلامية . وبكل مالدتها من نفوذ وقوى مالية لإنجاح ضغوطها لدى المجتمعات المعادية للسامية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الأوروبية لتحويل إسرائيل إلى دولة كبرى فى منطقة الشرق الأوسط لا تقتصر حدودها على ما كان معروفا باسم فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، بل تتعداه إلى حيث تحل جنودها .. مثل ما حدث من قبل من توسيع رقعة الولايات المتحدة بعد الاستقلال لتشمل خمسين ولاية بعد أن كانت ثلاث عشرة ولاية فقط .. وبهذا تصبح إسرائيل دولة مختارة لشعب مختار !!

ولكن هل هذا نهاية مطاف استخدام العداء للسامية لتحقيق أهداف اليهودى ؟

هل خلق دولة إسرائيل الكبرى سيخفف من ضغط اليهودى على المجتمعات المعادية للسامية بعد أن أصبحت له دولة مثل باقى الدول والشعوب .. أم لا يزال يحلم فى أن يفرض على العالم أن إسرائيل هى الدولة المختارة لأنها دولة الشعب المختار ؟ وبالتالي يجب أن تتمتع بما لا تتمتع به الدول الأخرى من امتيازات ووضع خاص وخرق للقوانين والأعراف الدولية وتجاهلها كلما عن لها ذلك ؟

وماذا ستكون ردود فعل هذه المجتمعات ودولها عندئذ ؟ هل ستثور على هذا الوضع المختار لإسرائيل وشعبها ، أم ستخضع صاغرة تحت قوى الضغط الصهيونى المتزايد والمتغلغل فيها ، وتقبل بمبدأ اليهودى الداعى باختيار شعبه من قبل الله ليرسخ تميز إسرائيل عن أى دولة أخرى

واستثنائها من أى قواعد تطبق على تلك الدول !!
إن الرد على هذه التساؤلات بقدر ما قد يكون فيه من تكهنات إلا أن
الوضع الدولى الجديد الذى قد يتطور فى بداية القرن الحادى والعشرين
إلى نظام دولى متعدد الأقطاب متوازن القوى سيجعل جهود اليهودى ،
لتحقيق غاياته المستقبلية معقدة ومتعددة الاتجاهات مما قد يحد من الانطلاق
الذى تحلم به قوى التشدد والتطرف الصهيونى داخل إسرائيل
وخارجها .

هجرة اليهود السوفيت هل من حل لها ؟

عقد تيودور هيرتزل المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا في أغسطس ١٨٩٧ الذي أعلن فيه أن هدف الصهيونية الأول ، هو إنشاء وطن في فلسطين للشعب اليهودي يتم بزيادة وتنمية الاستيطان بالمزارعين والتجار وأصحاب الحرف والمهنيين والعلماء من اليهود ، مع ضرورة اتخاذ الخطوات التمهيدية الكفيلة بالحصول على موافقة كل حكومة أينما كان ذلك ممكنا من أجل تحقيق هذا الهدف الصهيوني .

ومنذ ذلك التاريخ ونحن نجد أن جميع الوثائق التي صدرت بخصوص فلسطين من الهيئات والمؤسسات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية تسير طبقا لهذا المخطط المرسوم ، والمبنى على إرسال موجات متعاقبة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، ولكن على مراحل أحيانا بطيئة وأخرى سريعة وخاطفة ، ولكنها جميعا تتجه نحو تحقق حلم الصهيونية الأول وهو قصر فلسطين على اليهود .

فالمرحلة الأولى التمهيدية ، تبدأ من المؤتمر الصهيوني الأول ، وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ونجدها في وثائق أهمها مراسلات ماكهمون المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى الشريف حسين شريف مكة في أكتوبر ١٩١٥ ، والاتفاق السري الإنجليزى الفرنسى الروسى سايكس بيكو في أبريل / مايو ١٩١٦ ، ثم وعد بلفور الذى تعهد فيه بريطانيا في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ببذل جهودها من أجل إنشاء وطن قومى في فلسطين لليهود ، ثم ما جاء في رسالة الكوماندور هوجارت رئيس المكتب العربى في القاهرة إلى الملك حسين ملك الحجاز وجدة في ٤ يناير ١٩١٨ من تحذير

واضح للعرب ، ضد معارضة أو مقاومة إنشاء هذا الوطن لليهود في فلسطين والذي أكد أنه سينشأ سواء برضاء أو عدم رضاء العرب ، وأهم من كل هذا قرار الانتداب على فلسطين الذي أصدرته عصبة الأمم في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ، والذي تتبنى فيه وعد بلفور وتطلب من بريطانيا تنفيذ هذا الوعد ، وتعهد لها بمسئولية إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين ، ثم تأتي لجنة بيبيل في يوليو ١٩٣٧ وترى استحالة حل المشكلة الفلسطينية ، تحت نظام الانتداب وتوصى بالتقسيم بإنشاء دولتين مستقلتين ذات سيادة ، نجد أن الدولة العربية منها تتكون في هذا التقسيم من شرق الأردن وأجزاء من فلسطين مخصصة للعرب .

وينتقل العالم من المرحلة الأولى التمهيدية إلى المرحلة الثانية ، مرحلة الحديث والتفاوض على أساس جديد ، وهو أن الشعب العربي في فلسطين هو جزء من شرق الأردن وليس بالضرورة من فلسطين ذاتها . تمهيدا لبث بذور الشك و استعداداً لترحيله حينها يحين الحين تطبيقاً لمقولة تيودور هيرتزل الشهيرة بأن « فلسطين أرض بلا شعب واليهود شعب بلا أرض » ، وبالتالي يمكن تهجير يهود الشتات إليها إن لم يكن جمعهم فليكن منهم ما يكفي لتغيير التركيبة السكانية ، أو الديموجرافية في فلسطين لصالح اليهود ، وإذا كانت هناك جماعات غير يهودية مازالت باقية على أرض فلسطين فإما أن ترحل إلى أراض أخرى سواء شرق الأردن أو غيرها ، وإما أن تبقى تحت نظام الدولة اليهودية الجديدة كأقلية ربما يتاح لها مع الوقت نوع ما من الحكم الذاتي .

ومنذ هذا الوقت وجميع القرارات والتوصيات تسير في اتجاه زيادة الهجرة اليهودية ، لتغيير الشكل الديموجرافي في فلسطين لصالح اليهود ، لتصبح الأغلبية السكانية في فلسطين منهم .

وطوال فترة المرحلة الثانية والتي انتهت عام ١٩٦٧ كانت قرارات

الهيئات الدولية تسير بانتظام في اتجاه إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين وترك للعرب واليهود تقرير حجم هذه الدولة اليهودية سلمًا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بالتقسيم ، والصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، أو حربًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والذي يدعو إلى اقرار سلام عادل ، ودائم في الشرق الأوسط ، واختفت من فقراته كلمة فلسطين والفلسطينيين واقتصرت الإشارة على التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

مما سبق تتضح مسئولية الدول الغربية والشرقية على حد سواء في إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين ، وإن اختلفت وجهات نظرها بين الحين والآخر بالنسبة لحجم هذه الدولة ودورها في منطقة الشرق الأوسط ، كما تتضح مسئولية تلك الدول أيضًا في استمرار سبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال التسعين عاماً الأخيرة وإن اختلفت سياستها من حيث سرعة تدفق هذا السيل ، كما عملت جميعا مع الصهيونية العالمية على أنه بعد كل مواجهة عسكرية بين العرب واليهود تزداد إسرائيل حجمًا . كما يزداد قربها من تحقيق الحلم الصهيوني بإنشاء إسرائيل الكبرى . أما المرحلة الثالثة فهي أن إسرائيل ليست فقط على أرض فلسطين أو امتداد حدودها « من النيل إلى الفرات » ، ولكن إسرائيل الكبرى هو تحقيق حلم الصهيونية الأعظم ، ألا وهو ربط إسرائيل عضويًا بالعالم العربي ليس فقط ليستقر لها المقام في المنطقة ، بل لتعتمد المنطقة بعالمها العربي وتركيا وإيران عليها تمامًا في مواجهة تحديات التكتلات الكبرى خاصة الاقتصادية .

أى أن يصبح الشرق الأوسط كتلة اقتصادية ذات صفات خاصة تحت قيادة إسرائيل أو الصهيونية العالمية ، وقد سبق لمعاهد الأبحاث والدراسات في إسرائيل أن نشرت مثل هذا المخطط تحت عنوان « الشرق

الأوسط عام ٢٠٠٠ » قسمت فيه دور كل دولة في المنطقة طبقاً لهذا المخطط حسب قدرات مواردها المادية والبشرية والإنتاجية ليتمكن لها بعد ذلك مواجهة باقى التكتلات فى العالم .

فظاهرة الهجرة الجديدة أو الموجة الجديدة من الهجرة اليهودية السوفيتية ، هى فى الواقع فعل لسياسة موضوعية وليست مرتجلة ، ومرتبة من الجميع سواء بالاتفاق المسبق ، كما هو الوضع بين أمريكا وإسرائيل عندما أصدرت أمريكا قانوناً أغلق أبوابها أمام هذه الهجرة ، أو بين أمريكا وإسرائيل والاتحاد السوفيتى عندما اتفق الثلاثة على إعطاء اليهود السوفيت المهاجرين وثائق سفر بدلاً من جوازات سفر وهى وثائق سفر صالحة لرحلة واحدة وإلى إسرائيل ودون عودة ويزيد من هول هذا التآمر روح الصمت التى أحاطت بباقى الدول خاصة الغربية منها التى لم تحاول اقتراح فتح أبوابها أمام اليهود السوفيت ، لتخفف من ضغط سيل الهجرة إلى إسرائيل والتى ستنتهى حتماً بتوطن هؤلاء فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وفى الوقت الذى تنادى فيه هذه الدول باحترام حقوق الإنسان وضرورة إعطائه حرية الاختيار فى السفر والعودة والتنقل ، نجد أن جميع هذه الدول تحذ من هذا المبدأ بقبولها فكرة حرية خروج اليهود السوفيت من الاتحاد السوفيتى ، بل الحد من حريتهم فى اختيار البلد الذى يتجهون إليه بغلاق أبواب استقبالهم ، وقصرها فقط على إسرائيل ، بل أكثر من ذلك حصر حرية هؤلاء فى حق العودة إلى الاتحاد السوفيتى إذا لم يستسيغوا العيش فى إسرائيل ..

فإذا كان العرب يريدون اتخاذ خطوات لدى هذه الدول لمواجهة القصور فى تنفيذ حقوق الإنسان التى تنادى بها ، فلا أقل من السعى لدى هذه الدول لعمل الآتى :

- ١ - أن يعطى الاتحاد السوفيتى للمهاجرين جوازات سفر صالحة إلى أى بلد فى العالم وصالحة أيضاً للعودة إلى الاتحاد السوفيتى .
 - ٢ - أن تفتح جميع الدول المستقبلية للهجرة مثل كندا وأستراليا والبرازيل ودول غرب أوروبا أبوابها لهجرة اليهود السوفيت ، ويمكن تنظيم ذلك بوضع أعداد سنوية لها (كوتة) ، وهذا احتراماً من حيث المبدأ لحقوق الإنسان وتطبيقاً كاملاً لهذه الحقوق .
 - ٣ - أن تعيد الولايات المتحدة - وهى بلد الحرية !! - فتح أبواب الهجرة لليهود السوفيت مثلهم فى ذلك مثل باقى الجنسيات التى تتمتع بهذا الحق فى أمريكا .
 - ٤ - مناشدة إسرائيل عدم الإصرار والمغالاة فى استيعاب كل هذه الأعداد حتى لا تتضاءل فرص السلام القليلة فى المنطقة .
- وأخيراً السعى لدى جميع المنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولى لاتخاذ قرارات تنفيذية فى هذا الشأن ، حيث أن التقاعس فى هذا الأمر يعد تهديداً صريحاً ومباشراً للسلام والأمن الدوليين . كاتب هذا المقال سفير مصر السابق فى موزامبيق وسوازيلاند وأثيوبيا وأخيراً كندا .

التنسيق العربي الصادق في مواجهة الخطر

تمثل هجرة آلاف العائلات من اليهود السوفييت إلى إسرائيل بزوغ عهد جديد في إسرائيل ، إذ لم يحدث منذ حرب يونية ١٩٦٧ انتشار شعور بالفرح والنشوة في إسرائيل بضمان مستقبلها مثل الشعور الجارف فيها الآن بمناسبة توالى وصول هذه الجحافل من المهاجرين السوفييت ، والمتوقع بلوغ عددهم هذا العام ١٢٠ ألف مهاجر ، خاصة بعد إغلاق منافذ الهجرة البديلة أمامهم في دول أخرى مثل الولايات المتحدة ، والمتوقع أن يصل عددهم إلى مليون مهاجر إلى إسرائيل في خلال الأعوام القليلة القادمة ، ولاشك أن هجرة ضخمة بهذا الحجم سيكون لها أثرها المباشر والعميق على المجتمع الإسرائيلي وبالتبعية على السياسة الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق منها بعملية السلام مع العرب .

والجدير بالاهتمام هو نوعية هذا الهجرة ، فالملاحظ أن نسبة العلماء والمتخصصين والفنيين نسبة عالية تدعو للدهشة ، إذ تبلغ نحو ٧٣٪ من مجموع المهاجرين اليهود السوفييت وهي تبلغ ضعف النسبة الموجودة حالياً في إسرائيل ، كما يلاحظ أيضاً أن فئة العلماء والأكاديميين وحدها تصل إلى ٤١٪ من القوى العاملة بين هؤلاء المهاجرين ، وهي أربعة أضعاف النسبة الحالية في إسرائيل .

ومن هذا المنظور تتكشف لنا الإمكانيات المضافة للقدرات الإنتاجية الحالية في إسرائيل ، واحتمالات الانتقال بها إلى مرتبة ووزن صناعي يضعها في مصاف الدول الصناعية الغنية والقوية ، وبهذا المفهوم نجد أن هذه الهجرة الواسعة النطاق لا تمثل مشكلة ، بل تمثل حلاً للاقتصاد

الإسرائيلي ، هذا بالإضافة إلى تغيير التركيبة السكانية اليهودية في إسرائيل باستعادة اليهود الأوروبيين لأغليبيتهم العديدة مرة ثانية ، بعد أن كانوا قد فقدوها بقدوم المهاجرين اليهود من البلاد العربية في الخمسينات والستينات ، ولاشك أن هذا سيرسخ الهوية الأوروبية لإسرائيل وبعدها عن أن تتحول إلى دولة « شرق أوسطية » كما كانت تأمل في ذلك بعض الأوساط العربية والفلسطينية .

فإسرائيل في ضوء كل هذا تنظر هؤلاء المهاجرين على أنهم يعيدون التأكيد بالإيمان بإسرائيل . ويمدونها بتأييد معنوى ونفسى كبير يشجعها على السير في مخططاتها التوسعية مستعينة بهذا الكم الضخم من العلماء والمتخصصين ، لا لتغيير المجتمع الإسرائيلي فحسب بل وجودها على خريطة الشرق الأوسط ذاته .

ومع رياح التغيير التي تهب على أوروبا والعالم ، والتي كانت من نتائجها هذا السيل المنهمر من الهجرة اليهودية السوفيتية على إسرائيل ، أصبحت الفرصة والإمكانات متاحة لإسرائيل تماماً لأن تركز جهودها على الانتهاء من ابتلاع باقى أراضي فلسطين والتمهيد لتوسع جديد خارج فلسطين نفسها تحقيقاً للحلم الصهيونية والجماعات الدينية المتطرفة في إنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات ، وكل هذا تمهيد للمرحلة التالية بعد ذلك ، ألا وهى السيطرة على الشرق الأوسط بأجمعه اقتصادياً وتكنولوجياً ثم حضارياً .

ولعل أهم نقطة في موضوع الهجرة السوفيتية أنه قصد منها أيضاً مواجهة الزيادة الكبيرة في مواليد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة كماً ونوعاً ، تفادياً لحدوث خلل في التعداد السكانى لغير صالح اليهود ، كما هو الحال في جنوب أفريقيا حيث يتمتع السود بأغلبية ساحقة على البيض - قد يعرض تنفيذ مخططات تهويد جميع أنحاء فلسطين للخطر ،

وذلك لحين التخلص من أغلبية الفلسطينيين المقيمين فيها بشكل أو آخر .
ويلاحظ أن حملة التخويف الجارية في الإعلام العالمى ضد ما يسمى
بالموجات المعادية للسامية . والتي بدأت تظهر في الاتحاد السوفيتى ودول
أوروبا الشرقية بعد توارى الشيوعية ، جاءت مواكبة لموجات الهجرة
ومبررة لها ، ويهدف استئردار عطف الرأى العام العالمى على كل ما هو
يهودى وعلى إسرائيل بالذات ، وإظهارها فى صورة الحمل الوديع الذى
يواجه وحوشاً كاسرة تريد بها شراً مثل العراق والأردن وليبيا وسوريا
وغيرها من الدول العربية ، أما الغرض الحقيقى من هذه الحملة الإعلامية
الشرسة فهو التغطية على ما تقوم به إسرائيل حالياً من خطوات عاجلة
ومنسقة لابتلاع ما تبقى من فلسطين والانتهاه من هذه المرحلة تمهيداً
وتطلعاً لتنفيذ المرحلة الثانية من مخطط إنشاء إسرائيل الكبرى .

ومجمل هذه الخطوات هو الإسراع فى تكثيف حركة الاستيطان فى
الأراضى العربية ، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام ، والتسويق
والمراوغة أمام أى أفكار جديدة من الأصدقاء أو الخصوم ، والتخلى عن
خطة الانتخابات فى الاراضى المحتلة التى سبق أن اقترحها شامير نفسه
وذلك بعد ما استنفدت أغراضها من إضاعة الوقت ، وتجميع المواقف خلال
العامين الماضيين ، ومن ثم رفض خطة بيكر وما يشاينها ، كل هذا يهدف
عدم التنازل عن الأراضى العربية المحتلة للانتهاه من ابتلاع فلسطين فى
أقرب وقت ممكن ، ومواجهة العالم « بأمر واقع جديد » تحتفى بمقتضاه
المشكلة الفلسطينية تدريجاً بتغيير الأوضاع بالكامل فى الأراضى المحتلة
ليستيقظ العرب يوماً فيجدوا أنه ليست هناك مشكلة يتحدثون عنها ،
حيث إن الأراضى العربية المحتلة لم تعد عربية وسكانها العرب لم يعودوا
أغلبية ، وأضحى موقفهم فيها مثل موقف أى أقلية فى أى دولة فى العالم ،
وبالتالى تذوب من ذاكرة المجتمع الدولى فكرة دولة للفلسطينيين ، أو أن

هناك شعباً فلسطينياً من حقه أن يتمتع مثل غيره من الشعوب بحق تقرير المصير .

ولعل ارتفاع أصوات دعاة « الترانسفير » أى إخراج العرب من الضفة الغربية ، والقدس ، وقطاع غزة بمختلف الوسائل بما فى ذلك استخدام القوة كما حدث فى عام ١٩٤٨ ، هو دليل على أن هذا الاتجاه يساير الاتجاه العام لدى الحكومة الإسرائيلية فى مجال تصفية المشكلة الفلسطينية .

كما يلاحظ أيضاً أن غلاة الصقور فى إسرائيل لا يطالبون الآن إلا بشىء واحد فقط ، هو وقف عملية السلام كلية لأنها تتعارض مع مخططات إسرائيل والصهيونية العالمية فى السير فى عملية إنشاء إسرائيل الكبرى مستخدمة فى ذلك تفوقها العسكرى والتكنولوجى فى المنطقة ، ونفوذها القوى لدى الدول الغنية الكبرى ، الأمر الذى يتيح لها فرص تحقيق مطامعها دون حدود ودون خوف أو وجل من أى تهديد عربى لأنها كفيلة بالتعامل معه .

إن إقامة حكومة يمينية متطرفة فى إسرائيل برئاسة شامير ، هى إشارة واضحة إلى أن إسرائيل قررت السير فى تعنتها بشكل مفتوح متحدية كل من يقف فى طريقها سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء ، وذلك خوفاً من السلام ، لأن السلام فى مفهومها يقف عقبة كئوداً أمام تحقيق أحلامها فى الاستيطان والتوسع والانتشار والسيطرة ليس فى فلسطين فحسب بل فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها .

كل هذا يجرى فى الوقت الذى تدور فيه محاولات المصالحة والوحدة فى العالم العربى فى دائرة مفرغة ، بسبب عدم تخلص عقليات الكثير من قادة العرب من بقايا البداوة والجهالة التى تتحكم فى تفكيرهم ومنطقهم ، وتجعل هذه العقليات قاصرة عن إدراك حجم الأخطار المحيطة بالعالم العربى .

ككل ، والتي لن تميز عند هبوب إعصارها بين هذا أو ذاك من الحكام العرب ، وسيكون الإعصار من القوة بحيث سيغير من شكل خريطة الشرق الأوسط ، وعندئذ تختفى وجوه ونظم رفضت الاستماع إلى أصوات التحذير من الإعصار القادم ، ولا ملاذ من هذا الخطر القادم إلا بنسيان الخلافات الثنائية والإسراع في التنسيق الصادق وتعدى وحدة الصف إلى وحدة الهدف مهما كانت التضحية وتكرار الذات ، هذا مع الأخذ في الاعتبار على وجه خاص أنه كلما تعثرت عملية التنسيق والوحدة في العالم العربي شجع ذلك إسرائيل على المغالاة والإسراع في خطوات إنشاء إسرائيل الكبرى .

هجرة اليهود السوفيت .. وعملية السلام ..

عبر سنوات طويلة كان يدور تساؤل هام بين أوساط المهتمين بمشكلة الشرق الاوسط سواء من الدبلوماسيين أو الإعلاميين أو الأكاديميين عن متى يمكن التوفيق بين مطالب العرب ، وخاصة الفلسطينيين منهم ، ومطالب الاسرائيليين والتي تبدو أمام الجميع أنها على طرفي نقيض ويستحيل الجمع بينها ، وكان أغلب المهتمين بالمشكلة ينتهى بهم الفكر إلى أن الزمن ربما يكون فيه الحل ، وأن ترك المشكلة دون الغوص في جوانبها قد يحمل في طياته سبيل الحل ، ولاشك أن هذه كانت وسيلة يستخدمها أولئك الذين كانوا يؤمنون - من الجانبين على حد سواء - بأن الزمن في صالحهم ، وبالتالي يرون أن الأمور إن آجلا أو عاجلا ستنتهى لصالحهم . ومثال على هذا التفكير في الجانب الإسرائيلي جميع الزعماء والقادة الذين يرون إن إسرائيل من القوة الآن بحيث لا تحتاج إلى سرعة في البحث عن حل للمشكلة بل إن ترك المشكلة بدون حل ستنتهى إلى أن تذوى ثم تذوب كمشكلة تَورق بال إسرائيليين ، ما داموا يملكون الأرض والقوة الكافية للاحتفاظ بها في المستقبل المنظور ، وقد انقسم القادة الإسرائيليون تبعاً لذلك إلى مدرستين في التفكير السياسي : الأولى من أنصار هذا الفكر وتتضمن كتلة الليكود الحاكمة وحلفاءها من الأحزاب الدينية والمتطرفة ، أما المدرسة الثانية فإنها ترى أن إسرائيل من القوة الآن بحيث يمكنها أن تدخل في اتفاقات تسوية مع العرب من موقف قوة وبالتالي يمكنها أن تحصل على تنازلات أساسية ، قد لا يمكنها الحصول عليها في المستقبل ، حيث إن العلاقات الدولية وتوازنات القوى ليست

ثابتة بل هي ديناميكية الحركة ولا يمكن التنبؤ بمسارها أبعد من بضع سنوات مقبلة على الأكثر ، وبالتالي ترى هذه المدرسة التي تتضمن العديد من قادة حزب العمل الإسرائيلي وحلفائه من الأحزاب الصغيرة الأخرى وخاصة اليسارية منها الإسراع في عملية السلام والتوصل إلى تسوية سلمية مع العرب وإسرائيل في عنفوان قوتها وفي ذروة نفوذها وسلطانها لدى الولايات المتحدة الدولة العظمى الأولى في العالم الآن ..

وانقسم الرأي العام الإسرائيلي تبعاً لذلك إلى قسمين يكادان يكونان متساويين ، الأمر الذي أدى خلال السنوات العشر الماضية إلى وجود حالة من العجز في اتخاذ قرارات حاسمة بالنسبة لعملية السلام سواء في الكنيسة ، أو في الحكومات الائتلافية المتعاقبة ، والتي كان يتبادل فيها الحزبان الرئيسيان رئاسة مجلس الوزراء بالتناوب ، وكان هذا مبعث فشل المحاولات المتصلة من الأطراف الدولية المختلفة وخاصة أصدقاء إسرائيل في إقناعها بالدخول في مفاوضات جدية مع العرب .. وبرغم المرونة التي أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية تجاه إسرائيل وخاصة تصريحات ياسر عرفات عام ١٩٨٨ في جنيف ، والتي اعترف بها بوجود إسرائيل وتنديده ورفضه للإرهاب .. فقد وضع أنه كلما زاد إقبال الفلسطينيين والعرب على إسرائيل زاد إجفائها وتعنتها حتى فقد الناس الأمل في رؤية أى جهود حقيقية للسلام مادام بقى زعماء إسرائيل الحاليون أسرى فكر « الهولوكست » وظماء لروح الانتقام لكل ما هو غير يهودى .. أينما كان .. وحتى لو كان هذا الانتقام من شعوب لم تبادر بالعداء لما هو يهودى أو سامى .. كالعرب .

والزعماء الاسرائيليون يؤمنون تماماً بأن الزمن يعمل لصالحهم ، وكلما تمادوا في التسويف والمراوغة كلما أتاحوا لأنفسهم أن يفعل الزمن المراد منه

في تفكيك المشكلة الفلسطينية ، وتضييع معالمها وبالتالي إنهاؤها والتخلص منها ، وكان أهم عنصر في التفكير الإسرائيلي لتنفيذ ذلك هو الإسراع في تكثيف عملية تهجير اليهود السوفيت بحيث تستوعب إسرائيل والأراضي العربية المختلة ما يقرب من مليون مهاجر خلال العامين أو الثلاثة القادمة ، وبالتالي يمكنها تغيير الوضع الديموجرافي تغييراً كلياً ونهائياً في الأراضي المحتلة ، ويصبح من المستحيل إعادة الأوضاع السكانية إلى ما قبل هذه الموجه العارمة من الهجرة .

ولكن فجأة اكتشفت إسرائيل أن هناك خللاً خطيراً في سياسة الهجرة قد تؤدي إلى فشل فكرة الاستيعاب والإحلال اليهودي لكل ما هو عربي في الأراضي المحتلة .. فقد اكتشفت إسرائيل أن ٢٩٪ من المهاجرين السوفيت الذين وصلوا إلى إسرائيل يريدون العودة للاتحاد السوفيتي أو الهجرة إلى إحدى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة ، والأخطر من ذلك فقد اكتشفت إسرائيل أيضاً أن ٥٢٪ من هؤلاء المهاجرين ينصحون أولئك الذين يقومون بإجراءات الهجرة في الاتحاد السوفيتي ألا يأتوا إلى إسرائيل ..

كما اكتشفت إسرائيل كذلك أن سيل الهجرة بدأ ينحسر ، فقد وصل إلى إسرائيل ٣٠ ألف مهاجر فقط في الربع الثالث من هذا العام ١٩٩١ أي بانخفاض قدره ٤٤٪ عن الربع الثاني من نفس السنة ، ويرجع السبب الرئيسي في كل ذلك إلى البطالة الكبيرة بين المهاجرين الجدد والتي تصل إلى ٤٠٪ بينهم ، أما البطالة المقنعة بينهم فتسببها أكبر من ذلك بكثير ، وبدأ هؤلاء المهاجرون يهاجمون الحكومة الإسرائيلية ويتهمونهم بالتخديع والتزييف عندما كانت تشيع بينهم قبل مجيئهم بأن العمل متوافر للجميع ، ويزيد الطين بلة أن الإسرائيليين في الداخل يقابلون المهاجرين

الجدد بفتور شديد ويشعرون بأنهم جاءوا لينافسوه على فرص العمل المحدودة ، ويرجع تزايد حدة هذه المشكلة أساساً إلى أن إسرائيل كانت قد دأبت على إغلاق جميع أبواب الهجرة من الاتحاد السوفيتي إلى الدول الغربية وخاصة أمريكا وقصر الهجرة والسماح بها فقط إلى إسرائيل .. وذلك طمعاً في الحصول على أكبر عدد منهم وأكثر كفاءات بينهم لتسرع في عملية الإحلال الجارية في الأراضي العربية المحتلة لتنتهي منها خلال عام ١٩٩٤ وتصبح المشكلة الفلسطينية غير ذات صفة خاصة مع الإدارة الامريكية الجديدة التي ستنمخض عنها الانتخابات الرئاسية القادمة .. وهنا كان الحل الوحيد أمام إسرائيل لإعادة موجة الهجرة هو الحصول على قرض العشرة المليارات دولار من أمريكا ، وإلا فالفشل سيكون مصير سياسة الاستيطان ، ومن هنا أيضاً كان إصرار الرئيس الأمريكي جورج بوش على الاحتفاظ بهذا الكارت الهام في يده لإحضار إسرائيل أمام مائدة مفاوضات التسوية السلمية مع العرب ، لأن الاستراتيجية الأمريكية في النظام العالمي الجديد تنطلق من منظور مختلف عن الماضي مبنى على اعتمادها على أصدقائها في منطقة الشرق الأوسط : إسرائيل والعرب على حد سواء ، وليس بالضرورة أن تكون صداقتها لطرف على حساب الطرف الآخر ، وهذا ما لم يستوعبه بعد القادة الاسرائيليون وعلى رأسهم إسحق شامير الذي لا يزال يؤمن بأن صداقة وتحالف أمريكا في المنطقة يجب أن تكونا مقصورتين فقط على إسرائيل .. ولعل الضجة الفجائية الخاصة بحادث الطائرتين : الأمريكية والفرنسية وتوقيت إعلان قائمة الاتهام ضد ليبيا الآن بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على الحادثين وتزامن ذلك مع الجهود المبذولة لاستئناف مؤتمر السلام اجتماعاته على المستوى الثنائي ، ثم زيارة شامير الأخيرة والطويلة للولايات المتحدة لعل كل هذا يرمى في النهاية إلى الضغط على الإدارة الامريكية للإفراج

عن هذا القرض الضخم ، الأمر الذى إذا تم تكون قد نجحت إسرائيل
فى إنقاذ سياسة الاستيطان دون مقابل فى عملية السلام ، وتكون الإدارة
الأمريكية . قد خسرت أهم ورقة فى يدها يمكن أن تضغط بها على
إسرائيل لتكون أكثر مرونة فى مفاوضات السلام !

المستوطنات الإسرائيلية ..

والضمانات الأمريكية ..

هاجر إلى إسرائيل خلال العامين الماضيين فقط أكثر من ٣٠٠ ألف يهودى مما كان يعرف باسم الاتحاد السوفيتى ، ولهذا فإن إسرائيل فى أشد الحاجة للمساعدات المالية من الولايات المتحدة حتى يمكن لإسرائيل أن تستوعب هذا العدد ومئات الآلاف من المهاجرين المتوقع وصولهم فى الأعوام القليلة القادمة .

وفى الوقت الذى تطالب إسرائيل فيه بهذه المساعدات ، نجدها تواصل التوسع فى إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة بسرعة لم يسبق لها مثيل ، وهى بهذا تتجاهل النقد المباشر الموجه لها بسبب بناء هذه المستوطنات من الإدارة الأمريكية التى تدفع بمحادثات السلام فى الشرق الأوسط نحو نتائج مشجعة .

ومنذ احتلال إسرائيل للأراضى العربية عام ١٩٦٧ ، وكل رئيس أمريكى جاء للحكم يعارض بناء هذه المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، ولكن إسرائيل رفضت وترفض وقف بناء هذه المستوطنات أو حتى الإبطاء فيه ، وحولت إسرائيل بهذا المعارضة الأمريكية للبناء إلى مجرد معارضة شكلية ، اقتصرت على تبادل الكلمات ، وربما بعض المحاورات الدبلوماسية من وقت لآخر حتى الآن .

ومع الإصرار الأمريكى على إعطاء عملية السلام فرصة للتفاعل نحو التسوية أصبح الموقف بين أمريكا وإسرائيل لا يمكن الاكتفاء فيه بمجرد تبادل الكلمات بشأن المستوطنات .

فإسرائيل من جانبها تريد ضمانات مالية من الحكومة الأمريكية بنحو عشرة مليارات دولار كي تتمكن إسرائيل من الاقتراض من البنوك التجارية بشروط مريحة وبدون قيود من الحكومة الأمريكية بحيث يتاح لإسرائيل استخدام هذه الأموال حسبما يترأى ويحلو لها ، ولكن هذه الرغبة الإسرائيلية لم تتحقق حتى الآن ، إذ نجد الرئيس الأمريكى يطلب من جانبه فى سبتمبر الماضى من لجنة تخصيص المساعدات الأجنبية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى تأجيل النظر فى ميزانية المساعدات الأجنبية عن عام ١٩٩٢ ، وهو تأجيل إذا تعدى مدة أسابيع ثلاثة فلن تكون هناك فسحة من الوقت أمام اللجنة لتقديم مشروع عام ١٩٩٢ . ومن ثم يتم المد التلقائى لميزانية عام ١٩٩١ التى لم يدرج فيها مشروع الضمانات لإسرائيل وهذا يتحقق للرئيس الأمريكى السيطرة على موضوع الضمانات ، دون تدخل سافر من مجلس الشيوخ ، وخاصة من أعضائه المؤيدين لإسرائيل ، وهو بهذا يوجه رسالة صريحة للحكومة الإسرائيلية مفادها أنه مع موافقة الولايات المتحدة على مساعدة إسرائيل على استيعاب المهاجرين ، إلا أنها لن تؤيد تقديم أى مساعدات تستخدم لتمويل التوسع فى المستوطنات داخل الأراضى المحتلة .

وظهر فى الأفق نتيجة هذا التناقض فى الموقفين الإسرائيلى والأمريكى بعض الاقتراحات التوفيقية من الجانب الأمريكى ، لعل أهمها هو أن مجموع أموال الضمانات التى ستقدمها أمريكا يجرى خصمها دولاراً بدولار من التكاليف المقدرة لعمليات الإسكان والمرافق الخاصة بها ابتداء من التاريخ الذى تقررت فيه هذه الضمانات وما يليه حتى تستهلك هذه المبالغ ، وهذا يعنى أن الضمانات لن تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر فى الميزانية الرسمية لإسرائيل التى تستخدمها فى بناء المساكن والطرق والمرافق فى الأراضى المحتلة ، وهذا يعنى أيضاً أن على إسرائيل أن تختار

بين بديلين : إما تتلقى مساعدات كاملة لتوطين المهاجرين ، وإما أن تواصل بناء المستوطنات على حساب هذه المساعدات .

وأخيراً اقترحت الإدارة الأمريكية حلاً وسطاً أقرب إلى الموقف الإسرائيلي عندما عرضت تطبيق فكرة الخصم دولاراً بدولار من التكاليف على الإنشاءات الجارية تنفيذها إلى أن يتم بناؤها ، وعلى أن يلغى العمل فوراً بهذه الضمانات إذا بدأت إسرائيل في بناء منشآت جديدة .

ولكن إسرائيل تنظر إلى جميع هذه الأفكار على أنها محاولات لإجبارها على وقف بناء المستوطنات ، وتصر على أنها لا يمكن أن تقبل وقف أو تجميد للمستوطنات يفرض عليها ، وتمسك بشدة بأن للإسرائيليين الحق في الاستيطان في أي مكان بالأراضي المحتلة ، وأن الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تقبل أن تحرمها دولة أخرى من هذا الحق .

ويتحایل الزعماء الاسرائيليون في أحاديثهم مع المسؤولين الأمريكيين بالقول بأن تسوية موضوع المستوطنات يمكن تناوله فقط في المفاوضات ، مع الجانب العربي عند مناقشة مستقبل الأراضي . ولكن الكثير من الأمريكيين يرون أن نتائج هذه المفاوضات يجب عدم تقرير مصيرها مقدماً بإجراءات فردية مثل حشد هذه المناطق بالسكان الإسرائيليين .

ويكتفى الأمريكيون في مواجهة التعنت الإسرائيلي بالقول بأنه ليس من سلطتهم التصريح بتجميد المستوطنات كما هو ليس من سلطتهم فرض السلام في المنطقة ، ولكن يمكنهم التأكيد بأن الضمانات المالية لن تؤدي إلى زيادة بناء المساكن والمرافق في الأراضي المحتلة .

ويبدو من الموقف الظاهري للطرفين الأمريكي والإسرائيلي حتى الآن أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل تشعران بضرورة تسوية هذه المشكلة على وجه السرعة والموافقة على حل مقبول لها وإلا فإن ضمانات القرض ستسقط عن عام ١٩٩٢ .. وما قد يترتب على ذلك من وقوع حكومة

الرئيس بوش تحت ضغط اللوبي الصهيوني خلال الحملة الانتخابية الأمريكية من ناحية وتأجيل الضمانات لإسرائيل إلى عام ١٩٩٣ من ناحية أخرى ، وما يترتب على ذلك أيضاً من أخطار اقتصادية كبيرة قد تعرض كتلة الليكود إلى فقد جزء هام من الأصوات المؤيدة لها في الانتخابات البرلمانية في شهر يونيه القادم وخاصة من المتضررين اقتصادياً من هذا التعتن الإسرائيلي وعلى رأسهم المهاجرون اليهود السوفيت أنفسهم . ولكن الواضح أن المتشددین الإسرائيليين والذين يزداد عددهم يؤيدون موقف إسحق شامير من ضرورة استمرار التوسع في بناء المستوطنات من منطلق أن هذا الإجراء ، هو الاجراء الحاسم والوحيد لغلق الباب نهائياً أمام احتمال إنشاء دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة ، ويرون طبقاً لمنطقهم أن هذا هو السبيل الوحيد لإقرار السلام في المنطقة وخاصة عندما يغالطون أنفسهم والآخرين بأن إنشاء دولة للفلسطينيين ستكون مصدراً لخطر دائم على كيان إسرائيل ، وبالتالي ستكون بؤرة أزمات متصلة في المنطقة !!



ويناشدون طبقاً لهذا المنطق الولايات المتحدة أن تقدر الجهد الإسرائيلي في غلق الباب أمام إنشاء دولة فلسطينية ، وتتفهم أن هذا يتماشى تماماً مع المصالح الأمريكية خاصة وأن الولايات المتحدة ذاتها لا تريد قيام دولة عربية مستقلة غرب نهر الأردن ، وانتظاراً لأن توافق أمريكا في نهاية المطاف على سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات - ربما على أمل أن يخسر جورج بوش انتخابات الرئاسة في نوفمبر القادم ، أو بعيد النظر في موقفه من موضوع المستوطنات تحت ضغط الحملة الانتخابية ، فإن الوضع الحالي يستدعي من الطرفين ، أي إسرائيل وأمريكا ، أن تعملوا على الاحتفاظ بالعلاقات الودية بينهما حتى مع بقاء

عدم الاتفاق على موضوعي المستوطنات والضمانات قائماً في الوقت الحاضر ، ويرى أيضاً هؤلاء المتشددون الإسرائيليون أنه إذا صممت أمريكا على لي ذراع إسرائيل فإن أمريكا ستعرض نفسها لضغوط وابتزازات عربية من منطلق أن أمريكا نجحت في الضغط على إسرائيل في موضوع الضمانات ، فلماذا لا تضغط عليها بالنسبة لموضوعات أخرى تهم العرب أن يحصلوا عليها من إسرائيل دون التفاوض المباشر معها ؟ ودون الاعتراف بوجودها دولة مستقلة ذات سيادة في المنطقة لا يمكن لها أن تخضع لتهديد أو ضغط أو إرهاب ؟



كما يدعو للأسى أن عملية السلام أصبحت تبعاً لذلك معلقة على خيط رفيع اسمه الضمانات المالية الأمريكية لإسرائيل ، والتي يحاول جورج بوش أن يطعمها ببعض الشروط السياسية - أى وقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة - لكي تبدو مغرية للجانب العربي لمواصلة السير في عملية السلام ، التي أصبحت رهن القبول أو الرفض الإسرائيلي ومن ثم حكم عليها بالتجميد الفعلي وليس الظاهري ، لحين الانتهاء من مواسم الانتخابات في كل من إسرائيل وأمريكا لتبدأ العجلة من جديد في وقت ما عام ١٩٩٣ ، وهكذا تدور القضية الفلسطينية مرة أخرى في الحلقة المفرغة التي تجد نفسها فيها منذ عام ١٩٤٨ ..!!

الخليج .. بداية التغير في الشرق الأوسط

لاشك أن مصالح الغرب واليابان في الخليج واضحة وحيوية ، وهى تدور حول تأمين الطاقة ، وذلك منذ أكثر من أربعين عاما ويرجع الاهتمام بالمنطقة إلى أنها تحتوى على أكبر مورد عالمي رخيص للهيدروكربون اللازم للاقتصاد العالمى والذي يركز أساساً على البترول . وخلال الثمانينات تعرضت هذه المصالح للأخطار الأمر الذى دعا الولايات المتحدة إلى وضع استراتيجية تحقق التوازنات بين القوى المختلفة في الخليج سواء الخارجية منها ، مثل الاتحاد السوفيتى ، أو الإقليمية مثل إيران ، والعراق ، والسعودية ، أو القوى الوطنية داخل كل دولة في منطقة الخليج ، وقد تفاوتت مواقف الدول الغربية واليابان من هذه الاستراتيجية بين التأييد والتنافس السافرين أو المستترين .

« وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على تفاعل عدد من العناصر المتشابكة والمعقدة والتي لها تأثيرها على أمن منطقة الخليج ، وهى على سبيل المثال . خطر السيطرة السوفيتية على المنطقة ، والثورة الإيرانية ، والحرب العراقية الإيرانية ، وغزو السوفييت لأفغانستان ، ومبدأ كارتر الذى على ضوئه أنشئت قوة الانتشار السريع فى أبريل ١٩٨١ . والتي تحولت فى يناير ١٩٨٣ إبان فترة الرئيس ريجان إلى قيادة مركزية دائمة قوامها نحو ٥٠٠ ألف جندى يمكن إرسالها للمنطقة إذا حدث خلل فى التوازن بين القوى ، وكان التفكير الأمريكى يركز أساساً على أن مصدر الخلل المحتمل سيأتى من خطر سيطرة السوفييت على المنطقة سواء عن طريق غزو مباشر أو عن طريق دولة صديقة له ، أو عن طريق إثارة

اضطرابات ، أو انقلابات داخل دول تلك المنطقة باستغلال الخلافات بين قوى الاعتدال والتطرف بنوعية الأيديولوجى والدينى .

ولكن ما يزيد الأمر تعقيداً أن الخلافات والنزاعات داخل الخليج فى حركة دائبة من التغير فى طبيعتها ودرجتها ، والعلاقات السياسية فى الخليج معقدة ومتداخلة ، ولعل أهم مشكلة مسببة للصراعات الإقليمية هى أن الصراع بين دول المنطقة يدور حول المصالح الوطنية الضيقة مثل المطالب الإقليمية والحدود والموارد الطبيعية ، وهذه النزاعات تزداد وتنقص فى حداثتها طبقاً للسياسة اليومية لكل منها ، وتاريخ النزاع بين إيران والعراق على حدود شط العرب لمثال واضح على ذلك . والنزاع حول استيلاء إيران على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ومطالبتها بالبحرين كإقليم تابع لإيران مثال آخر على ذلك ، ومثال ثالث هو مطالب العراق المستمرة بوجود مصالح له فى الأراضى الكويتية ورغبته المعلنة فى مناسبات متعددة فى الحصول على جزيرة بوبيان ، بل والمطالبة بضم الكويت نفسها ، وبينما يوجد العديد من مثل هذه النزاعات الإقليمية بين دول الخليج الأخرى والتي تزداد حدة المطالبة بها من وقت لآخر إلا أن الأوضاع لم تتغير كثيراً بالنسبة لها ، وإن كانت احتمالات اندلاعها قائمة فى أى وقت خاصة إذا ما شجعت على إثارتها قوى خارجية .

ومع انتهاء الحرب الباردة وانحسار الخطر السوفيتى بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أمن الخليج من زاوية جديدة تعتمد استراتيجيتها فيه على علاقاتها بالقوى الإقليمية فى الخليج واستمرار إيجاد التوازن بينها بما لا يدع إحداها تنفرد بالسيطرة على دوله .

وعلى الجانب الآخر نجد أنه مع قبول إيران وقف إطلاق النار مع العراق فى أغسطس عام ١٩٨٨ وقبولها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٥٩٨ الصادر فى يوليو ١٩٨٧ الخاص بحل النزاع بين

البلدين ، فقد وضع للولايات المتحدة أن علاقاتها بالعراق شبه المنتصر
ستحدد في ضوء علاقة بغداد بدول الخليج الأخرى خاصة السعودية ،
والكويت التي له فيها مطالب . وأطماع إقليمية وكان تقدير الولايات
المتحدة أن الأطماع الإقليمية للعراق ستأخذ بعض الوقت قبل الظهور
على السطح بسبب عدم تسوية النزاع بعد بين العراق وإيران ، وكان هذا
الموقف في رأيها كفيلاً بتثبيت توازنات القوى في المنطقة ، ولكن كان في
تقدير أمريكا أيضاً أنه إذا ما صادف العراق صعوبات اقتصادية شديدة بعد
انتهاء الحرب فإنه قد يتحول إلى عنصر تهديد خطير لإنتاج البترول
خاصة إذا ما تحدى سياسات الأوبك ودول المنطقة وتحول إلى الكويت
طمعاً في ثروتها ليحل مشاكله الاقتصادية .

ومع ذلك نجد أن موقف العالم - بنظامه الدولي الجديد - من
التهديدات والتصريحات العدائية التي كان يقوم بها صدام حسين منذ
فبراير الماضي والتي بلغت ذروتها بتقديم شكواه ضد الكويت إلى الجامعة
العربية في يوليو الماضي وحشد جيوشه على حدودها مع استخدام
التخويف والخداع ليطبق على الكويت يثير التساؤل خاصة إذا علمنا أن
معلومات أمريكا عن هذه التهديدات كانت كاملة ولم تفعل شيئاً تجاهها
برغم تحذير دول مجلس التعاون الخليجي لها .

والسؤال هنا هل قيام صدام حسين بغزو الكويت هو حادث طارئ ، أم
أنه مؤشر إلى أن الوقت أصبح مناسباً لتغيير الأوضاع في الشرق الأوسط
لتنمشى مع التغييرات الجارية في النظام الدولي ؟ وهل أصبح الاعتقاد
السائد هو ضرورة هبوب رياح التغيير على النظم العربية برغم أنفها
لنفتح الأبواب أمام آفاق جديدة للتغيير في العالم العربي ؟

وهل هذا يعد مقدمة لتفاعلات في العلاقات العربية والدولية تقفز بالعالم
العربي قفزة صحيحة نحو القرن الحادى والعشرين ؟ وماذا عن الأطراف

العربية الرافضة للنظام الدولي الجديد أو المتجاهلة له ؟
والواقع أن الغزو العراقي للكويت شكل أزمة لا تزال مشتعلة وحافلة
بالاحتلالات المختلفة سواء بالنسبة لأطراف النزاع أو لمنطقة الخليج أو
لمنطقة الشرق الأوسط أو للعالم كله ، مما يجعلها أول وأخطر أزمة يمر بها
العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة ، خاصة وأن هذا الغزو أبرز أن هناك
فراغاً في قوى الردع في المنطقة جعل التحدى العراقى حقيقة ، وحوله إلى
قوة دافعة لزيادة أسعار البترول ، وهذا أصبح عالم ما بعد الحرب الباردة
يمر أيضاً بأول تجربة إقليمية تتعاون فيها الدولتان العظميان للحد من خطر
مغامرات صدام حسين .

ولهذا قد يبدو أنه من السابق لأوانه عمل التقييم الكامل لما يحدث الآن
في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج خاصة .. ولكن هناك إرهابات
لظهور وضع جديد في العراق سيؤدى بالتبعية إلى تغييرات جذرية في
أوضاع الدول الخليجية يجعلها وكأنها نظام عربى جديد في الخليج ، يصلح
أن يكون متوائماً مع ضرورات عصر القرن الحادى والعشرين خاصة إذا
كان عامل المشاركة الحقيقية في الثروة والعدالة الاجتماعية بين الدول
العربية من أعمدة هذا التغيير .

كما أن هذه التغييرات بالتبعية ستعطى لإسرائيل دوراً جديداً في المنطقة
يعيد صياغة المسألة الفلسطينية بحيث تأخذ شكلاً وواقعاً جديدين في
المنطقة سيكون الأردن أحد عناصرها الأساسية .

ولهذا كله يجب أن يكون لمصر دوراً جديداً على الأقل بالنسبة لنظرتها
لكل من هذه الأطراف . ويمكن لها أن تساهم في إنقاذ وتعديل النظم
الخارجية للتوائم مع العصر .

ومن هذا يتبين أنه مع أهمية دور مصر في التعامل مع الأزمة الجارية في
الخليج إلا أن دورها بعد الأزمة أهم وأخطر بكثير .. فيجب أن تتولى

عندئذ زمام الزعامة بالجسم اللازم مع الإمساك بالفرص دون تردد .
وسيزيد من قوة الدور المصرى قيامها بإعادة النظر جدياً فى الموقف
الداخلى بإزالة العديد من التوترات الداخلية ، وتقوية السلطات الثلاث .
وتحريك الحافز الوطنى من خلال مشروع ، قومى ، كل هذا سيجعلها فى
النهاية قادرة على أن تكون واحة الديموقراطية فى المنطقة بدلا من أن تظل
الديموقراطية حكراً على إسرائيل .

الخليج والإسلام .. والأزمات الدولية ..

ظاهرتان برزتا على سطح أحداث أزمة الخليج جديرتان بالتأمل والتحليل ، ورغم تناقضهما الظاهري فإنهما وجهان لعملة واحدة ألا وهي استغلال الإسلام لأغراض سياسية .

الظاهرة الأولى ، هي قيام الرئيس صدام حسين بتصريحات للعالم الإسلامي بأن التدخل الأجنبي في السعودية يدنس الأراضى المقدسة وينتهك حرمتها ، ويدعوه إلى مقاومة الوجود الأجنبي والوقوف إلى جانب العراق ، كما يقوم صدام في نفس الوقت رغم علمانيته بتشجيع التيارات الإسلامية المتطرفة في بعض البلاد العربية للوقوف معه ضد السعودية ومن يؤازرها ، وواضح أنه لا تفسير لهذه التحالفات المشبوهة إلا المصلحة المشتركة في استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية للطرفين .

والظاهرة الثانية ، هي قيام التيارات الإسلامية المتطرفة التي تدعمها السعودية في بعض البلاد مثل الجزائر وتونس والأردن والفلسطينيين ، وإلى حد ما في سوريا ومصر ، بتأييد صدام حسين في عدوانه على الكويت ومهاجمة السعودية بحجة دعوتها لقوات أجنبية في المنطقة ، وقد يبدو أن ما يحدث من جانب هذه الحركات غير مفهوم ، ولكن الواضح أن وقوف هذه التيارات إلى جانب العراق العلماني ليس حباً فيه أو اقتناعاً به ، ولكن أعطيت الفرصة لهذه التيارات في خضم هذه الأحداث كي تصبح البديل الديني عن السعودية في تحقيق الأهداف السياسية التي تسعى إليها

هذه التيارات باسم التضامن الإسلامى مرة ، والجهد ضد الوجود الأجنبى مرة أخرى .. إلخ .

والواقع أن الدين الإسلامى وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان دائماً يستخدم فى خضم الأزمات الدولية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى .

فعندما نادى جينيو بيرجينسكى مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر فى أوائل السبعينات بأن دول المنطقة التى أسماها « هلال الأزمات » ستكون هى أرض المعركة التى سيتقرر فيها مصير الشيوعية ونفوذها ، لم يكن هازلاً ولكن كان يعنى ما يقوله . ومنطقة هلال الأزمات هذه تبدأ من أفغانستان فى الشمال الشرقى ، وتسير فى اتجاه الجنوب الغربى لتمر بدول الخليج ثم الدول العربية الأخرى ودول شرق أفريقيا حتى تنزانيا وموزامبيق جنوباً ، وجميع هذه الدول إما دول إسلامية وإما بها أقلية ضخمة من المسلمين ، والمقصود بعبارة بيرجينسكى هو استخدام الإسلام كسلاح فعال باتر ضد الشيوعية خارج الاتحاد السوفيتى .

وتعود نظرة بيرجينسكى إلى بداية الحرب الباردة ، عندما أقامت الولايات المتحدة والغرب سلسلة من الأحلاف الإقليمية المحيطة بالاتحاد السوفيتى بغرض حصر الخطر الشيوعى داخل الستار الحديدي ، إلا أن تنفيذ السياسة الأمريكية الذى كان يتصف بقصر نظر شديد جعل الاتحاد السوفيتى ينجح فى القفز من فوق الستار الحديدي خلال الخمسينات والستينات بمعاونة جمال عبد الناصر فى أفريقيا ، وفيدل كاسترو فى أمريكا اللاتينية ، وهوشى منه وأنديرا غاندى فى آسيا ، وبدأ ينتشر النفوذ السوفيتى والشيوعى بشكل أنهى فعالية ووجود تلك الأحلاف الإقليمية . واتصلاً بهذه الاستراتيجية الأمريكية نجد أن الولايات المتحدة

بقيامها بتشجيع الثورة الإيرانية في السبعينات ضد حليفها شاه إيران لشعورها بأنه لم يعد قادراً على الوقوف أمام المد المعادي لأمريكا . وقيامها بالمساعدة في إحضار الخوميني من منفاه في العراق ، ثم استغلال مواقفه المعادية لدول منطقة الخليج بمحاولته تصدير ثورته الإسلامية ، فقد نجحت أمريكا في النهاية في تحقيق استراتيجيتها في الخليج بأن تنهى أو تبعد النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وتؤمن تدفق البترول ، بجعل دول الخليج العربية تهرع وتلحف في طلب العون الأمريكي إنقاذاً وحماية لها من المد الخوميني ، الذي نجحت أمريكا أيضاً في النهاية في وقفه بإشعال الحرب الإسلامية العراقية الإيرانية .. وهكذا نرى الوجود الأمريكي يستقر في الخليج ويصبح مقبولا بل مطلوباً بعد أن كان مرفوضاً أيام حكم الشاه . وفي خطوة مفاجئة لتخفيف حركة الالتفاف الأمريكية المنشحة بالرداء الإسلامي ، قام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ، وهنا نجد أن الولايات المتحدة - ومعها العديد من الدول الغربية والإسلامية - تسرع بتأييد المناضلين الأفغان الممثلين لجمع متناقض من الحركات الإسلامية في أفغانستان ، وتقدم بالمساعدات الحاسمة في نطاق طرد القوات السوفيتية وليس أبعد من ذلك ، أي ليس لإقامة حكم إسلامي في أفغانستان حيث إن هذا لا يتمشى والهدف النهائي للاستراتيجية الأمريكية ، أما خارج هذا النطاق فإن أمريكا لا تتردد ليس فقط في وقف مساعداتها لهذه الحركات بل الذهاب إلى حد ضربها والوقعية بينها بغرض إضعافها وتقويضها ، ونجد هذه الأمثلة جلية في أفغانستان ولبنان والحرب العراقية الإيرانية ، بل قد تذهب أمريكا إلى حد استخدام هذه الحركات الإسلامية لتهديد النظم السياسية في بعض البلاد التي ترى أمريكا أن من المصلحة استمرار ارتباطها بها مثل الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن والسعودية ودول الخليج والسودان .

والسؤال هنا : كيف يتأتى لأمریکا ومعها الغرب وأحيانا إسرائيل استغلال الشعوب الإسلامية والجماعات المتطرفة فيها لتنفيذ مآربها الاستراتيجية باسم الدين ؟

المعروف أن الحركات الإسلامية تسعى بكل الوسائل لتقوية وجودها في مجتمعاتها مستخدمة الدين غطاء للوصول للحكم سواء بالسلم أو بالعنف ، وإذا كانت هذه الجماعات قد لقيت بعض القبول لدى مجتمعاتها خلال الثمانينات فإن هذا لا يعود إليها بقدر ما يعود إلى الصعوبات المعيشية التي تعاني منها أجيال الطبقة الوسطى وخاصة منذ أنهار الأسعار العالمية للبترول وللمواد الأولية ، ومع زيادة مشاكل البطالة والإسكان وبقاء الامتيازات في أيدي الصفوة الحاكمة جعل الكثير من الشباب يلتف حول الدين على أنه القوة السياسية المرجوة ، وجاءت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لتزيد من راديكالية مبدأ الحكم الإسلامي بتحويله إلى هدف تتعلق به الجماهير الغاضبة ، كما أن حرب المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفيتي أضفت على الدين الإسلامي صفة الأيديولوجية القتالية ، والمحصلة النهائية لكل هذا هي أن الجماعات الإسلامية نجحت في إظهار الإسلام أمام مجتمعاتها على أنه الحل لتحقيق الكرامة الوطنية والهوية الثقافية .

شكر إسرائيل لصدام .. واجب .. !

مع فشل صدام حسين في إدخال إسرائيل طرفاً في الحرب الدائرة بينه وبين قوات التحالف ، أصبح التساؤل يدور حول ما وراء إحجام إسرائيل عن الرد بالعنف التقليدي لها على أى محاولات للمساس بأمنها أو بسلامة سكانها ؟ وماذا ترمى إسرائيل من قبول وجهة النظر الامريكية المطالبة بعدم التدخل عسكرياً في الحرب على الأقل مادام أن ما يستخدم فيها حتى الآن هو أسلحة تقليدية ؟

البعض يرى أن هذا الموقف الإسرائيلي غير المعتاد في سلوكها يرجع إلى أنها تنظر إلى الموقف الاستراتيجي ككل في المنطقة بعد الحرب ، فالاسرائيليون يرون أن الولايات المتحدة ستخرج من الحرب في موقف دبلوماسي قوى للغاية ، وهو أمر يقلق القادة الإسرائيليين نظراً لاحتمال قيام أمريكا بربط كامل لأوجه النزاع العربي الاسرائيلي في تسوية مرضية للعرب خاصة أعضاء التحالف المعادي لصدام حسين ، ولهذا يحاول الإسرائيليون بوقفهم من الحرب الدائرة موقفاً ترضى عنه الحكومة الامريكية ، أن يكون لديهم بعض التأثير السياسي المباشر لصالح إسرائيل على الموقف الأمريكي من هذا النزاع .

وما يقلق الاسرائيليين أيضاً من نتائج هذه الحرب أن إيران ستقوى وستصبح قوة لا يستهان بها في عملية التوازن بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ، كما أن قوى التطرف الاسلامي ستزداد بشكل ينذر بعطائهم الأمور ، وهذه النتائج تقلق إسرائيل للغاية لأنها تتصور أن أمريكا ستعمل على تخفيف حدة هذا الخطر على حساب إسرائيل ، أى بالتركيز

على حل مشاكل المنطقة وعلى رأسها النزاع العربي الإسرائيلي بشكل لن يتمشى تماماً مع مخططات وبرامج إسرائيل في المنطقة .

لاشك أن صدام نجح بإطلاقه صواريخ سكود على إسرائيل في إعادة تقارب سريع وواضح في علاقات إسرائيل مع أمريكا وجعل فرص الاستفادة إسرائيل من نتائج هذه الحرب كبيرة ، خاصة أن القيادة الفلسطينية انحازت إلى الجانب الخاسر في المعركة منذ البداية ، الأمر الذى يزيد فرص إقناع إسرائيل لأمريكا بعدم الإصرار على مطالب الفلسطينيين إلى الدرجة التى تثير غضب ورفض إسرائيل ، كما يزيد فرص إسرائيل فى الإصرار على البدء بالتسوية السلمية بينها والدول العربية أولاً وقبل تناول التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وما يقف أمام هذا الوضع هو أن الدول العربية المشتركة فى التحالف القائم ضد صدام حسين ، والتى نجحت فى أن تمارس سياسة واقعية ومبنية على موازنة مبادئ وقرارات المجتمع الدولى ستحتاج أن تثبت لشعوبها أن هذا المجتمع الدولى يحترم أيضاً مطالب العرب المشروعة فى سلام قائم على العدل وعلى استقرار المنطقة ، وأنه إذا كان المجتمع الدولى لم يتمكن من حل مشاكل منطقة الشرق الأوسط فى الماضى بسبب استمرار الحرب الباردة وبقاء الشعوب فى حالة من عدم الاستقرار والأمان ، فإن النظام الدولى الجديد الذى تتطلع إليه الشعوب قاطبة يعطى أملاً جديداً فى هذا السلام المبنى على العدل والاستقرار ، ولا يتأتى هذا بطبيعة الحال إلا بمواجهة المشاكل الإقليمية وحلها طبقاً لمبادئ هذا المجتمع الدولى وقراراته التى أصدرها فى هذا الشأن ولم يتمكن فى حينه من تنفيذها .

فى ضوء هذه الجوانب المختلفة للموقف فى المنطقة والمتوقعة بعد الحرب ، نجد أن امتناع إسرائيل عن الرد العسكرى أو الوقائى على تحركات صدام حسين ترجع فى المقام الأول إلى نظرتها فى كيفية تسوية

الأمر بعد الحرب بحيث تخرج إسرائيل من هذه التسوية فائزة بنصيب الأسد دون أن تطلق طلقة واحدة في هذه الحرب ، وبحيث لا تدفع أى ثمن مقابل هذه التسويات سواء كان هذا الثمن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أو قبول مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين .

وما يزيد قناعة إسرائيل باحتمال نجاحها في تحقيق هذه النظرة الاستراتيجية للمنطقة بعد الحرب ، هو أن قادة منظمة التحرير الفلسطينية بانحيازهم لصدام حسين إنما ساعدوا إسرائيل بوقوفهم العدائى ضد المبادئ التى تحارب من أجلها دول التحالف ، وهى المبادئ المبنية عليها مطالب الفلسطينيين وعلى رأسها عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة ، ومن ثم فلن يكون هؤلاء القادة وزن في الدفاع عن هذه المبادئ مجدداً بعد انقشاع غبار المعركة ، الأمر الذى سيسهل كثيراً على إسرائيل إقناع أمريكا بموقف أكثر ميلاً لإسرائيل حتى مع وجود دول عربية في التحالف تسعى جاهدة لايجاد حل عادل للفلسطينيين .

إن هذا الموقف التفاضلى المميز لإسرائيل بسبب سياسة صدام حسين الخاطئة أمر يستدعى من إسرائيل أن توجه الشكر له على إهدائه هذه الفرصة الفريدة لإسرائيل بأن تستفيد عسكرياً واقتصادياً وسكانياً وسياسياً واستراتيجياً في نهاية المطاف ولكن يبدو أنه لا شكر على واجب ..

والتحدى الآن أمام أمريكا بعد الحرب ينحصر في إعادة النشاط لعملية السلام حيث يتزايد الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية ، وبغض النظر عن الآراء المنادية ببدء المباحثات الإسرائيلية مع الدول العربية أولاً أو مع الفلسطينيين فإن أيّاً من التوجهين ليس مطلقاً ، و يمكن رغم ذلك مواصلة عملية السلام التى توقفت منذ العدوان العراقى على الكويت .

والتحدى الآخر بعد الحرب هو أن الانقسام السياسى العميق داخل

العالم العربى لن يلتئم بسرعة ، وربما تسعى القوى العربية التى كانت مؤيدة لصدام حسين إلى خلق المتاعب والصعاب فى وجه أمريكا والدول العربية التى كانت معادية لصدام حسين ، الأمر الذى قد يجعل بحدوث تغييرات جوهرية سياسية واقتصادية فى تلك الدول خاصة دول الخليج الست ، كما أن الجماعات الإسلامية المتطرفة ستستغل شعور الخيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية لتزيد الأمر تعقيداً وخطورة ، إذا لم يحدث تقدم فى تسوية المشكلة الفلسطينية من ناحية وتقديم فى موضوع توزيع الثروات بين الدول العربية الغنية والفقيرة من ناحية أخرى .

والفشل فى هذا المجال سيجعل قوى التطرف تستشرى إلى درجة التخلص من كثير من النظم القائمة ، وسيلقى أيضا بظلال كثيفة على مدى نجاح النظام الدولى الجديد فى معالجة بؤر عدم الاستقرار فى المناطق الإقليمية الملتهبة فى العالم .

تأملات فيما بعد حرب الخليج ..

إن العالم العربى الذى كنا نعرفه قد كف عن الوجود منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ حينما اجتاحت المدرعات العراقية حدود بلد عربى مستقل تحدياً لميثاق الجامعة العربية ، والأسس الشرعية الدولية ، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

مثل هذا التحدى يرجع بنا إلى ذلك العهد الماضى الكرية من الحروب بين القبائل التى سادت شبه الجزيرة العربية ، والتى لم يكن يحكمها سوى قانون الغاب ..

ولاشك أن منطق الغزو والعنف هذا منطق غير مقبول أخلاقياً وسياسياً فضلاً عن أنه يدمر النظام العربى ، وهو نظام على ضعفه وهشاشته يمثل مع ذلك ضرورة لازمة ، كما يدمر أيضاً أسس حل قضايا الشرق الاوسط المبنية على مبادئ وقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها القضية الفلسطينية . والمتأمل فى أوضاع أزمة الخليج وملابساتها يجد أنها أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب الباردة انتهت فعلاً وأن توازن المصالح للدولتين العظميين أصبح البديل التوفيقى الذى حل محل توازن القوى بينها بدليل صدور قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر المتعلقة بأزمة الخليج بموافقة القوتين العظميين ، مما يؤكد توافر التعاون السياسى بينهما فى مواجهة الأزمات وليس بالضرورة طبعاً أن يصاحب التعاون السياسى تعاوناً عسكرياً بينهما .

والمتأمل أيضاً يجد أن أزمة الخليج أبرزت الدور الجديد للأمم المتحدة ، وهى ظاهرة إيجابية تبعث على أمل المجتمع الدولى فى استتباب السلم

والأمن الدوليين ، بل ربما استتباب الديمقراطية في العلاقات الدولية أى أن تشارك الدول كافة بما فيها دول العالم الثالث في المسائل التى تتعلق بالعلاقات الدولية .

واسترجاع الأمم المتحدة لدورها هذا الذى كان قد وضع لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولم تتمكن من ممارسته بسبب اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى سيجعل قراراتها في ظل الوفاق العظيم بين الدولتين العظميين بمثابة الشرعية الدولية الجديدة .

وإذا كانت هناك مزايا من انفجار أزمة الخليج واندلاع الحرب فهى في عودة الاهتمامات الدولية بدول الجنوب بعدما كانت هذه الاهتمامات في تناقص مستمر منذ انهيار الستار الحديدي ، وهدم حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة نظراً لاهتمام الغرب بإعطاء الأولوية لمساعدة الشرق على النهوض من كبوته الشيوعية ، ولكن حرب الخليج أعادت الأنظار مرة أخرى إلى الجنوب كعنصر أساسى وفاعل سواء بالسالب أو بالموجب ، في أى تطورات سياسية أو اقتصادية يمر بها العالم وخاصة في الشمال .

أما وقد انتهت حرب الخليج .. فهل سيعود اهتمام الغرب بالشرق على حساب الجنوب مرة أخرى ..؟ أم أن هناك وسائل جديدة لاستمرار اهتمام الشمال الغنى بالجنوب الفقير ؟ وهل هذه الاهتمامات ستنصب فقط على الجانب السياسى والعسكرى .. أم ستتعدى هذا النطاق لتكون الاهتمامات أساساً في المجال الاقتصادى والتنمية ؟ هذه تساؤلات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند النظر في ترتيبات الأمن المقبلة في المنطقة ، وإلى أى مدى يمكن تحقيق وتنسيق مصالح كلا الجانبين في الشمال وفى الجنوب .

من هذا المنظور نجد أن العالم العربى سيواجه تحديات ، لم يكن له قبل في مواجهتها في الماضى ، فالعالم العربى كان يرزح تحت وطأة أوضاع غريبة من التناقضات بين أجزائه المختلفة ويزيد من حدتها التوزيع غير

المتكافئ للثورة وظروف المعيشة والعمل ، والفراغ الدستوري وغيبة الحياة البرلمانية والديمقراطية ، ووضع اللاقانون في غير قليل من الدول العربية ، وبالتالي أصبح من قبيل المعجزات ألا تشهد بلدان عربية تحركات لتغيير الأوضاع .

وفي ضوء حتمية التغيير هذه نجد أن الأمر سيتطلب من العالم العربي على سبيل المثال إعادة النظر في اتفاقية ١٩٥٠ الخاصة بالضمان الجماعي العربي المشترك ، وكذلك لابد من نظرة جديدة للتعاون العربي العسكري ، وأيضاً نظرة جديدة للتعاون الاقتصادي مبنية على نوع من التكامل الاقتصادي ، ربما في نطاق مشروع ضخم على غرار مشروع مارشال .

أما عن التعاون السياسي الجديد فيجب أن يكون على مستويات متعددة ، فلا يكون مقصوراً على التعاون بين الحكومات بل التعاون أيضاً بين الهيئات الديمقراطية المختلفة بهدف إنشاء برلمان عربي على غرار البرلمان الأوروبي ، وهي فكرة كانت تراود العرب داخل الجامعة العربية . والواضح أن نقص الديمقراطية في العالم العربي وانتشار النظم الشمولية أدى إلى الكثير من الكوارث فيه آخرها مغامرات صدام حسين في الكويت .

ويرجع العديد من الدراسات الدولية أسباب فشل التنمية في العالم الثالث إلى عدم مشاركة الشعوب في عملية التنمية ، وأهم أسس الديمقراطية هي مشاركة الشعوب في عملية التنمية وكذلك في العملية السياسية ، وعلى هذا فإنه من السهل إذن معرفة السر وراء نجاح الدول الديمقراطية اقتصادياً ، وفشل الدول غير الديمقراطية في معركة التنمية والتقدم .

والمأمل في ضوء هذه المعطيات قد يجد أن حل مشكلة التعاون

الاقتصادى فى العالم العربى وتقاعس الدولة عن مواجهة ذلك بإنشاء سوق عربية مشتركة تتمتع بمساعدات من داخل وخارج المنطقة العربية ، ولكن تبقى أمام العالم العربى القضية الرئيسية لتفادى أزمات فى المستقبل ناتجة عن نظم ديكتاتورية تعبت بمقدرات العرب وقضاياهم ، ألا وهى الديمقراطية .

وهنا تبرز الأهمية القصوى لإيجاد نظم ديمقراطية فى البلاد العربية وتدعيم هذه النظم تدعيا حقيقيا ، وعلى قدر نجاح العرب فى نشر الديمقراطية الحقيقية على قدر نجاحهم فى حل مشاكلهم المعلقة والمتعددة السياسية والاقتصادية .

إلى متى تظل أمريكا شيكًا على بياض لإسرائيل .. ؟

بعد صدمة حرب الخليج ، بدأ الشعور ينتاب البعض بأن هناك بصيصاً من الأمل أن تتجه منطقة الشرق الأوسط نحو تسوية سلمية قبل أن تنزلق المنطقة مرة أخرى إلى سيرتها الأولى من عنف ونزق وتشدد ، وقد زاد من هذا الأمل تصريحات الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر من أن « الوقت قد حان للالتفات إلى باقى مشاكل المنطقة كسباق التسلح والأزمة اللبنانية والنزاع العربى الإسرائيلى والتنمية الاقتصادية . لكن الأمل على ما يبدو قد وئد فى مهده بتصريحات إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل الأخيرة ، والتي لم يحاول فيها إعطاء أى دلالة على أن إسرائيل قد غيرت من موقفها المتعنت الرافض للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، بل إن هزيمة العراق لم تحرك موقف إسرائيل المبني على الاحتفاظ بالأراضى المحتلة وإنما على ما يبدو قد زادت هذه الهزيمة من إصرار إسرائيل على التمسك بموقفها الرافض بل غالت فيه بالمطالبة بالتفاوض مع الدول العربية على إقرار السلام بينها دون حل المشكلة الفلسطينية أولاً ، ويزيد الموقف تعقيداً انقسام الرأى العام الإسرائيلى مناصرة بين المؤيد والمعارض لمبدأ تبادل الأرض مقابل السلام ، وبالتالي فليس من المتصور فى القريب العاجل أن تأتى حكومة فى إسرائيل يمكن لها كسر هذا الجمود من تلقاء نفسها ، بل المتصور أنه فى أى انتخابات مقبلة سيكسب اليمين المتشدد فى إسرائيل أصواتاً جديدة على حساب المتأدين بالأرض مقابل السلام بسبب الموقف الفلسطينى المؤيد للعراق خلال حرب الخليج .

فبافتراض استمرار هذا الجناح المتشدد في إسرائيل ، ووقوف الرأي العام الإسرائيلي وراءه ، فالتصور أنه إذا أخذنا في الاعتبار الأهمية الحيوية للمساعدات المالية والعسكرية والدبلوماسية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل ، فإن أى قرار يصدر عن إسرائيل بمواصلة هذا التعتن سيؤثر على أمريكا تلقائياً ، وبالتالي سيجد الأمريكيون أن مصالحهم الوطنية يمكن أن تصبح في خطر إذا ما استمرت إسرائيل في هذا الموقف العدواني ، ويصبح التساؤل هنا ليس في توجيه الاتهام لإسرائيل بقدر ما هو الاعتراف بحقيقة المصالح الأمريكية ، والتي لا يمكن لإسرائيل أن تتوقع أن تتجاهل أمريكا هذه المصالح إلى الأبد خاصة بعد النتائج الواضحة من حرب الخليج ، والتي غيرت من التحالفات في المنطقة مع أمريكا ، وقبول العرب للتعاون الاستراتيجي المباشر معها وهو الدور الذي كان مقصوراً على إسرائيل قبل انتهاء الحرب الباردة وقبل انفجار أزمة الخليج ..

وطبقاً لشامير فإن الفلسطينيين لن يكتفوا بأقل من إبادة الدولة اليهودية ، وبالتالي فهو يؤكد أنه لا يمكن توقع أن تتخلى إسرائيل عن الأراضي المحتلة ، ومع ذلك فإن الموقف الدولي الراهن يعطى بعض الدلائل المشجعة على إمكان تبادل الأرض مقابل السلام ، من حيث أن أى حل للمسألة الفلسطينية يعترف بحق إسرائيل في حدود آمنة يمكن توقع قبوله من مصر والأردن والسعودية وربما سوريا أيضاً . كما أن الاتحاد السوفيتي الذي كانت تنظر إليه الولايات المتحدة كعامل معرقل لأي تسوية وصائد في المياه العكرة ، أصبحت تنظر إليه على أنه يمكن أن يصبح له دور في أى تسوية مقبلة ، وهذا يعد اعترافاً منها بدور جديد للاتحاد السوفيتي في المنطقة في إطار الدور المساعد على الاستقرار والتوازن فيها . ولكن استمرار تزمة الحكومة الإسرائيلية وتعتنها في البحث عن حل

للمشكلة الفلسطينية ، سيجعل المنطقة تواصل من جديد ولأجل غير مسمى الصدام كالجاري في شمال أيرلندا وجنوب أفريقيا ، وذلك ما لم تتعرض إسرائيل لضغوط أمريكية بالذات تجعلها تعيد حساباتها من أساسها .

وفي ضوء هذا كيف يمكن للولايات المتحدة أن تفسر مصالحها في المنطقة تفسيراً صحيحاً ؟ .

فالواضح أن لأمريكا مسئوليات عالمية يمكن أن تعرقها بشدة العلاقات الأمريكية الوثيقة بدولة كإسرائيل تتبع سياسة القمع والضم وهي السياسة الفاسدة المرفوضة من العالم كله والتي يمكن أن تلحق عظيم الضرر بالولايات المتحدة مادامت قد ظلت لصيغة بهذه الدولة وسياستها المرفوضة .

وأزمة حرب الخليج قد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أن أمريكا تحتاج إلى أصدقاء وقدرة على الحركة والمناورة ليس فقط في العالم العربي بل في العالم الإسلامي من تركيا إلى باكستان ، وهذا الاحتياج مستمر ومتصل وبالتالي يملى على أمريكا أن تسعى لتفادي الشعور العام بأنها شريك على بياض لإسرائيل .

ولتصحيح هذه الصورة فإن على الولايات المتحدة في الوقت الذي تؤكد فيه التزامها برقاهية إسرائيل يجب عليها في الوقت نفسه أن توضح وتؤكد إصرارها على مشروعية قيامها بالمحافظة على مصالحها في المنطقة . فإذا فشلت المحاولات الجديدة لأمريكا لاستئناف عملية تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بسبب التعتن الإسرائيلي فلن يبقى أمام واشنطن حينئذ من سياسة عقلانية إلا أن تبعد نفسها عن الوقوف صفاً واحداً مع إسرائيل .

لقد أعلن إسحق شامير مراراً وتكراراً أنه يجب على أمريكا ألا تحاول

التأثير على السياسة الإسرائيلية حيث أن إسرائيل في رأيه هي التي تقرر ما هو في مصلحتها .

ولكن هل يمكن لإسرائيل أن تتوقع في ذات الوقت أن تبقى الولايات المتحدة غير مبالية عندما تصبح مصالحها مهددة نتيجة ذلك ؟ وهل يمكن لإسرائيل أن تنكر على أمريكا الحق الذي تدعيه إسرائيل لنفسها ؟ . ولهذا فسيكون من الخطأ الشديد أن تفترض إسرائيل أن أمريكا لا يمكنها التحرك في المنطقة إلا في إطار الحفاظ على مصالح إسرائيل فقط دون أى اعتبار للمصالح الأمريكية في الوقت نفسه ، في الماضي كانت نقاط التلاقى بين مصالح الطرفين أكثر من نقاط الافتراق .. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد حرب الخليج نجد أن نقاط التلاقى آخذة في النقصان بسبب تغير الموازين الاستراتيجية بين الدولتين العظميين في المنطقة بعد انحسار الخطر الشيوعي من ناحية ، وبين الولايات المتحدة والعالمين العربى والإسلامى من ناحية ثانية ، الأمر الذى أدى إلى تناقص وزن الحليف التقليدى لأمريكا في المنطقة وهو إسرائيل .

فإذا تمادت إسرائيل في سياسة التعتن برغم محاولات أمريكا الأخيرة في البحث عن مدخل جديد لعملية السلام بين العرب وإسرائيل ، فسيكون أمام أمريكا أحد اختيارين إما مراجعة المواقف الأمريكية التي تأثرت سلبا نتيجة للسياسة التي يتبعها حليف لها متعتن هو إسرائيل ، ومن ثم العمل على تقويم هذه المواقف : وإما أن تبتعد أمريكا تدريجياً عن حل المشكلة الفلسطينية مكتفية بدور المشاهد على مسرح الأحداث دون تولى دور الدولة العظمى التي لها مصالحها الدائمة في المنطقة ، الأمر الذى لا يستقيم مع مرافقها أثناء أزمة الخليج عندما وقفت أمريكا بحزم ضد الظلم والعدوان ، ولا يمكن تصور أن تقوم أمريكا بمقاومة الظلم والعدوان في مكان وتتغاضى عن مقاومة الظلم والعدوان في مكان آخر ، حتى وإن لم

تكن مصالحها بنفس القدر من الأهمية والثقل في هذا المكان الآخر .
والمتصور طبقا لهذا المنطق أن تجد أمريكا نفسها في النهاية مجبرة على
مواجهة مشكلة الظلم والعدوان الإسرائيلي بشكل أو بآخر والتعامل مع
الحليف الصلف المتعجرف رضى بذلك أم لم يرض ، آخذة في الاعتبار هذه
المرّة المصالح الأمريكية أولاً خاصة وأنه ثبت أثناء حرب الخليج أن
إسرائيل كانت تعتمد اعتماداً تاماً على الولايات المتحدة في الدفاع ضد
الصواريخ ، هذا بالإضافة إلى اعتمادها الكامل على أمريكا في الحصول
على التمويل اللازم لاستيطان المهاجرين اليهود السوفييت ، الأمر الذى
يضعف موقفها في مواجهة أمريكا ويجعلها عرضة للتأثير بأى ضغوط
تمارسها عليها أمريكا إذا ما رغبت الأخيرة في استغلال هذا الضعف
واستخدامه لتلوين المواقف الاسرائيلية إلى الحد الذى لا يثير تاترة الدوائر
الصهيونية داخل الولايات المتحدة خاصة أن المعركة الانتخابية على
الرئاسة الأمريكية ستصبح على الأبواب خلال الشهور القادمة .

المتغيرات في العالم لم تغير إسرائيل !

برغم ما شاهده العالم والشرق الأوسط من تغيرات عميقة خلال
العامين الماضيين ، أدت إلى تغيير الظروف الاستراتيجية التي تعيش فيها
الدول عموماً ودول الشرق الأوسط على وجه أخص فإن إسحق شامير
رئيس وزراء إسرائيل وزعماء كتلة الليكود الحاكمة لا يزالون حبيسي
أفكارهم المتطرفة والمتحجرة ، فترتب على ذلك قصور رؤيتهم للسلام ..!
وبنظرة سريعة يمكن تقدير حجم المتغيرات التي جرت في الفترة
الأخيرة .. فلقد اختفى الاتحاد السوفيتي الذي كان حليف الخط العربي
المتشدد ، وأقبل جيران إسرائيل بما فيهم المتشددون على قبول التفاوض
معهما بعد أن كان موقفهم السابق والمستمر هو عدم التفاوض معها ،
يضاف إلى ذلك أن العراق وهو أحد المتشددون العرب لم يعد بعد حرب
الخليج يمثل تهديداً لأمن إسرائيل كما كانت تدعى في الماضي .. وما كان
يبحث عنه مناجم بيجين في كامب دافيد - من حكم ذاتي للصفة الغربية
وقطاع غزة يتقرر بعده وفي وقت لاحق الوضع النهائي لها - أصبح في
متناول اليد أخيراً بعد قبول زعماء الفلسطينيين في داخل وخارج الأراضي
المحتلة هذا التوجه في المفاوضات الجارية حالياً .

ومن ناحية أخرى نجد الأمم المتحدة وقد تراجعت عن قرارها باعتبار
الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية ، كما أن الصين والهند أقامتا علاقات
دبلوماسية كاملة مع إسرائيل .

وهكذا نجد أن عملية السلام التي بدأت في مدريد في أواخر أكتوبر

الماضى ١٩٩١ كانت تعكس فى واقع الحال التغييرات فى الظروف الاستراتيجية للدول المشتركة فى هذه المباحثات .

ومع ذلك نرى أن كل هذه التغييرات لم تؤثر على القيادة الإسرائيلية الهرمة . ونجدهم يدافعون عن مواقفهم بالادعاء بأن هدف إسرائيل الأول والأخير هو فى استيعاب اليهود المهاجرين من ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفيتى ، ولكن تصرفات حكومة شامير وأفعالها تدل على غير ذلك فنجد إسحق شامير نفسه يصرح مراراً بأن إسرائيل لن تتنازل عن أى شبر من باقى الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ . وأنه لا يمكنه أن يعرض أكثر من مجرد السلام مقابل السلام !!

وليؤكد تصريحاته هذه بالفعل لا بالقول أسرع إسرائيل فى بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة . ولم تجد فى ذلك غضاظة أو أمراً مناقضاً بطلبها عشرة مليارات دولار قرضاً من البنك الأمريكية بضمان الخزنة الأمريكية لتنفيذ برنامج الاستيطان هذا ، ولكن الرئيس الأمريكى بوش ووزير خارجيته بيكر يصران على وقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة إذا كانت تريد إسرائيل هذه الضمانات من الحكومة الأمريكية ، والسبب فى هذا يرجع إلى أن سياسة الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ صدور قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ هى أن تكون التسوية بين أطراف النزاع فى الشرق الأوسط مبنية على أساس الأرض مقابل السلام أى الانسحاب من الأراضى المحتلة مقابل معاهدات سلام ، يتم بمقتضاها تسوية النزاع نهائياً بين العرب وإسرائيل .. وهو ما كان يرفضه العرب فى الماضى .. وبعد قبول هذا المبدأ من الجانب العربى بدأ الرفض من الجانب الإسرائيلى طمعاً فى إبقاء باقى الأراضى المحتلة تحقيقاً لأحلام هؤلاء القادة الهرمين فى إنشاء دولة إسرائيل الكبرى على أراضى عموم فلسطين ، وهم فى هذا يعطون أهمية لتحقيق هذا الحلم - أى بالإبقاء على الأراضى فى

حوزتهم إلى الأبد - أكثر بكثير من مجرد بناء مساكن للمهاجرين الجدد . وهكذا يبدو إسحق شامير وصحبته في كتلة الليكود ، فهل هذا ما يرغب فيه شعب يقول إنه يريد السلام ؟ وهل هذا ما يرنو إليه ذلك الشعب من إيجاد مجتمع طبيعي له في دولة طبيعية مقبولة من جيرانها ، ولا تخضع لأهواء الدول الكبرى ولرياح عاتية قد تهب عليها في أوقات غير مواتية ؟.. وهل حزب العمل برئاسة إسحق رابين أحد صقور إسرائيل ولكن أحد البراجماتيين فيها ، قادر بنظرته العملية أن يقنع الناخب الإسرائيلي في انتخابات يونية القادم أنه قائد هذه المرحلة وأنه يمكنه التقدم بمبادرة جديدة منافسة لخصمه شامير ، تحقق الأمن والديموقراطية لإسرائيل والسلام في تسوية متوازنة بينها وبين الفلسطينيين ؟

وماذا عن بديل آخر على طريق الانتخابات إذا لم يتمكن إسحق شامير أو إسحق رابين من تحقيق أغلبية مريحة تتيح للأول السير في طريق بناء إسرائيل الكبرى ، وتحدى الحكومة الأمريكية بما قد يترتب على ذلك من نتائج سلبية لإسرائيل ، أو تتيح للثاني رئاسة حكومة لحزب العمل وحلفائه يمكنها من استعادة ثقة الحكومة الأمريكية وتحسين العلاقات الإسرائيلية الأمريكية بما سيعود على إسرائيل بفوائد مادية كبيرة هي في أمس الحاجة إليها ، مقابل مرونة معقولة من الجانب الإسرائيلي ، فيما يتعلق ببناء المستوطنات وربما مرونة مقبولة أيضاً لحل وسط بشأن الأراضي المحتلة .

هذا البديل هو أن تتمخض الانتخابات الإسرائيلية في يونيه ١٩٩٢ عن عدم حصول أى من الجانبين على المقاعد اللازمة لتشكيل حكومة أغلبية . ومن ثم لا مناص لهما من تشكيل حكومة وحدة وطنية ، كما حدث في الثمانينات وترتب عليها عدم اتخاذ القرارات الصعبة وتأجيلها نظراً لعدم

تطابق نظرتي الليكود والعمل فيما يخص أسلوب التعامل مع مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي .

ومن هذا المنطلق نجد أن الناخب الإسرائيلي يدخل الانتخابات لحسم الخلاف في أسلوب الحزبين الكبيرين فيما يتعلق باستمرار بناء المستوطنات ، والفجوة التي تزداد اتساعاً بين إسرائيل وأمريكا ، وتهدد بأخطار قد لا يمكن التنبؤ بآثارها على إسرائيل في المستقبل ، هذا في وقت يصرف فيه جميع أطراف النزاع بما فيهم إسحق شامير وبرغم عدم اتفاقهم بعد على أي شيء ملموس حتى في الشكليات والإجراءات ، اللهم الاستمرار في حضور اجتماعات عملية السلام فقط ، لأمر قد يحسبه الناخب لصالح إسحق شامير المتطرف المتعنت ولكن القابل لمواصلة اجتماعات عملية السلام .

ولكن استطلاعات الرأي في إسرائيل تفيد أيضاً بأن أغلبية الناخبين إلى جانب موافقتهم على مباحثات السلام فإنهم يوافقون كذلك على قبول حل وسط للأراضي المحتلة ، وهذه النقطة قد تحسب لصالح حزب العمل .

فما الفاصل أمام الناخب الإسرائيلي للإدلاء بصوته لهذا الجانب ، أو ذاك خارج نطاق الولاء الحزبي ؟ لاشك أن الجانب الاقتصادي سيكون له القول الفصل في النهاية ، فالحزب الذي يمكنه توفير فرص حل مشكلة البطالة وزيادة المساعدات الأمريكية ، وخاصة الحصول على ضمانات قروض العشرة مليارات دولار لمواجهة أعباء الأمواج المتلاحقة من الهجرة اليهودية القادمة من شرق أوروبا ودول الكومنولث الجديد ، فستكون له الغلبة في النهاية ، والغلبة هنا لا تعني بالضرورة الحصول على الأغلبية التي تمكنه من الانفراد بالحكم ، ولكن الغلبة التي تتيح لسياسته أن تكون لها

الأولوية في أى تشكيل لحكومة ائتلافية أو حكومة اتحاد وطنى ودلالة ذلك أن يكون رئيس الوزراء من هذا الحزب .

ومن زاوية عملية السلام ذاتها سيتمخض عن الانتخابات الإسرائيلية إذا لم تحصل كتلة الليكود على الأغلبية التى تأمل فيها ، موقفان هما بكل المقاييس أكثر قبولاً من اشتراك إسحق شامير بمفرده في عملية السلام ، الأول أن يحل إسحق رابين محل إسحق شامير إذا نجح حزب العمل في الانتخابات ، وما قد يترتب على ذلك من رضاء أمريكى ، يعطى دفعة للمباحثات ، والثانى أن يشارك الرجلان في الحكومة الجديدة ، وبالتالي يشتركان في المباحثات من واقع برنامج سياسى موحد يمثل الحد الأدنى المقبول للحزبين ويبعد بهما عن موقفيهما الأصليين من موضوعات البحث في المباحثات الأمر الذى يعد تقدماً نسبياً في الموقف الإسرائيلى ، مادام أنه قد ترحزح عن موقف الليكود المتعنت ، ولعل هذا الموقف الإسرائيلى الوسط الذى يحظى بتأييد أقوى حزبين في إسرائيل يبعدهما عن المهارات الحزبية السابقة ويخفف من قيود كل منهما ، ويجعلهما ينظران نظرة جدية للموضوعات الصعبة التى تتناولها مباحثات السلام ، والتى تمس مستقبل المنطقة كلها بما فيها إسرائيل ، أى يغيران من مواقفهما التقليدية إذا أرادا أن يتجاوبا مع رياح التغيير التى تهب على كل دول العالم .. والتى أطاحت بكل من وقف فى وجهها .. ولهذا نجد أن القوى الخارجية ترى أنه من مصلحة الجميع تشجيع الإسرائيليين على انتخاب حكومة جادة فى التغيير ، وأنه لهذا ترى هذه القوى عدم التردد فى استخدام الضغوط السياسية والمالية لإقناع الإسرائيليين فى أين تقع مصالحهم الحقيقية ، ويأمل الجميع أصدقاء كانوا أم أعداء لإسرائيل أى تصل هذه الرسالة إلى مكنون الناخب الإسرائيلى ويحقق التغيير المطلوب !!

الجامعة العربية .. والجامعة الأوروبية ..

في مؤتمر للجامعة الأوروبية عقد في فينيسيا في شهر نوفمبر الماضي كان البحث يدور فيه عن « اقتصاديات أوروبا الجديدة » ، وركز المؤتمر على المشاكل والاحتمالات في كل من غرب وشرق أوروبا ، وتوصل المجتمعون إلى ضرورة اتباع « نموذج من السوق الحرة » في العديد من دول أوروبا الشرقية لتلحق بالتقدم الجارى في غرب أوروبا ، مع ضرورة توافر المضامين المالى والاستثمارى لتحقيق هذا النموذج الذى ليس بالضرورة نموذجاً ملونا بلون ما .

وتوصل المجتمعون إلى قناعة مفادها أن الاقتصاديات الأوروبية يمكن لها أن تشق طريقها بإجراء التعديلات الضرورية بالمرونة اللازمة في نطاق جماعة أوروبية تزداد تكاملاً .. وهذه الخلاصة تعد الأساس في فلسفة أوروبا الاقتصادية عند تعاملها مع الأطراف غير الأوروبية ، يضاف إلى هذا ما وضح في هذا المؤتمر من أن أوروبا تنظر للمستقبل على أن تكون علاقاتها مع الأطراف غير الأوروبية مبنية على أولوية التعامل والتعاون مع كتل اقتصادية متكاملة ، قبل التعامل على المستوى الثنائى .. كما ترى أوروبا كذلك أن التعامل بين الكتل الاقتصادية يجب أن يكون على أساس المصالح المشتركة الاقتصادية دون التأثير بأى اعتبارات أخرى .

فإذا نظرنا للجامعة العربية وخاصة بعد حرب الخليج نجد أن هناك إصراراً من جانب جميع أطرافها - بغض النظر عن مواقفهم من الأحداث الأليمة التى أملت بالعالم العربى نتيجة أزمة الخليج - ليس فقط

على ضرورة رأب الصدع بل احترام المواثيق والاتفاقيات التي وقعتها الدول العربية في نطاق الجامعة العربية مثل ، معاهدة الدفاع المشترك ، واتفاقية التعاون الاقتصادي والعمل على تعزيز هذا التعاون وصولاً إلى تجمع اقتصادي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعزز هذا ما جاء في التجمعين العربيين الحاليين إعلان دمشق وبيان القمة الثالثة لدول اتحاد المغرب العربي الصادرين في شهر مارس الماضي .

فإذا كانت الجامعة العربية تبغى الإسراع في عملية بناء سوق عربية مشتركة على غرار الجامعة الأوروبية ، فإن اختيار الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أميناً عاماً لها يعد فرصة نادرة وسانحة - بما لسيادته من خبرة واتصالات دولية وعربية واسعة - للسير الجاذ في هذا الطريق خاصة وأنه أصبح من الواضح أنه لا نجاح في المجالات الاقتصادية دون التعاون على المستوى الاقليمي ، ثم على مستوى التكتلات الاقتصادية في العالم ، ولعل أقرب هذه التكتلات للعالم العربي هي أوروبا ، ويؤكد هذا أن فرص زيادة وتعميق التعاون العربي الأوربي أصبحت متاحة الآن أكثر من أى وقت مضى بعد ما تبين للطرفين خلال أزمة الخليج مدى أهمية التعاون المشترك لتحقيق المصالح الحيوية والاقتصادية للطرفين ، ولهذا تقوم المعاهد والمؤسسات الأوروبية بعقد العديد من الندوات ، والمؤتمرات لبحث أنجع الوسائل التي تدفع بالتعاون العربي الأوربي نحو نجاح أكيد في المستقبل .

ومن ناحية أخرى نجد أنه لنجاح هذا التعاون المشترك ، لابد من توافر النية الصادقة والجدية اللازمة مع التنسيق على المستوى العربي أولاً ، وبالشكل الذي يجعل التكامل أو التناسق بين الكتلتين العربية والأوروبية أكثر جاذبية من أى كتلة أخرى في العالم ، كما يجعل أوروبا تقبل بجدية وحماس نحو التعامل مع الكتلة العربية الجديدة .

ولاشك في أن الأمين العام الجديد للجامعة العربية سي بذل أقصى جهده

لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية من أجل تحقيق القدر المتيقن من التعاون العربي الأوربي ، الذى من المنتظر أن تظهر آثاره الإيجابية بعد عام ١٩٩٣ عندما يكتمل الشكل العام للسوق الأوربية الموحدة . ولعل نجاح النموذج الأوربي يشجع على قيام الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة بالاحتذاء بكثير من الخطوات التكاملية ، التى اتخذتها الدول الأوربية الاثنى عشرة وأهمها إزالة القوارق والعقبات المالية والتجارية والجمركية والفردية بينها ، ليصبح التكامل حقيقة .. ولا يغرب عن البال أن هذه الخطوات كافة قد اتخذت فى نطاق سياسة السوق الحرة ، حيث ثبت للدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا ذات الحكومة الاشتراكية وبريطانيا من قبلها أن النجاح الحقيقى فى التنمية ، يرجع فى الأساس إلى استثمارات وابتكارات ومبادرات وجهود القطاع الخاص ، وأن القطاع العام إذا ترك دون إشراف جاد حقيقى وإدارة فنية حديثة ومتخصصة - وهى أمور شبه مستحيل توافرها فى الدول النامية - لكفيل بتكبير أى حركة وإعاقة أى تقدم وخلق أى حماس حيث أن الشعور العام داخل هذا القطاع أن المال العام لا صاحب له وبالتالي فهو مباح نهيه .

أما عن الجانب السياسى فإننا نجد هناك أوجه شبه بين الجماعة الأوربية والجامعة العربية فالجامعة الأوربية تأمل فى تحقيق الوحدة السياسية بينها لكنها تعلم أنها من الأمانى البعيدة ، وترضى حالياً بأن تعتبر أنه لنجاح هائل أن تتوصل إلى وحدة اقتصادية حقيقية ، ومع العلاقات المتزايدة الوثوق ، خاصة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبنيلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورج) فإنه يمكن إضافة بعد سياسى يمكن أن يتفاعل مع الواقع الاقتصادى الناجح لتحقيق أمل الوحدة البعيد فى المستقبل .

وبالمثل نرى في الجامعة العربية أنه برغم أن أمل الوحدة بين الدول العربية الواحدة والعشرين يجيش في وجدان كل فرد فيها ، فإن واقع الحال يجعل تحقيق ذلك أمراً بعيد المنال أيضاً ، حيث أن هناك خطوات كثيرة لابد من اتخاذها والسير بها على الطريق لتفسيح المجال أمام تحقيق الوحدة ، وعلى رأس هذه الخطوات تحقيق التكامل الاقتصادي أسوة بالجامعة الأوروبية حتى يصبح البعد السياسي أقرب منالاً وأسهل تفاعلاً مع واقع الحال العربي .

أن طريق التعاون الاقتصادي المتكامل ثم الوحدة الاقتصادية لطريق شاق وطويل ، ولكن الأمين العام الجديد للجامعة العربية لديه من الصبر والمثابرة القدر الكبير ، كما يتمتع بالرؤى الثاقبة والنظرة المستقبلية والعلاقات الطيبة التي تجعله الشخصية العربية المؤهلة للسير في هذا الطريق بالسرعة والفاعلية اللازمين .

بوادر ديموقراطية حقيقة في أفريقيا

بانتهاى عهد الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا فى بداية الستينات بدأت رياح الاستقلال تهب على القارة ومعها الكثير من التغيير ، ولكن كانت الظاهرة المشتركة لدى جميع الدول الأفريقية التى استقلت ، هى الاتجاه إلى اختيار أو انتخاب قائد أو زعيم للمرة الأولى والأخيرة ، حيث يبقى هذا الزعيم على رأس نظام حكم استبدادى باسم وحدة الأمة وخشية التشرذم القبلى ، ولا يتغير هذا النظام الأوتقراطى إلا إذا تحده الجيش بانقلاب عسكرى يطيح ربما بأفراد النظام القديم ، ولكن الجيش يبقى على الحكم الفردى ويزيده ترسيخاً بتحويله إلى ديكتاتورية عسكرية .

وسواء كان الحاكم الفرد عسكرياً أو مدنيا فإنه فى صبيحة الاستقلال ، وفى ظل الحرب الباردة المستعرة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، نرى نظم الحكم فى أفريقيا تميل نحو الاشتراكية والاقتصاد الماركسى إما التجاءً إلى بديل عن الاستعمار القديم أو اقتناعاً بضرورة تجربة الأيديولوجية الجديدة التى قد يكون عن طريقها الخلاص من التأخر العلمى ، والانهيار الاقتصادى والفراغ الإدارى .

وانتهى هذا التحول الديكتاتورى العسكرى الماركسى فى معظم نماذجه إلى الاعتراف على الحزب الواحد فى الدولة ، يستمد منه الحاكم الفرد شرعية خلقها هو بيديه ، ولم يكن لشعبه اختيار أو خيار .. ولكن باسم وحدة الشعب والوطن لابد أن يلتف الشعب رغم أنفه حول ما يقرره له حاكمه من أجهزة سياسية لاهم لها إلا التسييح بحمد وخصال وعظمة هذا

الزعيم ، أو المعلم أو القائد أو الفيلسوف ، الذى لم تنجب مثله الآفاق من قبل !! وبدأت هذه الدول فى الاتزلاق نحو صراعات أيديولوجية لا عائد من ورائها إلا أن تتحول إلى ضحايا للصراع الدائر فى الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى وحلفائهما - وبدأت تتأثر موارد تلك الدول وقدراتها الاقتصادية فأصبحت تعاني - وخاصة بعد موجة سياسة التأميمات لما ينفع ولا ينفع - من جمود فى التنمية وعجز متزايد فى الإنتاج الزراعى والصناعى ، وبالتالي نقص شديد فى احتياجات المعيشة الضرورية وظهور شبح المجاعات ، وزيادة رهيبة فى القروض استتبعها تراكم الديون وعدم القدرة على السداد .. وقد صاحب كل ذلك كم من الفساد واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع الناتج عن الاستئثار بالسلطة واحتكارها ، مع غياب أى لون من المعارضة واعتبار الرأى الآخر خيانة تستحق الموت أو النفى أو السجن ، وتستحق . التكيل بأى حق من حقوق الإنسان .

ولكن عندما تفشل النظم الديكتاتورية فى إشباع الاحتياجات الأساسية للمعيشة وعندما تصبح النقود . غير ذات قيمة شرائية ، ويختفى الطعام من الأسواق ، وعندما لا يجد المرء ما يستحق أن يحافظ عليه أو يدافع عنه ، هنا نرى الحاكم الديكتاتور ينظر حوله فى ذعر عن حل للموقف ، وهنا تختلف ردود الفعل لدى هؤلاء الزعماء الأفاضل ، فبعضهم من يكتفى بالانزواء بإرادته عن خشية المسرح بحجة السن ويبقى على نظام الحكم الذى ابتدعه باختياره أحد تلاميذه ليخلفه فى الحكم .. ويبدو أمام الشعب كأنه قام بالتغيير المطلوب ، ومثال على ذلك معلم جوليوس نيريرى فى تنزانيا ، ومنهم من أضاف إلى ذلك القيام بانتخابات تحت إشرافه حتى تأخذ صبغة ديمقراطية ، ومثال على ذلك ليبولد سيدار سنجور الذى رشح عبده ضيوف ليخلفه وتم بالفعل انتخابه .

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتواري الإيديولوجيات وانزواء الشيوعية والماركسية ، وبتزايد الضغط الدولى الناتج عن اتجاه رياح التغيير فى العالم نحو الديمقراطية والاقتصاد الحر واحترام حقوق الإنسان ، لم يبق أمام الحاكم الديكتاتورى الأفريقى إلا أن يحنى رأسه للعاصفة ويتجاوب مع رياح التغيير ويقبل التعددية الحزبية واقتصاديات السوق إلخ .. إلخ أو أن يقاوم حتى الرمق الأخير أو أن يهرب من الساحة مكتفيا بسلامته الشخصية وسلامة أمواله التى سبق أن أودعها فى الخارج ، ومن الذين هربوا بجلودهم يبعون السلامة بعد حرب أهلية مزقت بلادهم ، جكونى عريضى فى تشاد ، وسياد بىرى فى الصومال ، ومانجستو هايلى مريم فى أثيوبيا .. أما الباشجويش صمويل دو فقد قاوم حتى النفس الأخير فى ليبيريا مثله فى ذلك مثل شاوشيسكو فى رومانيا .

ولا نزال نرى حتى الآن حكاما فى أفريقيا يرفضون قبول التغيير إلى الديمقراطية مثل الرئيس اليميني موبوتوسي سى سيكو فى زائير ، الذى يخادع ويرaug حتى الآن قوى التغيير العنيفة فى بلده رغم أعمال النهب والسلب التى عمت البلاد ، ولا يزال يأمل فى أن يسيطر على الموقف ، كما كان يسيطر عليه طوال الستة والعشرين عاما الماضية ، كما لا يزال غير قادر على أن يعي أنه فقد ليس التأييد الداخلى فقط بل التأييد الخارجى من أقرب أصدقائه من الدول ، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا ، وكان من الواجب عليه أن يفهم أن يوم الرحيل قد حل .

مثل آخر على المقاومة والعناد فى ترك منصبه مع رفضه للأوضاع الجديدة التى يطالب بها شعبه من حرية وتعددية وقضاء على الاشتراكية التى يفرضها بالقوة ، نجده فى رئيس مدغشقر اليسارى الكولونيل ديدير رانسيراكا .

وإذا استثنينا السودان من محاولتين قصيرتى العمر فى الماضى فى إقرار الديمقراطية على أنقاض الحكم العسكرى الديكتاتورى ، فإننا نجد

ما حدث في زامبيا وبموافقة وقبول ديكتاتورها السابق كينيث كاوندرا ،
الذى سقط في أول انتخابات حرة مباشرة تجرى في البلاد يوم السبت ٢
نوفمبر وذلك منذ حصولها على الاستقلال من بريطانيا عام ١٩٦٤ ..
ما حدث هذا في زامبيا يعد بكل المقاييس الأفريقية صفحة جديدة في
استقلال أفريقيا ، وأن فترة العقود الثلاثة الماضية قد انتهت .

أما الصفحة القديمة في استقلال أفريقيا فقد وصفها قس جنوب أفريقيا
ديزموند توتو بقوله : « إنها فترة كانت تعاني أفريقيا فيها من حريات أقل
مما كانت تتمتع به أثناء فترة الاستعمار » ولا شك أن هذا الوصف يعد سبة
في جبين الحكام الوطنيين الأفارقة .

وسيدخل ، الرئيس السابق كينيث كاوندرا - الذى خسر أمام منافسه
في الانتخابات فريدريك شيلوبا رئيس مؤتمر اتحادات نقابات زامبيا
التاريخ باعتباره الزعيم والديكتاتور الذى حكم زامبيا لمدة ٢٧ عاما ،
طبق فيها كل الأفكار الاشتراكية والوسائل الشمولية انتهت بإفلاسها ،
وبتخلفها بعد أن كانت لديها مقومات التقدم أثناء الاستعمار البريطانى .
ولكن سيدخل التاريخ أيضاً بأنه أول زعيم أفريقى قاطبة يسمح بالتعددية
الحزبية ، ويسمح بعد عام واحد من ذلك بإجراء انتخابات حرة منزهة عن
الهوى ، أو التدخل وتحت إشراف فريق من المراقبين الدوليين من
الكومنويلث ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومن السويد ومن الرئيس
الأمريكى السابق جيمى كارتر انتهت بفوز حزب الائتلاف المعارض -
بزعامة شيلوبا - بنسبة ٧٩ ٪ من مقاعد البرلمان المائة والخمسين ، مقابل
٢١ ٪ لحزب كاوندرا (حزب الاتحاد الوطنى للاستقلال) .

وهكذا برزغت بوادر ثقافة سياسية جديدة في أفريقيا لها مصداقيتها !!!
فهل ستتاح لها فرص الانتشار سلميا كما حدث في زامبيا ؟..

رياح الديمقراطية في جنوب أفريقيا ..

شاهد العالم في السنوات الثلاث الماضية زحفاً كبيراً للديموقراطية . فقد سقط العديد من الحكومات الاستبدادية ، كما فتح العديد من النظم الشمولية أبوابه للمعارضة السياسية ، وبعد صمت طويل فرض على الشعوب بدأت هذه تشعر بحريتها في الكلام وفي الإعراب عن أفكارها وأرائها ، وأخذت تحتفل بهذا المد الديموقراطي كمقدمة أساسية لتناول مشكلاتها بالعلاج والحل المبنين على النقاش الحر وقرار الأغلبية المبنى على المصلحة العامة للمجتمع وليس لفرد أو فئة مميزة فيه .

فماذا عن جنوب أفريقيا التي تتعرض منذ تولى الرئيس دى كليرك الحكم بعد انتخابات سبتمبر ١٩٨٩ لرياح الديمقراطية ، والتغيير الجذرى في هيكل الدولة العنصرية ؟

لقد تقدم الحزب الوطنى برئاسة دى كليرك بخطة لسنوات خمس حتى الانتخابات التالية في عام ١٩٩٤ لإزالة الفصل العنصرى من جنوب أفريقيا (APARTHEID) وإلغاء القوانين المنظمة لتلك الفلسفة العنصرية المبنية على فكرة أن كل سلالة من الأجناس البشرية لها قدرها الخاص بها والموضوع لها ، وأن لها ثقافتها المقصورة عليها والتي تبدع في أعمالها ومن خلالها للعالم ، ولهذا يجب استمرار الفصل بين هذه الأجناس حتى تتاح لها فرصة التطور والتنمية في هذا النطاق ، وأن السماح لهذه الأجناس بالاختلاط والامتزاج سيلوث نقاء ثقافتها الخاصة بها الذى قد يودى في النهاية إلى القضاء على هذه الثقافة ، وتذهب هذه الفلسفة في الفصل

العنصرى إلى أبعد من فصل الجنس الأبيض عن الجنس الأسود ، بل تتعداه إلى ضرورة الفصل بين الأجناس السوداء المختلفة الثقافة حتى تحتفظ بنقاء هذه الثقافة بعيدة عن تلوث الاختلاط والاندماج ، وبالمثل يجب فصل الجنس الأبيض الافريكاتر الأصل عن الجنس الأبيض البريطانى الأصل ، حتى يحتفظ الأول بنقاؤه ويبعد عن تلوئه بالثقافة الإنجليزية ولغتها !!

وبمقتضى الخطة الخمسية ذاتها تجرى المفاوضات بين جميع الأجناس المكونة لشعب جنوب أفريقيا سواء السوداء منها أو البيضاء أو الآسيوية لوضع دستور جديد للدولة يلغى سياسة « الآبارتيد » ويضع هيكلًا ديموقراطية للدولة يحترم الأغلبية ويعطى للأقليات بعض الحرية فى تصرف شئونها ، وهكذا بدأ دى كليرك عملية « إعادة البناء » ، و « المصارحة » أى البيرىسترويكا ، والجلالزونست الخاصة بجنوب أفريقيا ، بعيداً عن تجربة جوربا تشوف فى الاتحاد السوفيتى ، وإذا كانت هذه ملامح متشابهة للتجربتين فهى فى التوقيت المتقارب لها لوقوعها تحت تأثير رياح التغيير التى هبت على العالم فى نهاية الثمانينات ، أما الفروق بين التجربتين فكبيرة ، ولعل أهم فارق أن التجربة السوفيتية أدت إلى تفكك الاتحاد بينما المتوقع من تجربة جنوب أفريقيا أن يزداد الاتحاد والالتحام بين الأجناس المختلفة المكونة لهذه الدولة . فمن نتائج التجربة التى بدأها دى كليرك منذ عامين ، أنه سار فى عملية الإصلاح بخطى سريعة بإلغاء قوانين الفصل العنصرى والافراج عن المسجونين السياسيين وعلى رأسهم الزعيم نيلسون منديلا ، وإعادة السماح لمنظمة المؤتمر الوطنى بمزاولة نشاطها السياسى الذى كان محظوراً وهى تعد أهم وأكثر المنظمات وزناً وثقلًا فى البلاد ، يليها حزب الحرية (إنكاتا) المعتدل الذى يمثل ستة ملايين من قبائل الزولو فى جنوب أفريقيا .

وقد ترتب على هذه الخطوات الإصلاحية أن خفت حدة المقاطعة الاقتصادية العالمية لجنوب أفريقيا ، وبدأ الاقتصاد يستعيد توازنه بعض الشيء برغم الركود العالمى والداخلى اللذين كانت تعاني من آثارهما الدولة .

ومنذ بدأت المباحثات التمهيدية فى نهاية شهر ديسمبر الماضى بين الجماعات السياسية المختلفة المشتركة فى مفاوضات بناء دولة ديمقراطية جديدة ، وما هو متوقع من استئناف هذه المباحثات فى نهاية شهر فبراير ، أن يترتب على هذا التطور الإيجابى أن يتجه الرأى نحو تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة من هذه الجماعات ربما فى نهاية هذا العام ١٩٩٢ . وهذا سيتيح لأول مرة فى تاريخ جنوب أفريقيا أن تشارك جماعات السود والآسيويين فى الحكم ، فهل إذا تحقّق هذا يعد نهاية للرئيس دى كليرك كنظيره جورباتشوف ، الذى جرفته خطواته الإصلاحية بعد ارتفاع مدها إلى الحد الذى أنهى دوره كمصلح لشيء ميت بدلاً من الدور الذى كانت الأحداث تنتظره منه أى دور المنشئ والمبدع لبنيان جديد ؟ الشيء الأكيد حتى الآن هو أن مواصلة عملية المفاوضات الدستورية بين الجماعات المختلفة سيخلق قوة دفع كفيلة بتخطى حكومة دى كليرك الحالية رغم محاولاته الراهنة للسيطرة على عملية التحول الانتقالية ، ورغم محاولته استباق فكرة تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة بإبداء استعداداته للتفاوض على المشاركة فى السلطة وعلى صياغة مشروع ميثاق سياسى جديد للدولة ، وتختلف أفكار دى كليرك عن أفكار منظمة المؤتمر الوطنى أيضاً عند التحدث عن الفترة الانتقالية ، فهو يقترح أن تكون مدتها عشر سنوات بينما المنظمة تقترح عاماً ونصف العام ، ويختلف الطرفان كذلك فيما يتعلق بالحقوق السياسية ، فالمنظمة تصر على أن تجرى انتخابات الممثلين الذين سيضعون الدستور الجديد على أساس أن لكل فرد صوتاً فى

الانتخابات ، بينما يعارض دى كليرك هذا الرأى ويرى أن هذا سيؤدى إلى سيطرة المنظمة على المجلس الذى سيضع الدستور ، وبالتالي ستمكن من فرض شروطها على باقى الجماعات العرقية الأخرى الأسود منها والأبيض .

وهكذا فبقدر ما يتمكن دى كليرك من إطالة عمر الحكومة المشتركة المؤقتة المزمع تشكيلها فى المستقبل القريب ، سيبقى دى كليرك فى الحكم ، وسيعاونه فى هذا المجال الكثير من القوى السياسية الأخرى التى تحشى سيطرة منظمة المؤتمر الوطنى وترى فيها خطراً على مصالحها وعلى رأسها حزب الإنكاتا لجماعة قبائل الزولو الضخمة غير المتطرفة .

من هذا الصراع يتبين أن رياح الديمقراطية تهب بقوة على جنوب أفريقيا لتخلع بقايا ورواسب العنصرية وتعيد بناء صرح ديموقراطى لدولة جديدة فى جنوب أفريقيا تزداد اتحاداً وقوة عكس ما فعلته رياح الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى التى أدت إلى تفككه وانهاره . بل إن هذا الصرح القوى الجديد سيضم إليه الشظايا التى خرجت منه فى الماضى وهى التى تعرف بمواطن السود المستقلة ، كترانسكاى وغيرها ، وما يعطى التغيير الديموقراطى فى جنوب أفريقيا فرصاً كبيرة للنجاح هو أن اقتصادها رغم ما تمر به من صعوبات فإن القدرات التمويلية والإدارية والتكنولوجية قائمة وقادرة على التطور السريع لإعادة الازدهار الاقتصادى مرة أخرى ، خاصة أن حكومة دى كليرك بالاتفاق مع منظمة المؤتمر الوطنى وضعا خطة للتنمية واسعة النطاق لتنمية منطقة الجنوب الأفريقى تكون جنوب أفريقيا فيه بمثابة القلب النابض ، والمحرك اللازم لإنعاش دول المنطقة بأكملها فى نطاق هذه الخطة القرية الشبه بمشروع مارشال التى تتمتع بتأييد كبير من الدول الغربية الغنية التى ترى فى جنوب أفريقيا القدرة على تحقيق تنمية المنطقة .

وهذا التفكير المتسق إذا نفذ سيؤدى إلى الكثير من الاستمرارية في مؤسسات الدولة ، وسيزيد من ترسيخ أركانها في نطاق ديمقراطى ، وفي جو من التعاون بين الأجناس المختلفة التى يتكون منها شعب جنوب أفريقيا .

من كل هذا يتبين أن عام ١٩٩٢ سيكون عاماً حاسماً في سير خطوات الإصلاح الديمقراطى ، وسواء أتم الاتفاق على تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة بين الأطراف المتفاوضة أم لا ، فإن أمام دى كليرك فسحة من الوقت حتى خريف عام ١٩٩٤ - موعد إجراء الانتخابات العامة التالية - لا بد له من الانتهاء خلالها من خطته الخمسية في الإصلاح الدستورى ، وكذلك الانتهاء من حل المشاكل القائمة بين الجماعات المختلفة حول نظرتها في المشاركة في الحكم وآليات تنفيذ ذلك بالشكل الذى يضمن لكل منها نصيباً يتناسب ووزنها في ذلك المجتمع .

وليس بمستبعد إذا حدث تغيير في التركيب الهيكلى للحزب الوطنى الذى يرأسه دى كليرك وجل أعضائه من البيض وسمح لانضمام أعداد كبيرة من السود والملونين والآسيويين ، أو إذا أمكن أن يتم ائتلاف بين هذا الحزب وبعض الجماعات من غير منظمة المؤتمر الوطنى ، أن تتاح للبيض وعلى رأسهم دى كليرك المشاركة في الحكم بشكل فعال ، وإلا فإن عملية الديمقراطية المبنية على الأغلبية ستؤدى في النهاية إلى اختفاء دى كليرك من على المسرح السياسى نتيجة للإصلاحات التى قام بها هو شخصياً وحزبه .

الديموقراطية الحائرة في الجزائر !!

بعد ثلاث سنوات من الديموقراطية في الجزائر بدأ الديموقراطيون أنفسهم - بعد تقدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات شهر ديسمبر الماضى وقرب توليها السلطة في الجزائر - يكفرون بالديموقراطية ، وقلب العديد من المرشحين الليبراليين مواقفهم التي كانوا يشيرون بها بين الناخبين ، وأخذوا يطالبون الحكومة أن تعطل الانتخابات التي فاز فيها المرشحون الإسلاميون بأغلبية كبيرة ، بل بلغ الحد بالبعض منهم إلى التصريح جهاراً بأنهم يفضلون تولى الجيش السلطة بدلا من جبهة الإنقاذ .

وأصبح الموقف كما لو أن تجربة الديموقراطية في الجزائر ، وهي الأولى من نوعها في دول شمال أفريقيا - تعد المسؤل الحقيقي عن تردى الأوضاع في الجزائر ووصولها إلى حد هاوية الحرب الأهلية .

وباستقالة الرئيس الشاذلى بن جديد بعد ١٣ عاماً في الحكم ، وتولى « مجلس الدولة الجديد » صلاحيات رئيس الجمهورية كافة ، نجح الجيش بعد نزوله إلى شوارع عاصمة الجزائر في ملء الفراغ الدستوري الذي كان قد ترتب على استقالة رئيس الجمهورية ، كما يكون الجيش أيضاً قد نجح في تعطيل الانتخابات بإلغاء الانتخابات التكميلية ويكون بهذا قد سد الباب أمام فرص تولى الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحكم بالأسلوب الديموقراطى .. وترتب على ذلك موقف درامى ملئ بالمتناقضات حيث إن إلغاء الانتخابات الديموقراطية غدا إجراء شاذاً للحفاظ على الديموقراطية من الإسلاميين الذين كانوا يتوعدون المعارضين ، ويفصحون عن نواياهم

في إرساء نظام حكم ديكتاتوري ديني (ثيوقراطي) على نسق الحكم القائم في إيران ، ودليل صحة هذا الاتجاه من الإسلاميين الجزائريين هو تردى العلاقات الدبلوماسية بشكل خطير بين إيران والجزائر فور قفل الباب أمام فرص تولى جبهة الإنقاذ للحكم في الجزائر .

وخطورة الموقف الذي يهدد بوحدة وتماسك الشعب الجزائري أن أى اتجاه تسير فيه الجزائر محفوفاً إما بمخاطر الحرب الأهلية خاصة إذا انقسم الجيش على نفسه ، وإما بترسيخ الديكتاتورية العسكرية بدلا من الديكتاتورية الدينية .. ومن ثم التخلص من الديمقراطية التي كان يسعى بن جديد إلى جعلها نموذجاً تحتذى به جيران الجزائر من دول الشمال الأفريقي .

ولعل المحذور الذي وقع فيه الشاذلى بن جديد عندما بدأ أولى خطواته في الديمقراطية عام ١٩٨٩ ، أن سمح لجبهة الإنقاذ وهى جماعة دينية أن تتقدم كحزب سياسى يسعى إلى السلطة والحكم ببرنامج ديني متطرف إلى حد اتهام الديمقراطية بالكفر والاحاد في نفس الوقت الذي يسعى هذا الحزب للوصول عن طريقها للحكم لتكون أولى ضحاياه .

وبالتالى كان من المتوقع إذا نجحت جبهة الإنقاذ في ثوبها السياسى هذا فى الحصول عن طريق الانتخابات على أغلبية الثلثين فى المجلس النيابى ، لتمكنت من تغيير الدستور الذى نجح بن جديد فى وضعه بلامحه الديمقراطية بدستور يقنن آخر كل ما تدعو إليه جبهة الإنقاذ ، من احتكار رجال الدين للحكم وتشبيث دعائم التطرف من الإسلاميين ، والتخلص من معارضيهم كما هو الحال فى إيران .

والتناقض الآخر فى الموقف هو أنه عندما ذهب الجزائريون لصناديق الاقتراع ، كان يدور فى ذهنهم التخلص من جبهة التحرير الجزائرية التى رسخت على صدورهم طيلة ثلاثين عاماً من الفساد وعدم الكفاية

الاقتصادية والإدارية التي أودت بثروات الجزائر ، وجعلتها من الدول المدينة رغم ما تتمتع به من ثروات طبيعية كبيرة ، ولكن فوجئ المقتنعون في نفس الوقت أنهم إذا أدلوا بأصواتهم في الانتخابات التكميلية ، ضد جبهة التحرير الجزائرية فستتمكن جبهة الإنقاذ بما حصلت عليه من أغلبية كبيرة في الانتخابات الأولية وربما هو متوقع أن تحصل عليه من مقاعد في الانتخابات التكميلية ، أن تحصل على أغلبية الثلثين ، ومن ثم يبدو الموقف كما لو إن الناخبين لا يصوتون فقط على التخلص من حزب فاسد بحزب آخر ، ولكن كمن يصوت على تغيير طبيعة الدولة وهيكلها ، وهو مالا تفكر فيه أو تسعى إليه أغلبية الناخبين ، ويؤيد هذا التحليل أن ٤٠ ٪ من الناخبين امتنعوا عن الإدلاء بأصواتهم ، وأن من أدلى بأصواته لصالح جبهة الإنقاذ ٣,٢ مليون ، وأن من أدلى بأصواته لصالح جبهة التحرير ١,٦ مليون وذلك كله من مجموع ١٣ مليون جزائري يتمتعون بحق الانتخاب ، ولكن تخطيط الدوائر الانتخابية هو الذي أدى إلى حد كبير إلى حصول جبهة الإنقاذ على ١٨٨ مقعداً مقابل ١٦ مقعداً لجبهة التحرير ، أما باقى الأصوات فقد أُلغيت أو زيفت أو صوتت لصالح الأحزاب الأخرى ، وكان لوجود جبهة الإنقاذ في المجالس المحلية والبلدية تأثير كبير في تغيير وإلغاء أصوات معارضيها .

المعروف أنه إذا قام الشعب في بلد ما بتغيير نظام ديكتاتورى مبنى على الحزب الواحد ، فالمتوقع أن يكون التغيير إلى نظام ديمقراطى يتخلص من النظام السابق مثل ما حدث في عدد من دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الأفريقية . ولكن الخطورة تكمن على الدولة وعلى هذا الشعب إذا كانت نتيجة تغيير نظام ديكتاتورى أن يحل محله نظام ديكتاتورى آخر أكثر ضراوة وأشد تطرفاً واصراراً على تغيير طبيعة الدولة وإعادتها إلى عصور الظلام .

ويستشف من الأحداث السريعة الجارية في الجزائر أن الديكتاتورية العسكرية كانت تخطط منذ عام ١٩٨٩ ومع المد الإسلامي المتطرف - بسبب الصعوبات الاقتصادية وفشل جبهة التحرير في حل مشاكل الجزائر - في استخدام الديمقراطية للتخلص من الديكتاتورية الدينية التي ازداد تهديدها لنفوذ الجيش وجبهة تحريره ، هذا في ذات الوقت الذي كانت جبهة الإنقاذ تخطط في استخدام نفس هذه الديمقراطية والتعلق بها تكتيكياً للتخلص من الديكتاتورية العسكرية ومن الديمقراطية معاً . واستخدم الجيش للديموقراطية لم يكن عن اقتناع ولكن عن سوء تقدير في مدى كراهية الشعب لجبهة التحرير ، إذ كان الجيش على ما يبدو يظن أنه باستخدام الديمقراطية ، يمكن أن يستأنس جبهة الإنقاذ ، ويسمح لها بعدد من المقاعد في المجلس ، كما حدث في الأردن تجربتها على العمل في الضوء وفي إطار الشرعية الدستورية دون تخريب ودون تأثير كبير في نفس الوقت في أعمال المجلس ، ولكن عندما حصلت جبهة الإنقاذ على الأغلبية الكبيرة من مقاعد المجلس أسقط في يدي المؤسسة العسكرية ، ولم يكن لها من بديل إلا الكشف عن وجهها الحقيقي قبل قوات الآوان ، وهو ما فعلته بنزول قواتها مباشرة إلى شوارع العاصمة معلنة وقوع انقلاب عسكري جديد من نفس العسكريين المتولين السلطة منذ استقلال الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٢ ، والغرض من هذا الانقلاب ليس فقط التخلص من عدد من العسكريين الذين ثبت ضعفهم وقصر نظرهم كالرئيس الشاذلي بن جديد ، بل التخلص بالدرجة الأولى من قوة جبهة الإنقاذ وخطر الديمقراطية التي لم تنجح في تغطية وخدمة مخططات المؤسسة العسكرية على الوجه الذي كان مأمولاً منها .

ويبدو من سير الأحداث الجارية أيضاً أن الشعب سيصبح أمام خيارين ديكتاتوريين يستخدمان الديمقراطية مطية مؤقتة لحين التخلص إحداها من

الأخرى ، ويبدو أن الجيش سيعمل على الإبقاء على النظام الدستوري ، وربما يجرى تعديلات على قانون الانتخابات ليقضى على خطر جبهة الإنقاذ كحزب سياسى له مؤيدوه فى عدد من الدوائر الانتخابية ، أو يحظر على أى جماعة دينية من ممارسة أى نشاط سياسى بحيث يضع الشعب أمام موقف يؤمن فيه بأن « الشيطان الذى يعرفه أحسن من الشيطان الذى لا يعرفه » ويكون الجيش بهذا قد عالج ولو مؤقتا الموقف المترتب على كراهية الشعب الجزائرى لجبهة التحرير ، وفتح الباب أمام اجتهادات جديدة سواء من جانب جبهة التحرير الجزائرية نفسها أو من جانب أى قوى سياسية أخرى على الساحة دون جبهة الإنقاذ ، وإذا كان هذا التقدير هو الأقرب إلى الصحة فإن ما يشوبه من ضعف هو أنه مادام قد بقى الفقر والعوز منتشرين بين أفراد الشعب الجزائرى فإن جبهة الإنقاذ هى الحركة الوحيدة التى تخدمها هذه الظروف لتنشط بين هؤلاء المعذيين فى الأرض ، وما دامت تستخدم الدين وسيلة مفرضة فى الإقناع .

أما الضحية فى كل هذا فهى الديموقراطية الحائرة بينهما فى الجزائر !!

التطرف يبحث عن بديل بعد الجزائر ..!!

بعد أحداث الجزائر الدامية بين المتطرفين الإسلاميين الذين يسيطرون على جبهة الإنقاذ الجزائرية وبين الحكومة وتدخل الجيش في يناير الماضي ، وما ترتب عليه من إلغاء الانتخابات وصدر حكم من المحكمة بحل جبهة الإنقاذ ، أصبح الطريق مقفولاً أمام المتطرفين الذين يريدون تطبيق أفكارهم العنيفة وإصاق صفة الإسلام عليها ، وكانت الضحية في كل هذه التجربة الديمقراطية التي كان المثقفون يأملون في نجاحها لتصبح نموذجاً يحتذى به في العالم العربي ، وهي التجربة التي لم يكن يرتاح لها كل من جبهة التحرير الجزائرية وجبهة الإنقاذ الجزائرية ذوى الميول والاتجاهات الديكتاتورية .

وهذا تحول التحدى إلى اختبار في مدى قوة طرفي النزاع في إقناع عامة الشعب في قدرة كل منها : الأول ، وهو الجيش على حل مشاكل الشعب الاقتصادية ومعاناته اليومية ، والثاني ، وهي جبهة الإنقاذ في تأكيد أن المال الأخير في الجنة وأن متاع الدنيا قصير .. وإبراز النزاع في صورة تحدى الجيش للإسلام .

وفي كل الأمثلة السابقة التي حدثت في العالم العربي ، نجد أنه عندما تحدى المتطرفون السلطة الشرعية واستخدموا العنف والقوة قوبلوا بنفس القوة والعنف للتخلص من خطر الفتنة والإرهاب والفوضى التي يثيرها أولئك المتطرفون ، فكانت نهايتهم في سوريا عام ١٩٨٢ ، وفي العراق قبيل حرب تحرير الكويت عندما اكتشف صدام حسين في حربه ضد

أمريكا أنه يمكنه استخدام الإسلام كسلاح سياسى ، بمثل ما يستخدمه هؤلاء المتطرفون . أما تونس والمغرب فكانتا واقعيتين تحت تأثير التطورات الجارية فى الجزائر ، ومن هنا كان حذرهما فى عدم ترك الأمور تتطور إلى حافة الهاوية كما تطورت فى الجزائر .

أما فى الأردن فإن اشتراك الجماعات الإسلامية فى الحكم كشف النقاب عن الكثير من ضعفهم وعجزهم السياسى عن مجابهة الواقع اليومى الاقتصادى والسياسى ، الأمر الذى جعل مريديهم ومؤيديهم ينفذون من حولهم ، ولعل هذا كان من أسباب معارضة بعض عناصرهم المشتركة فى الحكم لموقف الحكومة المؤبد لمؤتمر مدريد واستمرار عملية السلام .. كمحاولة لاسترداد بعض التأيد ، وربما ما حدث فى الأردن من فشل للجماعات الإسلامية جعل البعض يأمل فى أن تتاح ذات الفرصة للمتطرفين فى الجزائر ، حيث إن الكثير من المثقفين فى العالم العربى كانت لديهم القناعة بأن جبهة الانقاذ الجزائرية كان مصيرها الفشل إذا أتيحت لها فرصة إدارة دفعة الحكم فى البلاد بمقتضى شعاراتها وإصرارها على عدم الاعتراف بأى شىء كائن فى الدولة لا يتمشى مع هذه الشعارات الجوفاء ، وبالتالي كان من المتوقع أن ينفذ عنها نتيجة ذلك معظم أفراد الشعب الجزائرى الذى يعانى من قسوة العيش والفقر والبطالة وفقدان الأمل بعد أن يتبين له أن جبهة الانقاذ ليست هى الجهة القادرة على تقديم الحل ، وأن استخدام الدين شعارا ليس كافياً لإدارة شئون الدولة ، خاصة الشئون الاقتصادية منها التى تستخدمها الجبهة بإسراف زائد فى شعاراتها .

وحتى النموذج القائم حالياً فى إيران لا يغرى أى دولة إسلامية عربية كانت أو غير عربية على اتباع هذا النموذج وذلك لدليل واضح على فشل حكم رجال الدين للدولة وبعد توليهم السلطة فى إيران لمدة ثلاث عشرة

سنة متصلة لم يخرجوا إيران من مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل زادوها تعقيداً وتأخراً .

ومصادقاً لهذا القول أنه أثناء الاحتفالات التي قام بها آيات الله من أول إلى ١١ فبراير الماضى بمناسبة مرور ثلاثة عشر عاماً على عودة الخومينى لإيران وسقوط الشاه وبرغم المبالغة الواضحة لهذه الاحتفالات فقد قام الطلبة والعمال - وهما العمود الفقري المؤيد للحكومة الإسلامية في إيران - بإضرابات ومظاهرات عديدة في المدن وفي المصانع والجامعات ومعامل تكرير البترول يحملون الشعارات التي تنادى بسقوط الحكومة الإسلامية ، ولعل أخطرها هو : « إذا كان رجال الدين أحراراً في تقرير مستقبلهم فلماذا يحرم الطلبة والعمال من الاشتراك في تقرير مصيرهم » . ومع عدم احتمال قيام معارضة منظمة ضد حكم رجال الدين في الوقت الحاضر ، إلا أن قيام مثل هذه المظاهرات والإضرابات التي تطالب بزيادة الأجور ومزيد من تسامح النظام وحرية الرأي والمشاركة في الحياة الاقتصادية والأمور الأخرى ، التي تهم أفراد الشعب ، تؤكد زيادة المعارضة والرفض لتعمد النظام الإفقار المالى والسياسى لعامة الشعب وخاصة الطبقة الوسطى في الوقت الذى يتمتع فيه فريق صغير من التجار مع رجال الدين ، وخاصة الرسميين منهم بكل متاع ومباهج الحياة . لاشك أن هذا النموذج للحكومة الإسلامية لا يغرى أحداً بأن يتبعه خاصة وأن هذا النموذج قد أبرز الكراهية العامة للخط المتشدد للمتطرفين ونظرياتهم البدائية عن عالم « اشتراكى إسلامى مثالى » . ومعارضة حتى مؤيديهم لهذا الخطل الجاهل .

فماذا وقد أغلق الباب أمام التطرف لينفذ إلى الجزائر ثم باقى دول شمال أفريقيا ؟ أن محاولات التطرف الولوج من أى ثغرة لنشر القلاقل والاضرابات والفتن نجدها تستمر رغم ذلك ، ففي السودان وجد الأرض

ممهدة ليستغل رجال الانقلاب العسكرى الحاكم الذين يبحثون عن مؤيد لهم ، ومن هنا بدأت سحب الخلاف ثمر بساء العلاقات المصرية السودانية على أمل تعكيرها وإثارة الخلافات تمهيداً للعثور على موضع قدم فى مصر يمكن للتطرف أن يستغله لتعزيز وتدعيم مواقفه فى باقى دول العالم الإسلامى وخاصة الدول العربية ، ومع الحكمة الواضحة من الجانب المصرى فى تناول المشاكل التى تثار الواحدة بعد الأخرى بين السودان ومصر وآخرها موضوع حلايب ومحاولة التنقيب عن البترول هناك ، فإن فرص التطرف فى مصر هى الأخرى بعيدة عن التحقيق .

وفجأة يتجه التطرف هذه المرة إلى دولة إسلامية غير عربية هى الباكستان ، ويهاجم التطرف حكومة نواز شريف رئيس الوزراء وهو الذى جاء للحكم منذ عام ونصف بعد التخلص من بنازير بوترا بدعوى تطبيق الإسلام فى جميع مناحى الحياة ، وهو الذى أعطى الجماعات الدينية المتطرفة فرصة المشاركة فى حملة « إسلامية » فى مرافق وسلطات الدولة . وهذه المرة يهاجم التطرف الاقتصاد الباكستانى فى مقتل عندما أصدرت المحكمة العليا فى الباكستان حكماً بأن جميع أنواع العائد من جميع المعاملات سواء كانت قروضاً بنكية أو دولية أو ودائع أو حسابات جارية أو استثمارات فهى ربا يستوجب على الباكستان الغاء فى موعد غايته شهر يونية القادم ، وأصبح الموقف يهدد بانهار كامل للنظام المالى فى باكستان .. وأصبح الكثير من المشروعات الكبرى والرئيسية مهدد بالتوقف مثل مشروع سد نهر هاب ، وشبكة الطرق الكبرى التى تنفذها كوريا الجنوبية وهنا يحصد فواز شريف ما زرعه عندما تخلص وجماعته من النظام الديموقراطى لبنازير بوترا وجاء للحكم بمساعدة المتطرفين الذين استغلوا هذا الموقف لصالحهم تماماً ، وعليه الآن أن يواجه هذا الموقف الخطير بالتصدى للتطرف وإنقاذ باكستان من الهاوية التى يدفعها التطرف للسقوط

فيها أو عليه أن يذهب ويترك للحكومة من هو قادر على التصدي لهذه العمليات التخريبية ، وفي كلتا الحالتين فإن فواز شريف سيدفع ثمن تحالفه مع التطرف وتركه له دون استثناسه في الفترة الماضية ، وفي هذا النموذج أيضاً نجد أن الجماعات الإسلامية المعتدلة تهاجم في صحفها حكم المحكمة وتصفه بأنه غير إسلامي وأن على رئيس الوزراء مواجهة التطرف بشكل حاسم .

فمن إذن وراء التطرف ؟ من في حقيقة الأمر المستفيد من وجود التطرف ؟ .. والتطرف هو الوجه الآخر للفتنة والاضطرابات والمواجهات ووقوع الدول التي تتعرض لنشاطه لكثير من المحن الداخلية ، قد تذهب بها إلى إثارة النزعات الدينية وإشعال الحروب الأهلية ووقوع المزيد من التدمير والتخريب في أراضي الدول الإسلامية ، ومن الذي يقوم بتمويل حركات التطرف هذه ؟ .. من قام على سبيل المثال بتمويل وإعداد الملايين من شرائط الفيديو لخطب الخوميني .. وارسالها إلى إيران خلسة !! إبان الفترة الأخيرة من حكم الشاه ؟ من أين تأتي الملايين من الدولارات التي تجعل التطرف يقوم بتمويل تنفيذ خططه في العالم العربي والعالم الإسلامي بسخاء ؟ وبمعنى آخر من المستفيد الحقيقي من وقوع الفتن والاضطرابات في هذه الدول التي لا تزال تعاني من آثار الاضمحلال والتخلف في العصور الوسطى ..؟

ولماذا الإصرار على استخدام الدين كسلاح لتنفيذ مآرب واستراتيجيات من هو وراء التطرف .. الإجابة لا تحتاج إلى كثير من الذكاء ولكن العبرة بقدرة المثقفين على توضيح الأمور لباقي أفراد الشعب لينزاح الخطر .

حصاد رياح التغيير ..

في لحظة من اللحظات الحاسمة في تاريخ أوروبا ، وفي جو من الارتخاء التاريخي الناتج عن التغييرات الهائلة التي حدثت في أوروبا منذ منتصف الثمانينات ، حتى وصلت قممتها الدرامية في نهاية ١٩٨٩ بسقوط النظم الشيوعية وتداعى أيديولوجيتها ، وقعت ٣٤ دولة هي أعضاء مجلس الأمن والتعاون الأوروبي في باريس في ١٩ نوفمبر الماضي ميثاق باريس ، الذي يعلن فيه الغرب والشرق وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين ، وأنها لم يعودا خصوما أو أعداء . ولتأكيد هذا وقعوا أيضاً اتفاقية لخفض التسليح التقليدي أي غير النووي للمعسكرين تحفيضاً كبيراً يزيل نهائياً احتمالات الحرب المخاطفة BLITZKRIEG ، والاكتفاء فقط بالإبقاء على القدرات الدفاعية للطرفين مع التأكيد من الإبقاء على هذا المستوى المنخفض للتسلح لدى جميع الأطراف ، ويتمشى مع هذا أيضاً السير في مفاوضات إزالة الصواريخ النووية قصيرة المدى للطرفين في أوروبا . وتعهد دول حلف وارسو الست بحله بنهاية العام القادم ، الأمر الذي يدعو دول حلف الأطلسي إلى سرعة النظر في مستقبله .

ويعلن ميثاق باريس أيضاً مولد أوروبا الجديدة التي تخلصت من سنوات الحرب الباردة الطويلة ، ويعلن كذلك ظهور عهد جديد من الديمقراطية والسلام والوحدة وبهذا وصلت أوروبا إلى عهد لم يسبق له مثيل من قبل في تاريخها .

ولعل أهم ما توصل إليه ميثاق باريس هو موافقة الدول الاشتراكية

الأعضاء في المجلس وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي على الديمقراطية والملكية الفردية والاقتصاد الحر وحقوق الإنسان ، ويبدو من تحقيق هذه الخطوة الحاسمة في تاريخ الأمن الأوروبي كما لو أن الأمر في طريقة أخيراً لتستقر أوروبا في أمن وسلام دائمين . ولكن هناك نذر خطر في الأفق قد تعصف بهذه النتائج الرائعة ، فمن جهة نجد أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها الاتحاد السوفيتي مع تدهور الوضع الغذائي فيه ، وتعرّ دول شرق أوروبا على طريق الإصلاح الاقتصادي يهدد بخطر نزوح عشرات الملايين من المهاجرين من هذه الدول الى غرب أوروبا بشكل لا يمكن كبح جماحه ؟ مما يهدد الاقتصاد الغربي نفسه الذي يأمل الشرق في أن يتم الإصلاح عن طريقه ، ومن جهة أخرى نجد أن مثل هذه الصعوبات الاقتصادية ستثير الكثير من نزعات التطرف العرقية والوطنية داخل دول شرق أوروبا بما يزيد الطين بلة ، وما لم تتمكن أوروبا من سد النعرة بين الدول الغنية والفقيرة فيها فإن المستقبل لا يبشر بكثير من الخير والوثام اللذين تأمل فيهما أوروبا بعد توقيع ميثاق باريس ، أي أنه لا يكفي لها التخلص من الأيديولوجيات لتحقيق الأمن والسلام بل لابد لها أيضا من التخلص من الفقر في أوروبا مستخدمة في ذلك القوة الاقتصادية الألمانية الجبارة ، والجماعة الأوروبية علاوة على الولايات المتحدة واليابان وكندا وغيرها من الدول الغنية .

في ضوء هذه المسؤولية الضخمة الملقاة على عاتق الدول الغنية في الغرب لمعالجة المشاكل الاقتصادية العاجلة في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا منعاً لوقوع هذه الأزمات ، والانهيارات التي قد تهدد ما حققته أوروبا حتى الآن في مجال الأمن والتعاون بين الشرق والغرب فإن على دول الجنوب أو دول العالم الثالث أن تتوقع انحسار المساعدات الاقتصادية الغربية عنها في السنين القادمة ، وبسبب توجيه معظم مساعدات الغرب لمعاونة دول العالم

الثانى أى دول المعسكر الشرقى السابق فى التخلص من تخلفه الاقتصادى الناجم عن تمسكه بالنظم الاشتراكية والشمولية لعشرات السنين ، وبذلك لا يوجد موئل آخر لدول العالم الثالث إلا الاعتماد الفردى والجماعى على نفسها . والتركيز على المزيد من التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بينها لتخفيف آثار تقلص المعونة الغربية المتوقعة خلال التسعينات .

ثم تأتى أزمة الخليج التى تفجرت فجأة فى خضم هذه الأحداث ، وأوروبا مشغولة فى غزل ونسج خيوط النظام الدولى الجديد على ضوء التقارب النهائى للمعسكرين الشرقى والغربى ، لتضفى جوا من القلق الشديد أدى إلى تبصير أوروبا بالواقع المرير من أن أمنها لا يقتصر فقط على ما حققته من تقدم فى المنطقة ، من المحيط الأطلنطى إلى جبال الأورال ، ولكن بسبب هذه الأزمة أصبح يمتد إلى حيث أمن الطاقة المغذية لتقدم الاقتصاد الغربى ونموه .

ومن هنا نجد أن خطورة أزمة الخليج على العالم تتضح فى إجبارها للغرب عموما على تحديد مواقفه من منطقة الشرق الأوسط ، وهل يتعامل معها لضمان أمن الطاقة الغربية من منطلق بداية نظام دولى جديد يقوم على تطبيق الشرعية الدولية والأمن الجماعى على جميع الأطراف ، أم من منطلق حتمية عودة الهيمنة الأجنبية على المنطقة لضمان أمن الطاقة . مباشرة .

ومع هذه الصعوبات الشديدة التى سببتها أزمة الخليج لأوروبا وأمريكا خاصة وباقى دول العالم عامة ، إلا أن انعكاسات هذه الأزمة على العالم العربى كانت أشد مرارة وقسوة ، إذ لا تهدده فقط فى تعاونه ووحدته بل فى صميم كيانه ومستقبله سواء على المستوى القطرى ، أو على مستوى الوطن العربى ككل .

فجأة وجد العالم العربى نفسه مرغماً على إجراء تغييرات يؤمل أن

تكون جذرية في نظراته للأمور الخارجية والداخلية حتى يمكنه أن يتعامل مع تحديات الأزمة ويستعد بعد انتهائها للوضع الدولي الجديد .

ونظرا لتوقع تركيز اهتمام دول الشمال على مساعدة بعضها البعض في الشرق والغرب خلال هذا العقد فلن يكون هناك مجال كبير للدول العربية للنجاة إلا بالتعاون الاقتصادي العربي الصادق فيما بينها ، غنيها وفقيرها وخاصة المساعدات الثمانية بين الدول البترولية الغنية والدول الفقيرة بأسلوب تكاملي فيما بينها ، يقلل إلى أقصى حد ممكن من آثار تباعد دول الشمال عن دول الجنوب في الفترة القادمة ، ولعل هذا التحدي يشجع بل يساعد العالم العربي على ضم صفوفه مرة أخرى لتحقيق هذا التعاون الاقتصادي المأمول فيه والذي يعد طوق النجاة الوحيد .

على أبواب السوق الأوروبية الموحدة ..

عند إتمام ولادة السوق الأوروبية الموحدة في أول يناير ١٩٩٣ سنجد أمامنا أكبر سوق في العالم تعداد سكانها ٣٤٠ مليون نسمة ، والناتج الأهل العام فيها يبلغ ٣ تريليون دولار (ثلاثة آلاف مليار دولار) ، وهذا التاريخ يعنى أيضاً بلوغ المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادى الأوروبي ، وهذا يمكن القول بأن الجماعة الأوروبية أثبتت أنها بدأت بداية طيبة كانت فاتحة للنمو السريع خاصة داخل الدول الست المؤسسة للجماعة ، وهى فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والينيلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) .

والمرحلة الأولى من هذا النمو كانت من عام ١٩٥٨ حتى صدمة البترول عام ١٩٧٣ ، وأثناء تلك المرحلة نما الناتج القومى العام خلال الستينات داخل الدول الست بنسبة مباشرة بلغت ٥ ٪ . ثم سارت الجماعة الأوروبية بعد ذلك فى فترة من قوة الاندفاع ، أو القصور الذاتى والتى تواكبت مع فترة الركود فى السبعينات . وفى بداية الثمانينات انخفض معدل النمو الاقتصادى إلى ١,٢ ٪ .

وفى عام ١٩٨٥ عين جاك ديلاور رئيساً للجنة الأوروبية الذى قام بوضع هدف واضح ومحدد وهو الوصول إلى تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ .

وعندما تحدد الهدف قامت الحكومات الأوروبية وكذلك رجال الأعمال بالخروج من حالة الجمود ، التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وبدءوا حياة

جديدة داخل الجماعة الأوروبية تحولت إلى أداة للتغيير لأول مرة منذ السنوات الأولى .

وقد وضحت أهداف الجماعة في كتيبها الأبيض عام ١٩٨٥ بأنه لإقامة السوق الأوروبية الموحدة يستلزم الأمر إلغاء ٣٠٠ من اللوائح والقوانين التي كانت عائقاً في ثلاثة مجالات رئيسية وهي العوائق الفنية والتجارية ، والعوائق الخاصة بالأفراد مثل الجمارك وجوازات السفر والشروط الصحية ، ثم العوائق المالية .

وقد نجحت الجماعة الأوروبية حتى الآن في إزالة أكثر من ٦٠ ٪ من هذه العوائق وإن كان من غير المتوقع بالطبع أن تتحول الجماعة في نهاية المطاف إلى دولة أوروبية واحدة ذات صفة عظمى SUPERSTATE . كما أنه من المتوقع أيضاً أن تأخذ بعض التدابير مثل تلك المتعلقة بالتوفيق بين النسب الضريبية وقتاً أطول بكثير من العاملين الباقين على تاريخ بدء العمل بالسوق الموحدة ، ولعل أصعب التدابير كلية في هذا المجال هو ما يتعلق بالخدمات المالية حيث نجد بريطانيا والبعض الآخر من الدول الأعضاء تقاوم فكرة إنشاء بنك مركزي أوروبي ، إلا أنه من المنتظر أن يتم انشاؤه عام ١٩٩٤ حيث إنه لا يمكن في النهاية الوقوف حائلاً أمام صرف العملات الأوروبية بغض النظر عن شكل النظام الذي سيتبعه البنك المركزي الأوروبي .

والكثيرون يتوقعون أن تأخذ الخطوات التنفيذية نحو الوحدة الاقتصادية وقتاً طويلاً لتتمكن برلمانات الدول الاثنى عشر من إقرار التشريعات الجديدة المتعلقة بذلك ، والدليل على هذا أنه حتى ٣٠ يونية ١٩٩٠ لم تقرر الدول الأعضاء غير ١٨ تشريعاً من ١٦٤ تشريعاً مطلوب تمريرها من البرلمان الأوروبي ، ولا يعني هذا أن الجماعة الأوروبية لن تلتزم بالتاريخ التي ارتبطت به ، وهو نهاية عام ١٩٩٢ ، وذلك لأسباب

سياسية إضافية ، أهمها حدوث الوحدة الألمانية وضرورة التأكد من ربط ألمانيا الموحدة ربطاً محكماً بالجماعة الغربية حتى لا تفلت في اتجاه الشرق الأوروبي وخاصة الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي تسيطر على أوروبا .

ومن هذا المنطلق نرى أنه يجب على دول العالم الثالث أن تتعود على تقبل حقيقة السوق الأوروبية الموحدة وتواجهها كتحد يضر إذا أهمل ، ويفيد كثيراً إذا عرفت كيف تتعامل معه ، والمثال الواضح أمامها هو أن أمريكا واليابان تحاولان من جانبيها أيضاً تقبل حقيقة السوق الأوروبية الموحدة بما تتضمنه من آثار عميقة على المستقبل الاقتصادي ، لهاتين الدولتين وتعملان على التعرف على كيفية الاستفادة من الوضع الاقتصادي العالمي الجديد الذي سينشأ عن ظهور السوق الأوروبية الموحدة .

وبرغم هذا القلق فإن عام ١٩٩٢ من ناحية أخرى يفتح آفاقاً جديدة لرجال الأعمال ، لأن التعامل مع سوق واحدة يعني تزايد سرعة النمو داخل الجماعة الأوروبية بنسبة من المتوقع أن تصل إلى ٥ ٪ سنوياً بعد عام ١٩٩٢ ، وبالتالي فإن صادرات الدول ذات السلع الجيدة وذات العملات الضعيفة يمكن أن تصبح منافسة قوية في أوروبا وخاصة إذا كانت تتمتع من حكوماتها بدعم لصادراتها .

ولعل هذا مؤشر قوى ومشجع لدول مثل مصر يمكن لها أن تتحول إلى مصدر ومنافس قوى إذا ما تخلت عن سياساتها الاقتصادية العتيقة ، والاتجاه بجرأة نحو اقتحام هذا الحاجز ، مستعينة بتشريعات جديدة تنفض عن نفسها غبار الشعارات البالية ، والسبات التقني الذي ترزح تحته الصناعة والزراعة وباقي وسائل الإنتاج .

كما أن التعامل مع سوق واحدة يعطى من ناحية أخرى مدخلاً واحداً للتعامل مع جميع دول الجماعة الأوروبية في نفس الوقت ، بعد أن كان

التعامل معها متعدد المداخل بعدد الدول أعضائها ، الأمر الذى يخفف الكثير من النفقات .

ومع هذا فإنه على الجانب الآخر نجد خطر تأثير حجم استيراد الجماعة الأوروبية حيث من المتوقع أن ينخفض حجم استيرادها من السلع الغذائية . والمواد الأولية ، وفى المقابل من المتوقع أن يتزايد حجم استيرادها من السلع المصنعة .

وعموما لا يزال العديد من التحليلات فى عداد التوقعات أو التكهنات ، حيث إنه ليس من الواضح بعد الموقف الذى سنتخذه كتلة الدول الاثنى عشرة الأوروبية تجاه باقى دول العالم ، ولا يزال بالتالى الأمل يحدو الجميع فى ألا تشعل أوروبا حرباً تجارية مع أمريكا أو مع أى سوق أخرى مادام الجميع يلتزمون بالحكمة القائلة بأن « النجاح فى أى سوق كبيرة يتطلب حضور اللاعبين الأساسيين والتزامهم خاصة فى استمرار إعادة التأكيد على النوعية والتكاليف حتى يحافظوا على لياقتهم التنافسية فى الخارج » .

ومن هذا كله يتبين لنا أن أوروبا ستبدو أكثر تنافساً ، ولكن فى المقابل سيصبح العالم أيضا أكثر تنافساً ، أى أن الوضع سيكون قاسياً على الجميع ، ولكن الجزاء أو العائد لمن يبقى فى الحلبة سيكون عظيماً . فهل لدول مثل مصر مكان فى هذا التنافس ؟ الإجابة عن هذا السؤال تكمن فى مدى استعداد حكومات هذه الدول للتخلى عن سياساتها التقليدية القديمة والاتجاه بأقصى سرعة نحو مواجهة الموقف الاقتصادى ، والتجارى للعالم بعد عام ١٩٩٢ بعقول متفتحة ونظرات جديدة ثبت أنها لا تتوافر فى من مارس السياسات الاقتصادية البالية الحالية !!

الأمن الأوروبي الجديد في ظل أزمة الخليج ..

فيضان الأحداث التي مرت بأوروبا خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة والتي توجت بانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وإعلان وحدة شطرى المانيا في دولة قوية وسط القارة الأوروبية جعل أوروبا تشعر بضرورة إعادة النظر في أوضاعها التي كانت سائدة قبل هذه الشهور المنصرمة ، خاصة في مواجهة احتمالات نجاح أو فشل التطورات الاقتصادية في دول شرق أوروبا التي خرجت تواءاً من نير السيطرة السوفيتية . وما قد يترتب على الفشل من ظهور تيارات وطنية متطرفة أو انقسامات عرقية .

وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن نقاط ضعف في التحالفات الغربية ، إذ أن التردد الأوروبي في بداية الأزمة كان كافياً ليدلل على حاجة القارة الأوروبية إلى أن توائم بين حماسها واندفاعها في سبيل تحقيق الرخاء والازدهار ، داخل السوق العظيمة الموحدة للمجموعة الأوروبية في نهاية عام ١٩٩٢ ، وبين مسؤولياتها المتزايدة في الحفاظ على أمن القارة مما قد يهددها ويهدد اقتصادها على وجه أخص في نظام عالمي جديد ، أخذت تحتفى منه سياسة محوري الدولتين العظميين .

كما أبرزت أزمة الخليج كذلك إلى أى مدى يعتمد الاقتصاد الأوروبي في تنميته على تأمين الطاقة من منطقة الخليج الأمر الذى يمكن أن يؤثر بشكل خطير ومباشر على ازدهار الاقتصاد الأوروبي .

ومن هنا أصبح على أوروبا أن تتحرك بسرعة لإعادة تعريف جوانب

أمنها في ضوء المتغيرات فيها من ناحية ، والتهديدات الحالية في الخليج ، وما قد يفصح عنه المستقبل من تهديدات في مناطق أخرى . ومن ثم العمل على إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية الحالية ، أو ربما إنشاء مؤسسات جديدة بديلة أو مكملية ، وذلك لأن حلف الأطلسي بصورته الراهنة الذي يعد بمقتضاها آلية للتعاون بين غرب أوروبا وأمريكا من أجل ردع الاتحاد السوفيتي في الماضي ، وحماية الأوروبيين من أنفسهم أصبح لا يفي باحتياجات الأمن الأوروبي في وضعه الجديد وخاصة بالنسبة لمصالح القارة في المناطق المضطربة خارجها ، وهكذا وجدت المجموعة الأوروبية نفسها فجأة وتحت الضغط المباشر للأحداث في الخليج ، تناقش احتياجات الأوروبيين لمشروعات أمن جديدة للقارة تختلف عما يمكن أن يوفره حلف الأطلسي ، وبدأ الحديث عن ضرورة تقوية دفاع المجموعة الأوروبية حيث أصبح عنصر الدفاع حيويًا لمصالح أوروبا السياسية والاقتصادية خاصة خارج القارة ، وبالتالي اتجهت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تفكيرها إلى احتمال توسيع اختصاصاتها لتشمل الدور الدفاعي أيضا حيث تبين للمجموعة أنها لن تكون قوية بدون تحديد أبعاد أمنية واضحة لها ، ولكن هذا الاتجاه يجد من يعارضه داخل المجموعة ، لأن هذا العامل سيبطئ من عملية التكامل بينها ، كما سيقف أمام توسيع عضوية المجموعة لتشمل الدول المحايدة مثل السويد والنمسا وفنلندا التي قد لا توافق على الدخول في نظام أمني دفاعي يمس حيادها ، ويرى أصحاب هذا الرأي أنه إذا كان لابد من التركيز على الأمن الأوروبي فإنه يمكن توليه داخل حلف الأطلسي ، وبالإضافة إلى المؤسسات الأوروبية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا علاوة على الأمم المتحدة في ثوبها الجديد .

ومن هذا المنظور قد نجد أن الوحدة الألمانية رغم ضرورتها وأهميتها

القوى فإن وجود دولة ألمانية قوية في وسط أوروبا يمكن أن يكون عاملاً معقداً لأمن أوروبا ، وإن كان لا يمكن التنبؤ بمدى خطورته حيث أنه لا يمكن تصور قيام نظام أوروبي جديد مبني على الخوف من ظهور تيارات وطنية متطرفة في ألمانيا تدفع بها شرقاً إلى استعمار اقتصادي وسياسي جديد ، ملء الفراغ الموجود في شرق أوروبا الناتج عن تداعي الإمبراطورية السوفيتية ، ولكن هناك من يقلل من قدر هذه المخاوف على أساس أن القوى المختلفة في ألمانيا قد اتجهت بكامل طاقتها إلى التنمية الاقتصادية في نصفها الشرقي والغربي على حد سواء ، ومع هذا فإن البعض يرى أنه مع صحة هذا الرأي إلا أنه يمكن خلال السنوات القليلة القادمة توقع حدوث مشاكل في أوروبا إذا ما قررت ألمانيا استخدام قوتها الاقتصادية لتحقيق أغراض سياسية ، وعموماً فإن التهديد لن يكون عسكرياً ، كما لا يمكن السيطرة عليه أيضاً بالوسائل العسكرية - ومن هنا أصبح السؤال الذي يدور في الأذهان حول ألمانيا الموحدة هو : هل ستواصل الإلقاء بثقلها الاقتصادي وراء عملية مواصلة التكامل داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، أو أنها ستبطل من هذه العملية لصالح توسيع عضوية المجموعة ، لتشمل كل أو بعض دول أوروبا الشرقية التي تحتاج إلى المساعدات الاقتصادية العاجلة مما سيزيد من ثقل وأهمية ألمانيا داخل المجموعة ؟

لقد علق البعض على الوضع في أوروبا بأنه يبدو كأن حائط برلين قد سقط مبكراً .. إذ نتج عن هذا السقوط تفكك شرق أوروبا قبل أن يتم تكامل غرب أوروبا في العامين القادمين !!

وعموماً يلاحظ أن هناك تناقضاً في موقف بعض الأوروبيين .. فبينما ينادون بتولى المجموعة الاقتصادية الأوروبية دوراً دفاعياً إضافياً على دورها الاقتصادي تتولى فيه ألمانيا بالطبع دوراً بارزاً نجد أن نفس هؤلاء

يعربون عن مخاوفهم من وجود ألمانيا القوية داخل المجموعة ، وقد ظهر هذا التناقض أيضاً عندما بدأت بعض الأصوات تنادى باشتراك ألمانيا في عملية الخليج ، في الوقت الذى تعرب فيه نفس هذه الأصوات عن مخاوفها من أن تصبح ألمانيا قوة عسكرية .

ولوضع كل هذه الأفكار في إطارها الصحيح نجد من الناحية الاستراتيجية أن زوال محورى الدولتين العظميين بعد انتهاء الحرب الباردة ينبئ بأن الوريث لهذا النظام لن يكون بالضرورة محوراً فردياً لدولة عظمى ، هى الولايات المتحدة لأن هذه مسئولية أكبر من أن تتولاها دولة يفرداها على مستوى العالم ، ولهذا فالتوقع أن يبرز نظام متعدد المحاور قد يكون أقل استقراراً بسبب الاحتمالات المتعددة حوله - مثل ظهور ألمانيا الموحدة الأكثر سيطرة منذ ما يزيد على مائة عام ، والاتحاد السوفيتى الأكثر ضعفاً عن قرن مضى . وشرق أوروبا التى تعانى من فراغ فى القوى . واليابان القوة الاقتصادية الأكبر بعد أمريكا ، ولكن سيكون هذا النظام أكثر أمناً وأماناً لأنه لا توجد قوة كبرى ترى من مصلحتها المواجهة مع القوى الأخرى كما كان الحال قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية .

تأملات فيما بعد حرب الخليج ..

إن العالم العربي الذى كنا نعرفه قد كف عن الوجود منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ حينما اجتاحت المدرعات العراقية حدود بلد عربي مستقل تحديا لميثاق الجامعة العربية والأسس الشرعية الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

مثل هذا التحدى يرجع بنا إلى ذلك العهد الماضى الكريه من الحروب بين القبائل التى سادت شبه الجزيرة العربية والتى لم يكن يحكمها سوى قانون الغاب ..

ولاشك أن منطق الغزو والعنف هذا منطق غير مقبول أخلاقيا وسياسيا فضلاً عن أنه يدمر النظام العربى وهو نظام على ضعفه وهشاشته يمثل مع ذلك ضرورة لازمة ، كما يدمر أيضاً أسس حل قضايا الشرق الأوسط المبنية على مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

والمأمل فى أوضاع أزمة الخليج وملابساتها يجد أنها أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب الباردة انتهت فعلاً وأن توازن المصالح للدولتين العظميين ، أصبح البديل التوفيقى ، الذى حل محل توازن القوى بينها بدليل صدور قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر المتعلقة بأزمة الخليج بوافقة القوتين العظميين ، مما يؤكد توافر التعاون السياسى بينهما فى مواجهة الأزمة وليس بالضرورة طبعاً أن يصاحب التعاون السياسى تعاوناً عسكرياً بينهما .

والمأمل أيضاً يجد أن أزمة الخليج أبرزت الدور الجديد للأمم المتحدة ،

وهى ظاهرة إيجابية تبعث على أمل المجتمع الدولي في استتباب السلم والأمن الدوليين ، بل ربما استتباب الديمقراطية في العلاقات الدولية أى أن تشارك الدول كافة بما فيها دول العالم الثالث في المسائل التى تتعلق بالعلاقات الدولية .

واسترجاع الأمم المتحدة لدورها هذا الذى كان قد وضع لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولم تتمكن من ممارسته بسبب اندلاع الحرب الباردة ، بين المعسكرين الشرقى والغربى ، سيجعل قراراتها فى ظل الوفاق العظيم بين الدولتين العظميين بمثابة الشرعية الدولية الجديدة .

وإذا كان هناك مزايا من انفجار أزمة الخليج ، واندلاع الحرب ، فهى فى عودة الاهتمامات الدولية بدول الجنوب بعدما كانت هذه الاهتمامات ، فى تناقص مستمر منذ انهيار الستار الحديدي وهدم حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة نظراً لاهتمام الغرب بإعطاء الأولوية لمساعدة الشرق على النهوض من كبوته الشيوعية ، ولكن حرب الخليج أعادت الأنظار مرة أخرى إلى الجنوب كعنصر أساسى ، وفاعل سواء بالسالب أو بالموجب فى أى تطورات سياسية أو اقتصادية يمر بها العالم وخاصة فى الشمال . أما وقد انتهت حرب الخليج .. فهل سيعود اهتمام الغرب بالشرق على حساب الجنوب مرة أخرى ..؟ أم أن هناك وسائل جديدة لاستمرار اهتمام الشمال الغنى بالجنوب الفقير .. ؟ وهل هذه الاهتمامات ستتنصب فقط على الجانب السياسى والعسكرى ، أم ستتعدى هذا النطاق لتكون الاهتمامات أساساً فى المجال الاقتصادى والتنمية ؟ هذه تساؤلات يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى ترتيبات الأمن المقبلة فى المنطقة ، وإلى أى مدى يمكن تحقيق وتنسيق مصالح كلا الجانبين فى الشمال وفى الجنوب .

من هذا المنظور نجد أن العالم العربى سيواجه تحديات لم يكن له قبل فى مواجهتها فى الماضى ، فالعالم العربى كان يزرع تحت وطأة أوضاع

غربية من التناقضات بين أجزائه المختلفة ، ويزيد من حدتها التوزيع غير المتكافئ للثورة وظروف المعيشة والعمل ، والفراغ الدستوري وغيبة الحياة البرلمانية والديموقراطية ، ووضع اللا قانون في غير قليل من الدول العربية ، وبالتالي أصبح من قبيل المعجزات ألا تشهد بلدان عربية تحركات لتغيير الأوضاع .

وفي ضوء حتمية التغيير هذه نجد أن الأمر سيتطلب من العالم العربي على سبيل المثال إعادة النظر في اتفاقية ١٩٥٠ الخاصة بالضمان الجماعي العربي المشترك ، وكذلك لابد من نظرة جديدة للتعاون العربي العسكري ، وأيضاً نظرة جديدة للتعاون الاقتصادي مبنية على نوع من التكامل الاقتصادي ، ربما في نطاق مشروع ضخم على غرار مشروع مارشال .

أما عن التعاون السياسي الجديد فيجب أن يكون على مستويات متعددة ، فلا يكون مقصوراً على التعاون بين الحكومات بل التعاون أيضاً بين الهيئات الديمقراطية المختلفة بهدف إنشاء برلمان عربي على غرار البرلمان الأوروبي ، وهي فكرة كانت تراود العرب داخل الجامعة العربية . والواضح أن نقص الديمقراطية في العالم العربي ، وانتشار النظم الشمولية ، أدى إلى الكثير من الكوارث فيه آخرها مغامرات صدام حسين في الكويت .

ويرجع العديد من الدراسات الدولية أسباب فشل التنمية في العالم الثالث إلى عدم مشاركة الشعوب في عملية التنمية وأهم أسس الديمقراطية هي مشاركة الشعوب في عملية التنمية ، وكذلك في العملية السياسية ، وعلى هذا فإنه من السهل إذن معرفة السر وراء نجاح الدول الديمقراطية اقتصادياً وفشل الدول غير الديمقراطية في معركة التنمية والتقدم . والمتأمل في ضوء هذه المعطيات قد يجد أن حل مشكلة التعاون

الاقتصادي في العالم العربي وتقاعس الدولة عن مواجهة ذلك بإنشاء سوق عربية مشتركة تتمتع بمساعدات من داخل وخارج المنطقة العربية ، ولكن تبقى أمام العالم العربي القضية الرئيسية لتفادي أزمات في المستقبل ناتجة عن نظم ديكتاتورية ، تعبت بمقدرات العرب وقضاياهم ، ألا وهي الديمقراطية .

وهنا تبرز الأهمية القصوى لإيجاد نظم ديمقراطية في البلاد العربية وتدعيم هذه النظم تدعياً حقيقياً ، وعلى قدر نجاح العرب في نشر الديمقراطية الحقيقية على قدر نجاحهم في حل مشاكلهم المعلقة والمتعددة السياسية والاقتصادية .

دروس من حرب الخليج ...

بعد ٤٣ يوما من بداية العمليات الحربية ، وبعد مائة ساعة من الهجوم البرى انتهت حرب الخليج وبدأ دخان المعركة ينقشع ليكشف عن العديد من التطورات التى كان من غير المتوقع حدوثها .

فعلى المستوى الدولى مثلاً نجد أن حرب الخليج غيرت من بعض الأفكار التى كانت سائدة ، فقد كان ينظر إلى أن انتهاء الحرب الباردة سترتب عليها قيام نظام دولى جديد تعمل فيه الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع الاتحاد السوفيتى لحفظ السلام والاستقرار الذى ثبت من حرب الخليج أنها ليسا فى متناول الأيدى بعد ، بل أثبتت الحرب أن دور الولايات المتحدة الدولى آخذ فى التعاظم فى الوقت الذى يتضاءل فيه الدور السوفيتى ، بل أصبح الشعور السائد أيضاً فى بعض الدوائر أن الولايات المتحدة لا يمكن ها الركون بالكامل إلى الاتحاد السوفيتى كشريك فى حفظ السلم والأمن الدوليين لما وضح من موقفه فى حرب الخليج ، عندما حاول إضعاف الائتلاف فى المرحلة الأخيرة بمبادراته الدبلوماسية التى كان يعلم مسبقاً أنها لن تلقى القبول من الجانبين .

أما أوروبا التى كانت تأمل بعد التقارب بين المعسكرين الشرقى والغربى أن تسرع الخطا فى تنفيذ الوحدة الاقتصادية الأوروبية حتى تتمكن من الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة اقتصادياً وربما كند لها فى المجالات الدولية السياسية والعسكرية أيضاً : نجد أنه لما أندلعت حرب الخليج تعثرت المواقف الأوروبية وترددت فيها بين الوقوف على استحياء مع أمريكا كبلجيكا وإيطاليا أو الاكتفاء بمد المساعدات المالية

لقوات التحالف كألمانيا باستثناء بريطانيا التي وقفت بحزم إلى جانب أمريكا ، أما فرنسا فقد غيرت موقفها عدة مرات فمن السلبية إلى محاولة لعب دور خاص بها إلى الوقوف في النهاية بحزم إلى جانب قوات التحالف ، بل الذهاب إلى حد البلاء بلاءً حسناً في الحرب البرية الخاطفة حتى تضمن لها مقعداً وثيراً في الدبلوماسية الدولية فيما بعد .

يضاف إلى ما سبق ، نرى أيضاً ما حدث لحلف الأطلسي من تحول من حلف يسير على طريق الزوال إلى حلف بشت فيه الروح من جديد بسبب حرب الخليج .

وهذه المواقف غير المتوقعة من أوروبا ستجعلها تعاني في علاقاتها مستقبلاً مع كل من أمريكا والدول العربية المنتجة للبترول ، التي لن تنظر للدول الأوروبية بنفس النظرة الايجابية التي تتعامل بها مع الولايات المتحدة سواء في المجالات الاستثمارية أو التجارية .

كما يلاحظ أيضاً أن ألمانيا الموحدة واليابان اللتين كان يتوقع لها منذ عدة شهور قليلة فقط أدوار عظمى في المجالات الدولية إذ بحرب الخليج تفقداهما هذه الأدوار وتقلل الكثير من وزنها ومن الاحترام والتقدير لها على المستوى الدولي ، نتيجة تقاعسهما عن الوقوف إلى جانب المجتمع الدولي بحزم وفاعلية .

أما على المستوى العربي فنجد أن حرب الخليج زادت من قوى الدول المعتدلة برغم الانقسام الذي وقع في العالم العربي بسبب مواقف صدام حسين المتعنتة ، كما ألفت الحرب الكثير من الضوء على ضرورة قيام هذه الدول بالدور الرئيسي في حفظ الأمن والسلام في منطقة الخليج ، وأخيراً ركزت هذه الحرب الانتباه على دور هذه القوى المعتدلة وعلى رأسها مصر والسعودية في تركيز وتوحيد الجهود عربياً وفلسطينياً ودولياً لحل النزاع

الفلسطيني الإسرائيلي برغم الموقف المعرقل للقيادة الفلسطينية والذي يدعو للأسى .

وعلى الجانب الآخر نجد أن حرب الخليج برغم ما قد حققته من تغييرات في بعض التحالفات ، السابقة وقضائها على العديد من الأفكار القديمة ، فإنها لم تنجح بعد في توجيه الاهتمام بضرورة تركيز الجهود على المشاكل الداخلية لدول المنطقة كالانفجار السكاني والمخاطر البيئية الرهيبة ، وعدم التكافؤ في توزيع الثروات ، وانتشار النظم الديكتاتورية وهى الأمور التى لاتزال تهدد المنطقة بعدم الاستقرار ما لم يتم تركيز الجهود حولها .

أما عن الدرس الثالث من الحرب فهو أن قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات ثبت أنه يمكن لها أن تضطلع بهذه المهمة بنجاح تحقيقاً لمبدأ الأمن الجماعى للدول . ولتحقيق ذلك أصبح من العاجل البحث جدياً عن وضع آليات للتعاون الدائم بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى ترتيبات يمكن أن تصبح فاتحة لنظام دولى جديد ، مبنى على « جماعية التعاون » وتشجيع ما قد يعرف باسم تعدد أقطاب القوى MULTI-POLAR فى نطاق الأمم المتحدة ، وهذا يستدعى الإسراع فى تقوية الأمم المتحدة واستعادتها للدور الذى كان مقرراً لها عند توقيع ميثاقها فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، بأن تكون قادرة عملياً أى عسكرياً على القيام بعمليات حفظ السلام .

وإذا ما نظرنا فى ظل هذه الأفكار إلى منطقة الشرق الأوسط ، وهى أحد مراكز الاضطرابات الأولى فى العالم فإنه يمكن تصور إنشاء وضع جديد فى الشرق الأوسط مبنى على التعاون الجماعى الأمنى والاقتصادى ، ربما قريب من أفكار جيانى دى ميشيليس وزير خارجية إيطاليا الذى يتصور إمكان إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط على غرار

المؤتمر الأوربي للأمن والتعاون بين الشرق والغرب ، والذي يعمل على زيادة وتعميق الثقة بين الدول الأعضاء ، وطبقا لأفكار ميشيليس فإن المؤتمر المقترح يمكن أن يضم الدول الكبرى إلى جانب دول منطقة الشرق الأوسط حيث تقوم جميعها بتبني بعض المبادئ الرئيسية مثل احترام حرمة الحدود بين دول المنطقة ، وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية مع الاجتماع دورياً للتأكد من عدم خرق مثل هذه المبادئ .

ولكن يضاف إلى هذا المؤتمر المقترح ضرورة إنشاء بنك لتنمية منطقة الشرق الأوسط تكون مهمته الرئيسية تنمية دول المنطقة كافة مستخدماً في ذلك إمكانيات التمويل المتوفرة في الدول الغنية بالمنطقة وإمكانيات العمالة ووفرة السكان في الدول الفقيرة مع استعانة البنك بقدرات المعرفة التقنية المتقدمة لدى الدول الغربية والمؤسسات الدولية المختلفة وعلى رأسها البنك الدولي ، وفي المقابل فإن دول المنطقة عليها أن تطور تشريعاتها وقوانينها لتجارى هذه القفزة الرائدة في مجال التعاون الاقتصادي والإقليمي وهو التعاون الكفيل بإزالة الكثير من المفارقات والتعارض في سياسات هذه الدول ، وقد يؤدي في المدى الطويل إلى تعميق التقارب ومن ثم إزالة العديد من الخلافات بينها بما يحول هذه المنطقة إلى واحة من السلام ، والأمن والاستقرار ، تجعل شعوبها تنعم ربما لأول مرة في تاريخها الحديث بنعمة الرخاء والتقدم ، ولكن لتحقيق ذلك يجب عدم تشجيع أو تأييد أى نظام ديكتاتورى في المنطقة حيث ثبت أن هذه النظم تنحو دائماً نحو المغامرات العسكرية الفاشلة ، وتقذف بالمنطقة كل مرة في هوة الكوارث والضياع والتخلف .

وطوق النجاة الوحيد لشعوب المنطقة هو في انتزاع حقوقها السياسية وممارستها لحق اختيار الحاكم ومراقبته وعزله إذا حاد عن الطريق الذي رسمه له الشعب الذي اختاره .

الأمن الجماعى .. والمسئولية الجماعية ..

بعد انتصار حلفاء حرب الخليج كثر الحديث عن حتمية مبدأ الأمن الجماعى ، وهو المبدأ الذى حاولت عصبة الأمم فى العشرينات والثلاثينات أن تحدد له تعريفا ومفهوماً يمكن الإجماع على تنفيذه رغم نفوذ القوى العظمى فى ذلك الوقت ، وأنانيتها التى جعلت هذا المبدأ ينهار تحت أقدام أطماعها ، سواء كانت ديمقراطيات كبريطانيا وفرنسا أو ديكتاتوريات كالاتحاد السوفيتى وألمانيا وإيطاليا واليابان .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استؤنفت المحاولات من جديد لإحياء مبدأ الأمن الجماعى ، ووضع فى مركز الصدارة والقلب من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن العالم والمنظمة نفسها لم تتح لها فرصة الاستمتاع بتطبيق هذا المبدأ نظراً لاندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، واستمر هذا المبدأ منذ عام ١٩٤٦ - باستثناء الحالة الخاصة بالحرب الكورية - قابلاً فى أضاير هيئة الأمم المتحدة ، يثار رأى يشأته بين الحين والآخر كنوع من التذكرة خاصة للباحثين والدارسين فى أصول القانون الدولى والمنظمات الدولية والتاريخ السياسى ، وربما ينتهى الأمر من وقت لآخر بإضافة عدد من الرسائل الأكاديمية ، تقرر هذا المبدأ ، وتدعو الله أن يغير الحال ليتمكن للعالم الاستمتاع بشماره .

وأخيراً من الله على العالم بنعمة التقارب بين العملاقين بإنهاء الصراع الايديولوجى بينها بعد أن دفعا فيه ثمناً باهظاً من ثروات شعوبها وشعوب حلفائهما وشعوب دول العالم الثالث التى كانت من نكد الدنيا ميداناً لهذا الصراع فى أغلب الأحوال ، وكان عليها أن تتحمل العبء الأكبر من

الخسائر المادية ووقف التنمية ونزيف الديون ، وازدياد الفقر والجهل والمرض مع تضاعف عدد النظم الديكتاتورية فيها بنسب تكاد تتساوى مع نسبة زيادة عدد سكانها ، وذلك تارة باسم الدفاع عن هذه الأيديولوجيات المستوردة ، وتارة باسم الدفاع ضد أخطار خارجية كثيراً ما تكون من صنع هؤلاء الديكتاتوريين لترسيخ حكمهم وإحكام قبضتهم على شعوبهم .

وبانتهاء الحرب الباردة بعد ٤٥ عاماً من هذا الصراع أصبح المجال مفتوحاً أمام إعمال مبدأ الأمن الجماعى بين الأمم ، لما فيه ضمان لاستقلالها السياسى وسلامتها الإقليمية ، وذلك بالوقوف بالحزم اللازم أمام أى عدوان يقع من أية دولة مهما كان شأنها أو حجمها أو نفوذها ، وبمجازاة المعتدى على ما أقرفته يده وتعويض المعتدى عليه .

ثم اندلعت ثورة الأكراد والشيعة فى شمال وجنوب العراق ضد صدام حسين بعد هزيمته الساحقة ، وكان اندلاع هذه الثورة إلى حد كبير بإيعاز وتشجيع من الرئيس بوش الذى دعا الشعب العراقى إلى أخذ الأمور فى يده والوقوف ضد صدام حسين ، وذلك فى العديد من خطبه وتصريحاته وإذاعاته الموجهة .. وعندما اندلعت الثورة الشعبية وقف الرئيس بوش صامتاً متفرجاً متجاهلاً نداء الثوار له بمساعدتهم ، ولم يهرع إلى نجدة من طالبهم بالانقلاب على سفاحهم ، وأصبح السؤال هنا : هل مبدأ الأمن الجماعى يقف عاجزاً أمام مجزرة وإبادة جماعية لشعب ما بحجة أن مثل ما يحدث فى العراق هو عمل من أعمال الشئون الداخلية ، أو أن قواعد اللعبة بعد تحرير الكويت تغيرت ورجعت من جديد إلى عملية إضعاف الفرقاء فى الخليج لتتم السيطرة على جميع الأطراف بأقل الضرر ؟ وهنا يمكن القول بأن اللعبة السياسية أو الجيوبوليتيكية أصبحت تتعدى مقاييس القوانين الأخلاقية والمنطق السليم ، وقديماً قال ينقلوا مكيا فيالى :

« انتصر أولاً .. وستصبح وسائل الانتصار هذا جديرة بالاحترام » .
فهل سيقف القانون الدولي عاجزاً أمام حالات الإبادة الجماعية التي يقوم بها بعض الزعماء ضد شعوبهم كما حدث في كمبوديا وليبيريا والصومال ، وأخيراً ما أقرته ويقرفه صدام حسين ضد شعبه من الأكراد والشيعية ، أو لا بد من إعطاء سلاح فعال أو إضافة عضلات للقانون الدولي كإعطاء محكمة العدل الدولية على سبيل المثال صلاحيات التدخل في مثل هذه الحالات ، مماثلة لصلاحيات محاكم الجنايات التي من حقها التدخل لو كان المذنب هو الأب والمجنى عليه هو الابن .

في النهاية نجد أنه عندما قام صدام بالعدوان على الكويت تصدت له بشجاعة قوى التحالف ، وبالتالي ردت لمبدأ الأمن الجماعي وزنه وقيمته ، أما الموقف السلبي وربما المزرى الذي وقفه جورج بوش من عملية الإبادة رغم صيحات الاستنكار من موقفه هذا من الرأي العام الداخلي في الولايات المتحدة وفي كثير من دول التحالف ، وهي الإبادة التي قام بها صدام بكل الوحشية ، والعنف ضد شعبه من الأكراد والشيعية ، هذا الموقف ربما يعود بالعالم مرة أخرى إلى الوراء حيث يعطى الفرصة للحكومات الديكتاتورية ، بل يشجعها أن تفعل نفس الشيء ضد شعوبها دون خوف من ردع أو عقاب ، وهذا الموقف المخزى من الإدارة الأمريكية جعل الرأي العام العالمي يثور ضد هذه السلبية ، ويركز جهوده نحو تحقيق مبدأ جديد هو المسؤولية الجماعية عن أى أعمال غير إنسانية تقرر فيها الحكومات ضد شعوبها ، بل نتج عن هذا الموقف أن أسرعت بريطانيا وأخذت المبادرة في يدها وأيدتها فرنسا في اقتراح اتخاذ خطوات عاجلة في نطاق المسؤولية الجماعية الدولية مطالبين بتحديد منطقة في شمال العراق تستقر فيها الموجات البشرية الكردية الهاربة من بطش قوات صدام حسين : حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم لهؤلاء البؤساء بعض

المساعدات الغذائية والطبية ويضمن لهم وقف مطاردة قوات صدام حسين لهم .

وقد نتج عن هذه الضغوط أن بدأ الرئيس بوش يراجع سياسته في عدم التدخل ، وقرر إرسال قوات عسكرية أمريكية مع أخرى بريطانية وفرنسية لإقامة معسكرات الإيواء لهؤلاء الهاربين من المذابح في منطقة حددها داخل العراق ، وهي الأراضي التي تقع شمال خط العرض ٣٦ شمالاً ، وتقديم المعونات الغذائية والطبية والإنسانية لهم وحذر العراق من التعرض لقوات الحلفاء الثلاثة في هذه المنطقة ، وقد ارتكز الرئيس بوش في قراره هذا على أنه تطبيق للإرادة الدولية الصادرة من الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ بتاريخ ٥ أبريل الجاري ، وهو القرار الذي يبدو أنه وضع مبدأ جديداً في القانون الدولي عندما وافق المجلس على « الحق في التدخل لأسباب إنسانية » فيما كان يعتبر من قبل شيئاً مقدساً لا يمكن المساس به وهو « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » . ولعل قرار مجلس الأمن هذا يعد الخطوة الأولى الصحيحة ، على طريق تحقيق مبدأ المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي ، لما يحدث داخل الدول الاعضاء من أعمال تعد مخالفة للإنسانية وقيمها وتراثها ..

لماذا ألمانيا في يديها مفتاح أوروبا ؟

كان عام ١٩٨٩ لأوروبا عام المعجزات ، ففي هذا العام انهارت الشيوعية ، وبانتهاء الستار الحديدي استعادت أوروبا وحدتها ، وكان عام ١٩٩٠ لأوروبا عام الأمل ، ففيه بدأ السياسيون الأوروبيون يستغلون النهاية غير المتوقعة للحرب الباردة ، وجاء عام ١٩٩١ وملاحه لأوروبا تدل على أنه عام مواجهة المشاكل ، ففيه استمرت المناقشات الحامية سواء فيما يتعلق بالعملية الموحدة لأوروبا أو إنشاء بنك مركزي أوروبي ، أو اتباع سياسة زراعية موحدة أو الاتفاق على مشروع الجماعة الأوروبية ، لمعاهدة ذات أهداف فيدرالية ، أو تنسيق المواقف الأوروبية في اجتماعات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف (الجات) ، وأمام كل هذا نجد أوروبا الشرقية التي تتغير بخطوات سريعة تبحث في هذه المرحلة عن قيادة حكيمة في أوروبا الغربية ، والاتحاد السوفيتي يشق طريقه وسط الأنواء والعواصف باحثاً عن حل ديمقراطي لمشاكله .

خلال هذه الفترة بالذات نرى أن ألمانيا دون غيرها من الدول الأوروبية قد حققت الكثير من آمالها ، الأمر الذي يرشحها دون شك لقيادة كل أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية لما فيه صالح البيت الأوروبي في نهاية المطاف .

فعمد إعلان الوحدة الألمانية في أكتوبر ١٩٩٠ وألمانيا تسير حثيثاً نحو تثبيت دعائم هذه الوحدة داخلياً وتحسين صورة ألمانيا الموحدة خارجياً . فنجد البرلمان الألماني يتخذ قراراً نهائياً يوم ٢٠ يونية ١٩٩١ بنقل العاصمة الفيدرالية من بون إلى برلين العاصمة القديمة لألمانيا ، وكانت

برلين عاصمة بروسيا ، ثم اختارها أوتو فون بسمارك عاصمة لألمانيا التي وحدها عام ١٨٧١ وقد بقيت برلين عاصمة لألمانيا منذ ذلك الحين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وعند إنشاء دول ألمانيا الغربية عام ١٩٤٩ اختيرت بون عاصمة مؤقتة لحين إعادة الوحدة بين شطري ألمانيا لتعود برلين مرة ثانية عاصمة للبلاد ورمزاً لوحدها .

ولاشك أن اختيار برلين عاصمة لألمانيا الموحدة يعد رسالة واضحة للجزء الشرقي من ألمانيا الذي انضم مؤخراً في الوحدة على إصرار ألمانيا على الوحدة والتعاون بين شرقها وغربها ، وأن استعادة برلين لمكانتها الأولى تعد رمزاً يؤكد الحقائق المنبثقة في أوروبا الجديدة شرقها وغربها أيضاً ، وأن هذا الرمز يعيد الأمل في النفوس .

وخارجياً قامت ألمانيا الموحدة لأول مرة بدفن العداوة والكراهية التاريخيتين بين ألمانيا وبولندا بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين يوم ١٧ يونية ١٩٩١ ، وقد سبق توقيع هذه المعاهدة التزام أساسي من ألمانيا كشرط لوحدها بالاعتراف بخط نهرى الأودر والنيسى كحدود بينها وبين بولندا ، مما يعنى تنازل ألمانيا الموحدة عن الأراضي التي كانت جزءاً من ألمانيا خلال الثمانمائة عام الماضية على الأقل ، وهى بروسيا الشرقية وبومورينيا وسيليزيا والتي كان يقطنها ١٢ مليون ألماني قبل الحرب العالمية الثانية وطردهم بولندا بعدها .

ولعل أهم ما جاء في معاهدة الصداقة والتعاون ، هو التزام بولندا باحترام وضمان حقوق الأقلية الألمانية المتبقية في تلك الأقاليم ، وفي المقابل تتحمل ألمانيا الموحدة مسؤولية خاصة في تدعيم وإصلاح الاقتصاد البولندى ومساعدة بولندا على الانضمام إلى الجماعة الأوروبية ومساعدتها أيضاً على جدولة ديونها الخارجية ، وهذه المعاهدة تصبح ألمانيا المدافع عن مستقبل الرخاء في بولندا ، وبالتالي فإن بولندا المستقرة المزدهرة ستساعد

على ترسيخ المصالح الألمانية في أوروبا الشرقية عمومًا .. ولاشك أيضًا أن المصالحة بين ألمانيا وبولندا سيكون لها أبعاد تاريخية ونفسية واسعة النطاق في أوروبا ، كما ستزيد من التقارب الأوروبي وتجعل التوجه نحو البيت الأوروبي يزيد على حساب التوجه الأطلنطي .

● أما بين ألمانيا ودول الجماعة الأوروبية فإننا نجد أن الابتكار التكنولوجي الألماني يسبق نظيره الأوروبي ، بل البريطاني أيضًا براحل ، ويكاد يصل إلى نسبة أعلى من السبق بما يجعل ألمانيا على رأس الدول الأوروبية قاطبة في مجال التنافس التكنولوجي والعلمي والمعلومات ، وفي الوقت الذي تعتمد فيه الشركات الألمانية على خلق وابتكار التكنولوجيا الخاصة بها مثل التوصل إلى معادن جديدة وخلق الميكرواللكترونيكس ، نجد أن بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية كثيرًا ما تعتمد إلى نقل التكنولوجيا من مصادر أخرى مثل المشروعات المشتركة التي غالبًا ما تكون قديمة ، ومصدر القوة الألمانية هنا هو شعور رجال الصناعة وغيرهم بالقدرة على السيطرة الواضحة على التكنولوجيات التي يريدونها للمنافسة مع الغير ، والقدرة أيضًا على وضع استراتيجية بعيدة المدى لسياسات الابتكار والتجديد والإحلال مقرونة بتقدم هائل في التعليم والتدريب ، وإعادة التدريب ثم السهولة التي يسيطرون بها على كل ذلك مقابل الصعوبات التي تواجه الآخرين في نفس المضار .

ولهذا فالتوقع أن يستمر التقدم التكنولوجي والابتكار الألمانيان في مقدمة الدول الأوروبية لسنين عديدة .

● ومع هذا التقدم الباهر الاقتصادي والاستثماري والتجاري تصر ألمانيا داخل الجماعة الأوروبية على رفض إنشاء بنك مركزي أوروبي على شاكلة النظام البريطاني أو الفرنسي الخاضع للحكومات حيث إن سياسات البنك مثل تحديد سعر الفائدة أو الخصم تصدر بقرارات من الوزير ، وترى ألمانيا

فشل مثل هذه السياسة المالية إذا ما خضعت لقرارات الساسة ، ونصر ألمانيا على أنه إذا ما أنشئ البنك المركزى الأوروبى فيجب أن يكون على نسق البنك المركزى الألمانى الذى يتمتع باستقلالية تامة عن الحكومة فى اتخاذ قراراته ، ولا يخضع لتنفيذ السياسيين ، وقد ثبت نجاح هذه السياسة الحرة فى توجيه الاقتصاد الألمانى نحو النجاح والازدهار اللذين نشاهدهما الآن .

تضع على وجه السرعة برنامجاً لتدريب رؤساء الشركات اليابانية على كيفية الاستثمار فى دول أوروبا الشرقية ومواجهة المنافسة الألمانية هناك ، وقد تبين لليابان أن أكثر من ٧٥٪ من شركاتها غير قادرة على الاستثمار فى تلك الدول ، لعدم فهمها لعقلية وثقافة هذه الدول ولنقص الثقة من ناحية ، والحضور الألمانى الغامر الذى يملأ أغلب الفراغ الذى كانت تتوقع اليابان وجوده نتيجة للتحويل الاقتصادى هناك من ناحية أخرى ، وربما الاستثناء فى كل هذا هو الاتحاد السوفيتى حيث إن المانع الرئيسى أمام اليابان فى الاستثمار على نطاق واسع فيه يعود إلى عدم الاتفاق السياسى على تطبيع العلاقات بإعادة الجزر اليابانية ، التى احتلها الاتحاد السوفيتى فى نهاية الحرب العالمية الثانية وتوقيع معاهدة السلام والصلح بينهما . ومصدراً لهذا الوضع الألمانى المتميز أطلق بعض الأوروبيين الشرقيين على الألمان أنهم « يابانيو أوروبا » باردون وجميعهم رجال أعمال !! . أما عن الأمريكيين فإنهم لا يزالون يفضلون الاستثمار ذا العائد السريع أى قصير الأجل ، وبهذا فهم يركزون جهودهم بالدرجة الأولى فى آسيا وأمريكا اللاتينية وتركوا أوروبا الشرقية على ما يبدو للجماعة الأوروبية ، حيث استعداد القطاع الخاص الأوروبى للاستثمارات طويلة الأجل أحسن من نظيره الأمريكى . وبهذا فقد ترك الميدان فى واقع الأمر للألمان نتيجة تقدمهم المذهل فى التكنولوجيا والتدريب والتعليم والخدمات الاستثمارية

وارتفاع وكفاءة مديريها وإدارييها عن باقى الدول الأوروبية ..
وهكذا فإن ألمانيا بكل هذه القدرات الاقتصادية والتسويات
المصالحات السياسية فى داخلها وخارجها أصبحت تملك مفتاح الموقف فى
أوروبا ، وأصبحت بالتالى مرشحة لتولى زعامة أوروبا وقيادتها نحو
الوحدة .. أو على الأقل نحو البيت الأوروبى المرتب مع طلوع القرن
الحادى والعشرين ..

إلى أين تسير أمريكا بعد زوال الاتحاد السوفيتي ؟

أما وقد انتهت الحرب الباردة إلى غير رجعة ، وتم زوال الاتحاد السوفيتي من الخريطة السياسية ، وبزواله قضى على التوسع الشيوعي ، فقد تم تحقيق الأهداف العالمية التي سخرت الولايات المتحدة سياستها الدولية وكل قدراتها الاقتصادية والعسكرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل الوصول إلى هذه الأهداف .

وكان الثمن باهظاً إذ أن هذا الصراع الدولي تم على حساب الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة ، فبعد أن كانت أمريكا عند انتهاء الحرب الثانية أغنى دولة في العالم أصبحت بعد انتصارها في الحرب الباردة وعلى الخطر الشيوعي الدولي دولة تكاد تكون على شفا الإفلاس ..

ومن هنا بدأت الصيحات داخل الولايات المتحدة تطالب خاصة وحملة انتخابات الرئاسة من بدايتها - بإعادة النظر في أولويات السياسة الأمريكية ، وضرورة إعطاء الأولوية للسياسة الداخلية على حساب السياسة الخارجية ، ما دام الخطر الذي كانت السياسة الخارجية الأمريكية تحظى بالأولوية بسببه قد زال ..

وهذا النقاش المشتعل بين الساسة والأحزاب والاقتصاديين ، بل وبين أفراد الشعب نفسه حول ضرورة التركيز على المشاكل الداخلية خاصة الاقتصادية والتنموية على حساب ميزانية الدفاع ، والمساعدات الخارجية التي تقدمها أمريكا بعكس محاولة الرجوع إلى الوضع الأصلي الذي جبلت الولايات المتحدة ومواطنيها على تفضيله ، أي البعد عن المشاكل الدولية للعالم الخارجى ، وفرض الحماية على منتجاتها الوطنية من السلع الأجنبية ،

وقد حدث هذا فعلاً بعد انتصار الحلفاء في نهاية الحرب الأولى ، فقد رفضت الولايات المتحدة عضوية عصبة الأمم ، وتبنت سياسة للهجرة متشددة ، وفرضت حماية جمركية عالية على الواردات الأجنبية .

وهاجم أنصار الانعزالية والحماية إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش بأنها لا تهتم بالمشاكل الداخلية خاصة الاقتصادية منها ، وأنه بدلا من أن يكون الشعار « أمريكا أولاً » .. يرون بوش يردد شعار « نظام عالمى جديد » ، ويحملون عليه بشدة لاتجاهاته العالمية التى يرون أنها ستؤدى إلى استنزاف جديد لقوى وثروة الولايات المتحدة لخدمة هذا النظام العالمى الغامض الجديد ، وبالعكس من ذلك تطالب هذه الأصوات ويؤيدها الكثيرون فى كلا الحزبين الجمهورى والديمقراطى بتخفيض الالتزامات الأمريكية فى الخارج على جميع المستويات العسكرية والاقتصادية والمالية وبالتالي السياسية ، والتركيز على المصالح الأمريكية فى الداخل وتطويرها وحمايتها .

ولاشك أن موجة الركود التى تعم حالياً الاقتصاد الأمريكى لعبت دوراً كبيراً فى ارتفاع هذه الأصوات وقللت كثيراً من وزن النجاحات التى حققها الرئيس الأمريكى للسياسة الخارجية الأمريكية ، ولكن هناك أيضاً من الأصوات المعارضة لهذا الاتجاه والتى ترى أن سياسة « أمريكا أولاً » وما يتبعها من انعزالية سيؤدى إلى انكماش الأسواق وسيزيد من البطالة ، والدليل على صحة هذا رأى أنه برغم العجز فى الميزان التجارى الأمريكى فإن الصادرات الأمريكية فى تزايد مستمر الأمر الذى يشجع فى رأيهم على استمرار سياسة الانفتاح على الخارج وزيادة المنافسة وليس العكس ، خاصة أن حجم الصادرات الأمريكية يصل إلى ١٥٪ من إجمالى الناتج القومى ، وترى هذه الأصوات المعارضة أن الواجب على الإدارة الأمريكية أن تعيد توجيه القدرة الأمريكية نحو إحياء كامل للاقتصاد بعد

أن انتهت أسباب عدم إعطاء هذا المحور الأولوية اللازمة في الماضي بسبب ضرورات الحرب الباردة والالتزامات العسكرية المرتبطة بتلك الحرب .

وهناك من المنادين بأن الخطر الخارجى على الأمن القومى الأمريكى لم ينته بعد !! إذ يرون أن الخطر يكمن فى احتمال عدم قدرة دول الكومنولث الروسى الجديد على السيطرة على الآلاف من الأسلحة النووية القابعة فى الترسانة السوفيتية القديمة ، وما قد يترتب على ذلك ولو مرحليا من آثار تهدد السلم والأمن الدوليين وانعكاس ذلك على الأمن القومى الأمريكى ، كما يرون أن ما يزيد من هذا الخطر هو احتمال هجرة بعض علماء الذرة السوفييت للخارج - وهم يربون على عشرة آلاف عالم - هربا من شظف العيش القائم فى الجمهوريات الروسية الجديدة ، أو استئجار بعض الدول ذات الطموحات النووية لهم بمرتبات وامتيازات مغرية تجعل وصول هذه الدول سريعا إلى السلاح النووى أمرا ممكنا فى المستقبل القريب ، وما قد يترتب على ذلك من تهديدات نووية تتحمل أمريكا المسئولية الأولى فى مواجهتها .

أما الخطر الآخر الذى يرى هؤلاء أنه يمكن حدوثه ، ومن ثم الاهتمام والتركيز أساسا على السياسة الخارجية الأمريكية هو احتمال فشل قادة الجمهوريات المستقلة الجديدة فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى من توفير ضرورات الحياة اليومية لأفراد شعوبها ، فإن الاضطرابات والفوضى والعنف قد تعم هذه البلاد ، وتصبح بذلك عرضة لانقلابات قد تسيطر عليها ديكتاتوريات جديدة تبحث كالمعتاد عن مغامرات خارجية ، لتصرف نظر مواطنيها عن الصعوبات الداخلية التى يعانون منها . ويرون أن الجانب الآخر من هذا الخطر يكمن أيضا فى أن تجربة الديمقراطية فى هذه الجمهوريات الجديدة لم تقارن قط من قبل ، وبالتالي

يصعب التكهّن بنتائج هذه التجربة وردود الفعل على المستوى الدولى فى حالة نجاحها أو فشلها .

ويرون أن هذا المردود سواء كان إيجابيا أو سلبيا يستلزم أن تكون الولايات المتحدة حاضرة فى الساحة الدولية .. ولا يمكن تصور غيابها سواء فى نظر العالم ككل وهو يدخل فى نطاق هذا التنظيم الجديد ، أو من ناحية المصلحة الوطنية الأمريكية وأمنها القومى ..

ومن ثم تطالب هذه الفئة من السياسيين وأصحاب الرأى من الأمريكين أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على نفوذها الخارجى من أجل الإبقاء على التوازن الدولى فى العالم ، ولا يعنى هذا فى نظرهم أن تهمل أمريكا حل مشاكلها الداخلية ، بل يرون أن هذا مدعاة أكثر إلى الإصرار والتركيز على حل هذه المشاكل .

وإن الإشكالية الآن التى يجب أن تواجه أى إدارة أمريكية هو إعادة التركيز على المشاكل الداخلية الأمريكية خاصة الاقتصادية منها مع إيجاد نوع من التوازن بين متطلبات الجبهة الداخلية ، ومسئوليات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية للاحتفاظ بالقوة اللازمة لقيامها بدورها الهام فى العالم ..

ومن الواضح الآن أن معركة انتخاب الرئيس الأمريكى فى نوفمبر ١٩٩٢ ستتركز فى الأساس على الركود الاقتصادى الذى يعم الولايات المتحدة والذى لا تبدو أى بوادر لقرب انحساره ، ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكى جورج بوش أن يعهد أخيراً لوزير خارجيته جيمس بيكر بتولى المسائل الدولية حتى يتفرغ هو للمشاكل الداخلية ومواجهة المعركة الانتخابية فى وقت يرى أنه مناسب لوقف انخفاض شعبيته ، حتى لا يواجه مصير الرئيس الأمريكى الحادى والثلاثين هيربرت هوفر الجمهورى ، الذى لاقى هزيمة منكرة فى انتخابات الفترة الثانية لولايته .

عام ١٩٣٢ أمام الرئيس الديمقراطي فرانكلين روزفلت ، وذلك بسبب فشله في علاج الانهيار الاقتصادي الذي حدث في عهده نتيجة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ ، وبرغم ما حققه من نجاحات على المستوى الدولي . وقد قام جيمس بيكر بالتحرك في المجال الدولي بسرعة ، وقبل سفره إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة بالدعوة في خطاب له بجامعة برنستون إلى عقد مؤتمر دولي لمساعدة هذه الجمهوريات اقتصاديا حتى يمكن إتاحة الفرصة لها لبناء هيكلها الاقتصادي والديمقراطي بنجاح ، ومن ثم إزاحة الكثير من المخاوف والتهديدات التي قد تواجهها أمريكا إذا ما قُشِلت تلك الجمهوريات في تحقيق مطالب شعوبها الأولية ووقعت في هاوية الفوضى والديكتاتورية ، وكان بيكر حريصا على أن تتحمل الدول الغنية مثل ألمانيا واليابان والجماعة الأوروبية والسعودية والكويت والإمارات العبء المالي الأكبر في هذه المساعدة ، حتى لا يتحمل الاقتصاد الأمريكي عبئا جديدا عليه وهو في حالة يرثى لها داخليا ، وهذا الموقف بطبيعة الحال يختلف عن المشروع الذي نادى به جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي - والذي دعا إليه أيضا في خطاب له بجامعة هارفارد بعد الحرب العالمية الثانية - والذي عرف باسمه بعد ذلك لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب ، وهو المشروع الذي تولت الولايات المتحدة بالكامل عبئته المالي والفني ..

ومع هذا الفارق البين في الظروف وأطراف المعادلة في كلتا الحالتين ، فإن وجه الشبه في المشروعين - إذا تحقق المشروع الثاني المقترح من بيكر - هو الإسراع في مساعدة عدو الأمس حتى لا يمثل خطرا جديدا في المستقبل ، وحتى يمكن أن يمثل إضافة إيجابية في العلاقات الدولية تبعد شبح الحرب وتخفف عن الولايات المتحدة العبء المالي المرتب عن مواجهة مثل هذه الأخطار ، وبالتالي يمكن توجيه أغلب القدرات

الأمريكية نحو حل المشاكل الداخلية المتفاقمة ..
فهل ينجح الرئيس جورج بوش في تحويل دفة الأمور الاقتصادية لصالحه خلال الشهور العشرة الباقية قبل الانتخابات ؟ . أو هل ينجح على الأقل في إقناع الناخب الأمريكي العادى أنه قادر على مواجهة الأزمة الاقتصادية ، وأن أى مرشح آخر لن يزيد عليه مقدرة ؟ . إن جماعات الضغط في الداخل وعلى رأسها اللوبي الصهيونى سيكون لها تأثير كبير في توجيه أصوات الناخبين ، ولكن العامين السابقين عودتنا على حدوث الأمور غير المتوقعة ، فما هو غير المتوقع في هذه الحالة ؟.. .

احتمالات العدو الجديد لأمريكا ..

لاشك أن انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة ثم حرب الخليج وما واكب ذلك من متغيرات دولية ، انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي العدو الأول للولايات المتحدة ، جعلها تصبح بحكم التاريخ الدولة الأولى العظمى في العالم .. وأضحى التساؤل الذي يدور هو : إلى أى مدى ستتحمل الولايات المتحدة هذه المسئولية ؟ وهل في مرحلة ما يمكن لها أن تراجع عن هذه المسئولية أو تفكر في التخلص منها أو مشاركة الآخرين فيها ؟ .

لكي تتحمل الولايات المتحدة مسئولية الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، يجب أن تحتفظ بقوة عسكرية كافية لتفادى الحروب ، وردع العدوان ، وحماية مصالحها ومصالح الدول الصديقة والدفاع عن الحريات ، والنظم الديمقراطية حسب قول الجنرال كولن باول رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية ، ومن هذا يتبين أن أولويات الاستراتيجية الجديدة للدولة العظمى الأولى ليس الاحتفاظ بالتحالفات القديمة التي كان الغرض منها مواجهة خطر الدولة العظمى الثانية في ذلك الوقت أى الاتحاد السوفيتي ، بقدر ما هو الوقوف الآن بحزم وقوة أمام أى دولة تفكر في توسيع نفوذها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وبالتالي تثبيت عوامل الاستقرار وتشجيع عوامل التعاون الإقليمي ، والدولى لحل المشاكل الإقليمية سلميا ، وما قد يترتب على ذلك من ممارسة الضغوط على الدول أطراف هذا النزاع أو ذاك حتى لو كان بعضها من أصدقاء أمريكا المقربين كإسرائيل على سبيل المثال ، وهذا يستدعى من

أمريكا أن تتعاون مع الأمم المتحدة وباقي المنظمات الإقليمية لأنها لن تكون قادرة بمفردها على فرض السلام أو التصرف كشرطي العالم طول الوقت .

ولكن كيف يتأق للولايات المتحدة وقد خرجت منتصرة في حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي ، والاتجاه العام داخل أمريكا وخاصة في الكونجرس يميل إلى تخفيض قواتها العسكرية ، وتخفيض ميزانية الأسلحة والتسلح تخفيضا كبيرا بعد هذا الانتصار ، ليأق عدد كبير من العسكريين والسياسيين ليطالب بعدم اجراء تخفيض كبير في ميزانيات الأسلحة والتسلح إذا ما أرادت أمريكا الاحتفاظ بمركز الصدارة كالدولة العظمى الأولى في العالم ، ولتكون قادرة على مواجهة أى خطر عسكرى أو عدوان مسلح بالسرعة والفاعلية اللازمتين لحفظ السلام والأمن الدوليين .

ويبرز المطالبون بعدم اجراء تخفيض كبير في هذه الميزانيات بوجود احتمال خطر مواجهات عسكرية كامنة يمكن تصور حدوثها خلال التسعينات وإن كان يصعب التنبؤ بتوقيتات وقوعها على وجه التحديد . ويرى هؤلاء إعادة النظر في التخطيط العسكرى لأمريكا في ضوء احتمال وقوع هذه المواجهات وتغيير الخطط من تصور وجود عدو أساسى على المستوى العالمى كالاتحاد السوفيتى ، إلى وجود عدد من الأعداء الافتراضيين المحليين ، وذلك في ضوء التطورات السياسية والعسكرية الجارية في الأقاليم المختلفة في العالم ، وعلى أساس أن تتمكن القوات المسلحة الأمريكية في التعامل والاشتباك بنجاح في منطقتين في وقت واحد .

وقد كانت الخطط العسكرية خلال الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس كنيدي تضع تصوراتها على أساس التركيز على الخطر السوفيتى والتعامل معه على المستوى العالمى في ذات الوقت الذى يمكن

للقوات الامريكية أن تتعامل فيه أيضا مع أى مواجهة عسكرية على المستوى الإقليمى ، أو المحلى فى آسيا مثلا أو الشرق الأوسط ، وكانت هذه الخطط هى القوة الدافعة وراء زيادة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية سنة بعد سنة ، وصرف مئات المليارات من الدولارات على أسلحة جديدة .

أما الآن وقد أصبحت هذه الخطط قديمة واستنفدت أغراضها فإن الاتجاه الغالب حاليا هو الإبقاء على القدرة العسكرية الأمريكية بعد تخفيضها من ٢,١ مليون جندى إلى ١,٦ جندى لتتعامل بنجاح مع سبعة أعداء افتراضيين طبقا للخطط العسكرية الجديدة التى توافر على إعدادها عدد من الخبراء العسكريين فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ، والتى توصلوا بمقتضاها إلى ضرورة أن تكون القوات العسكرية الامريكية قادرة على التعامل بنجاح مع مواجهتين عسكريتين فى منطقتين مختلفتين فى وقت واحد ، مثل أن تقع مواجهة مع كوريا الشمالية لغزوها كوريا الجنوبية وقيام العراق فى هذه الأثناء بمحاولة غزو الكويت مرة ثانية واجتياح السعودية ، ومثل أن يقع انقلاب فى بنما يهدد حرية الملاحة فى قناة بنما ، أو أن تهاجم روسيا الاتحادية ليتوانيا مخترقة بولندا لتحقيق هذا الهدف ، أو أن يقع انقلاب فى الفلبين يترتب عليه وقوع فوضى وحروب أهلية بين الفئات المتنافرة تشكل تهديدا مباشرا للوجود الأمريكى ورعاياها ، وأخيرا يذهب التخطيط العسكرى الأمريكى إلى تصور قيام بعض دول الكومنولث الجديد أو عدد من الدول الأخرى بتجمع قوى يهد لظهور دولة عظمى جديدة غير ديمقراطية وذات أطماع توسعية تستدعى التعبئة الكاملة لحرب عالمية فى عام ٢٠٠١ .

وفى نطاق هذا التخطيط العسكرى أصبح من المتصور أن تخفيض الميزانية العسكرية لن يكون تخفيضا كبيرا كما كان متوقعا من قبل ، ولهذا

تقدم « البنتاجون » في مشروع الموازنة الجديدة المقدم للكونجرس التي يبدأ العمل بها ابتداء من أكتوبر ١٩٩٢ ، بتخفيض ١٠ مليارات من الدولارات كل عام حتى عام ١٩٩٥ من إجمالي الميزانية العسكرية السنوية وتبلغ ٢٩١ مليار دولار ، وهذا يعنى أنه رغم التخفيض الكبير في عدد القوات المسلحة وما قد يبدو في الظاهر من تخفيض في الأسلحة فإن الاتجاه الحقيقي ، هو وقف التخفيض المستمر في الميزانية إذا ما قدر الأخذ بهذه الخطط العسكرية المقترحة ، إذ سيكفى في هذه الحالة بتخفيض الأسلحة الباهظة التكاليف للغاية مثل غواصات « ذئب البحر » وطائرات الشبح (ستيلث ب ٢) وما إليها ، ولكن طبقا للسيناريوهات المقترحة من المخططين العسكريين فإن على الولايات المتحدة أن تستبقى أسطولها من حاملات الطائرات والسفن المعاونة والحراسة ونشرها في أرجاء العالم لتتعامل مع أماكن الاضطرابات المحتملة فيه ، كما يجب أن تستبقى قواتها البرية والجوية في حالة استعداد وقدرة على الرد السريع ، وأن تكون أيضا قادرة على التعامل مع أى خطر نووى أو كيميائى أو بيولوجى محتمل من عدو إقليمي قد يركن إلى هذه الأسلحة في حالة يأس عسكرى . والتخطيط العسكرى الجديد لم يتعرض إلى احتمالات قيام حرب نووية شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية الاستراتيجية .

والملاحظ أن « البنتاجون » سستخدم هذه السيناريوهات كمرشد لوضع موازنات وزارة الدفاع الأمريكية خلال الأعوام من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ ، وكدليل يستخدم عند مراجعة التخطيط الدفاعى وذلك عند تقرير حجم وأسلحة وقدرات القوات المسلحة الأمريكية خلال تلك الفترة والضرورية لتوفير الأمان والضمان للمصالح الأمريكية في العالم ولتؤمن أيضا أكبر استقرار فيه ، ويرى بعض رجال الكونجرس أن هذه الخطط العسكرية ترمى كذلك إلى المحافظة على خطوط الإنتاج في مجال

الصناعات الحربية وبالتالي تقلل من احتمالات البطالة المتوقعة نتيجة للتخفيضات المتوقعة في الميزانيات العسكرية .

٥ ومع التغيير في النظرة الاستراتيجية الأمريكية لمن هو العدو ، فإن العدو الجديد في التفكير الأمريكي لم يعد عملاقاً عالمياً كالاتحاد السوفيتي ، بل عدداً من الدول التي يمكن أن تثير العديد من المشاكل الإقليمية والمواجهات العسكرية التي يستوجب الأمر تأديبها أو اجهاض خططها العدوانية بمواجهتها في أقاليمها بالحزم اللازم وبالتعاون الضروري مع باقى دول المنطقة ، أو أغلبها إما بالتعامل معها مباشرة وإما بالتعامل معها عن طريق الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية ، وهذا يعنى في الأساس حدوث تغيير في أدوار الأمم المتحدة وحلفاء أمريكا السابقين الذين كانوا يتعاونون معها في مواجهة عدو الأمم ، فأصبحت أدوارهم إقليمية فحسب ولم تعد عالمية كما كان العهد في السابق أيام الحرب الباردة ، وهذا التغيير الجذرى في المفهوم الاستراتيجى الأمريكى لايزال بعيداً عن فهم وإدراك بعض حلفائها التقليديين كإسرائيل .. وهو ما يحاول بوش وبيكر إيصاله إلى تفكير شامير دون جدوى !! .

فمن هو العدو الجديد لأمريكا ؟

يشور العديد من الجدل والحوار بين الكتاب في أمريكا عما إذا كانت الولايات المتحدة وهى الدولة الأولى العظمى بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتى ويشكك الكثير منهم فى هذه الصفة التى كانت فى رأيهم من الضرورات التى انتهت بإنتهاء الحرب الباردة ، ويدلل المشككون على صحة رأيهم من أن الولايات المتحدة ليست دولة عظمى ، برغم تقدم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) باستراتيجية تتكلف نحو ١,٢ تريليون دولار (التريليون = ألف مليار) لمنع أى دولة أخرى من تحدى السلام والتفوق الأمريكين ، أن حرب الخليج أثبتت أنه لا يمكن لدولة بمفردها أن تسيطر على العالم ، فالحرب دفع ثمنها حلفاء الولايات المتحدة وخاصة ألمانيا واليابان ..

والمعروف أن الدول العظمى قادرة على دفع تكاليف حروبها وهو ما لم تقدر عليه الولايات المتحدة فى حرب محلية فى الخليج ، فما بالك وهى مدينة بخمسمائة مليار دولار أغلبها للدول والمؤسسات الأجنبية ، فلولا المساعدات التى تلقتها حكومة الرئيس بوش والتى بلغت ٥٤ مليار دولار لما تمكنت الولايات المتحدة من القيام بعمليات تحرير الكويت ، وبالتالي فالمتوقع - حسب رأى هؤلاء - ألا تتلقى الولايات المتحدة مثل هذه المبالغ مستقبلا للقيام بعمليات مشابهة ، ومن باب أولى ألا تتلقى أى تأييد مماثل للقيام بدور رجل البوليس العالمى كما يقترح البنتاجون أى القيام بدور الدولة العظمى الأولى .

وما يقلل من احتمالات اعتياد أمريكا على تأييد حلفائها لها ما جاء فى

اقتراحات البنتاجون من أن الهدف من الاستراتيجية الجديدة هو عدد تشجيع حلفاء أمريكا على تحدى زعامتها ، أو على تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة ، إذ لا يمكن تصور دول مثل ألمانيا واليابان أن تقوم بدفع نفقات تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية الأمريكية ، ومن ثم ستجد أمريكا أنه ليس من السهل عليها قيادة حملة موجهة ضد اضطرابات ما في العالم دون تأييد من هؤلاء الحلفاء لها !! الأمر الذى يبعدها عن صفة الدولة العظمى مرة ثانية ..

ولعل جوهر هذه الرؤية هو أن البنتاجون يتجاهل في استراتيجيته البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية ، الذى يشير إلى أن التعاون الأمريكى مع القوى الأخرى لتسيير دفة الاقتصاد العالمى أهم بكثير من استنزاف الأموال والجهد فى محاولات انفرادية أمريكية لفرض السلام والاستقرار فى العالم ، كما يرى هؤلاء المشككون محاولات البنتاجون البحث عن أعداء لأمريكا ، يبرر لوجودهم سببا للاستمرار فى عملية التسليح ، وإبقاء الميزانية العسكرية الأمريكية دون تخفيض يذكر هى دعوة إلى إفلاس أمريكا التى تحولت فى عشر سنوات فقط من دولة دائنة إلى أكبر دولة مدينة .. كما أنه دعوة إلى تحويل حلفاء أمريكا الذين دفعوا تكاليف حرب الخليج إلى أعداء جدد لا يمكن الاعتماد عليهم ، أى أن هؤلاء أضافوا إلى قائمة الأعداء السبعة التى يتصورها البنتاجون أعداء جدد هم حلفاء أمريكا وعلى رأسهم ألمانيا واليابان .

ويذهب المشككون فى قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار فى دور الدولة العظمى الأولى إلى أنها إذا ذهبت فى سياسة التسليح إلى المدى الذى يجعلها تقارس هذا الدور كما كان يمارسه الاتحاد السوفيتى فى الماضى فإن الأمر سينتهى بأمريكا فى خلال عشر سنوات ..

أما المدافعون عن سياسة القوة التى ينادى بها البنتاجون فإنهم يرون

في إبقاء أمريكا الدولة العظمى الأولى على رأس العالم هو أحسن ضمان للحفاظ على القيم التي تدافع عنها أمريكا هي وحلفاؤها ، ويرون أنه يمكن تحقيق ذلك مع تخفيض معقول في مصروفات الدفاع لتصل إلى ٣,٤٪ من الناتج القومي عام ١٩٩٧ ، وهي نسبة تصل إلى أقل من نصف ميزانية الرئيس جون كينيدي الدفاعية ، وهنا يحذر ديك شيني وزير الدفاع الأمريكي من أن أى تخفيض بعد هذه النسبة كفيل بتهديد القدرة على المحافظة على السبق الأمريكى ، والإصرار على الاحتفاظ بهذا السبق في مفهوم هذه الجماعة هو لردع أى قوة معادية كإيران أو روسيا المعادية للغرب بعد يلتسين أو أى قوى إقليمية أخرى تحركها أطباعها أو نزعاتها للمغامرة كالعراق أو كوريا الشمالية ، الخ بل ومنع القوى الصديقة حاليا لأمريكا من التقدم بتهديدات جديدة في المستقبل - وإسرائيل في هذا المقام ليست مستثناة - وإن كان التركيز حالياً على احتمالات ذلك من جانب الدول الكبرى الأخرى كالألمانيا واليابان ..

ومنطق المدافعين عن الإبقاء على أمريكا كأعظم دولة في العالم هو إذا أمكن لحلفاء أمريكا أن يعتقدوا أن بإمكانهم الاعتماد على قوة أمريكا فلن تصبح لديهم الحاجة لتحويل أنفسهم إلى قوى عظمى ، أما إذا تنازلت الولايات المتحدة عن دورها القيادي كالدولة العظمى الأولى في العالم فإن ألمانيا واليابان ستبحثان عن ضمان أمنهما بتحويل أنفسهما إلى عملاقين عسكريين تسيطر الأولى على أوروبا وتسيطر الثانية على شرق وجنوب شرق آسيا ، حتى ممرات ملقا بين أندونيسيا وماليزيا ، وينقلب الحال من تنافس أمريكا خلال الحرب الباردة مع عملاق واحد كان قادراً على ضبط النفس هو الاتحاد السوفيتي إلى تنافس أمريكا مع عملاقين أو أكثر أثبتنا عبر التاريخ أنها كانا أقل قدرة على ضبط النفس ، وهل الأمم المتحدة في هذه الحالة وحتى بعد إعادة إصلاح هيكلها وتقويتها لتتولى عملية حفظ

الأمن والسلم الدوليين بكفاءة وعدم تحيز قادرة على ملء الفجوة بين نخلى أمريكا عن مسئولية الدولة الأولى العظمى فى العالم ، وتولى عدد من الدول الكبرى هذه المسئولية جماعة أو فرادى ، وأين الأمن الجماعى للمجتمع الدولى من كل هذا ؟ وينتهى هؤلاء المدافعون إلى تفضيل صرف ٣,٤٪ من الناتج القومى لإبقاء أمريكا على رأس العالم عن ترك الأمن الأمريكى والأمن الجماعى للعالم - حسبما يرونه - فى مهبط رياح قوى أخرى لا تؤكد للعالم قدراتها على الاحتفاظ بالسلم والاستقرار فيه .. وفى هذا المعترك ظهرت أصوات أخرى تنادى بأن من أعداء أمريكا الخطر النووى الذى يمكن أن يحدث من جانب دول نامية كوسيلة للإرهاب أو المقاومة .

ومن هنا كان إصرار أمريكا والغرب على وقف احتمالات انتشار الأسلحة النووية فى دول مثل العراق والأرجنتين والباكستان ، أما خطر الأسلحة النووية الاستراتيجية فلم يثر على نفس مستوى الخطر القادم من الدول الصغيرة لأن هناك توازناً فى مواجهة ومعاملة هذا النوع من الأسلحة الاستراتيجية بين الدول الخمس الأصلية المالكة لها .

وظهرت أيضاً أصوات تحذر من الإسلام كعدو محتمل للغرب وللولايات المتحدة ، لكن العديد من الكتاب تصدوا لهذه الأصوات ، ولعل أهمها كان الفيلسوف الأمريكى اليابانى الأصلى فرانسيس فوكاياما الذى يرى أن الإسلام كدين يؤثر فى حياة نحو مليار من البشر ، أما على مستوى الفكر فإنه كفيلسوف يتعامل مع الأفكار ، يرى إن الإسلام لا يمثل تحدياً أيديولوجياً كالذى كانت تمثله الشيوعية ..

ويتوصل فوكوياما أنه خلال قرن من الزمان فإن فكرة الديمقراطية الليبرالية ستأخذ طريقها فى العالم الإسلامى أكثر من أن يأخذ الإسلام طريقه فى العالم الديمقراطى ، ويرجع السبب فى هذا إلى أن الإسلام كفكر

سياسى لا يتمتع بجاذبية عالمية ، فى حين أن الديموقراطية والحرية الثقافية لها جاذبيتها الشديدة فى جميع المجتمعات ، بما فيها المجتمعات الإسلامية ، ومن هنا يجد فوكوياما أن الإسلام لا يمثل خطراً على الغرب وأمريكا .. وبالتالي فهو ليس عدواً يجب محاربته .

هل هذا الجدل يمثل جانباً من إرهاصات النظام العالمى الجديد ؟ أم أنه إعادة ترتيب أوضاع النظام العالمى القديم بعد انتهاء الحرب الباردة وضرورة تعديل نتائج الحرب العالمية الثانية على خريطة العالم فى ضوء زوال الاتحاد السوفيتى ، مع وضع ألوان عليها تحدد مسار الحدود الجديدة وأساليب التعامل فى ظلها ؟ .

البوادر توحي بأن الاحتمال الثانى أقرب إلى الواقع حيث أن هذا يتمشى حتى الآن مع سيكولوجية الدول الكبرى التى تتجه من جديد نحو سياسة القوة فى التعامل فيما بينها ، ولعل ورقة البينتاجون محاولة لتكريس هذا الاتجاه فى أمريكا وأضعافه لدى الدول الأخرى ولو كانت من الدول الصديقة لأمريكا .

يوغوسلافيا .. اختلاف حضارتين !!..

عندما ضم الحلفاء المنتصرون عام ١٩١٩ أجزاء بلقانية بعضها لبعض بما عرف بعد ذلك بدولة يوغوسلافيا كانت الفكرة حينئذ صائبة . وبمفهوم أوربا الشرقية نجد أن الدولة الجديدة تبدو متجانسة نسبياً حيث أن ٩٠ ٪ من سكانها يتحدثون لغة أقرب ما تكون إلى اللغات السلافية الجنوبية والـ ١٠ ٪ الباقية من السكان هي من الأقليات الألبانية والإيطالية والمجرية .. إلخ .

وقبل عام ١٩١٩ نجد أن زعماء الشعوب السلافية الجنوبية كالصرب ؟ والكروات والسلوفين والمقدونيين والجبل الأسود ، وكذلك زعماء البوصنة المسلمون يوافقون على أنهم جميعاً ينتمون إلى دولة واحدة .

واليوم نجد أن يوغوسلافيا بملايينها الثلاثة والعشرين ، وجمهورياتها الست تتفكك إلى قطع صغيرة ، ففي ١٩ مايو الماضي صوت شعب كرواتيا البالغ ٤,٥ مليون نسمة في صالح الاستقلال عن الدولة الفيدرالية التي يسيطر عليها الصرب ، ثم أعلنت فعلاً كرواتيا بعد ذلك مع سلوفاكيا استقلالها يوم الثلاثاء ٢٥ يونيه ، وهذا تحولت من جديد المشكلة اليوغوسلافية إلى مشكلة أوربية .

وتعد جمهوريتا سلوفاكيا وكرواتيا أكثر جمهوريات الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي تقدماً اقتصادياً وسياسياً ، فمتوسط دخل الفرد السنوي في جمهورية سلوفاكيا على سبيل المثال عشرة أضعاف نظيره في جمهورية كوسوفو في أقصى الجنوب اليوغوسلافي .. وسيطر على الحياة السياسية في سلوفاكيا وكرواتيا أحزاب سياسية تدعو للديموقراطية ، في حين نجد أن

جمهورية الصرب لا يزال يحكمها نظام شمولي شيوعي على رأسه سلو بودان ميلو سيقيتش ، وبرغم ما قد نجد من أسباب حالة تدعو جمهوريتي الشمال للحزن والغضب من الأساليب العنيفة والمتشددة التي تتبعها الحكومة الفيدرالية التي يسيطر عليها وعلى الجيش الصربيون ، فإن أسباب تفكك الاتحاد اليوغوسلافي هي أعمق من ذلك بكثير . وما على المراقب إلا أن ينظر إلى خريطة يوغوسلافيا ليجد أنها تقع على جانبي ثقافتين أوربيتين مختلفتي البناء .

فعندما قرر الإمبراطور الروماني ديوكليتيان في نهاية القرن الثالث الميلادي أن أملاكه من الضخامة بحيث يصعب حكمها برجل واحد ، قام بتقسيم إمبراطوريته إلى إمبراطورية غربية تدار من روما وإمبراطورية شرقية تدار من القسطنطينية ، ووقع خط التقسيم هذا في منتصف ما يعرف الآن باسم يوغوسلافيا . فنجد أن أغلب أقاليم الصرب ومقدونيا والجبل الأسود كانت تحكم من القسطنطينية منذ ذلك الوقت ولمدة ٦٠٠ عام تالية ، وبمرور الوقت أخذت الحدود الإدارية بين الإمبراطورية الشرقية والإمبراطورية الغربية تزداد جموداً وتحول إلى حدود تفصل بين حضارتين إحداهما متحدثة باللاتينية ، ورومانية في الغرب والأخرى متحدثة بالإغريقية وبيزنطية في الشرق .

فالكروات والسلوفين حسب هذا التقسيم ينتمون إلى الغرب ونجدهم يستخدمون الحروف اللاتينية ، ويتبعون كنيسة الروم الكاثوليك ، أما الصرب والمقدونيون والجبل الأسود فيستخدمون الحروف السلافية (سيريل ومثود) ، ويتبعون الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية .

وجاء إمبراطوريات وولت ولم تتغير الحدود بين الشرق والغرب وبقيت تقريباً في نفس المكان القديم ، فمثلاً إبان ١٦٠ عاماً (من ١٧١٩ حتى ١٨٧٨) من حكم إمبراطورية الهابسبورج النمساوية نجد أن الحدود

الجنوبية للإمبراطورية قد رسمت في منتصف يوغوسلافيا ، وبينما كان السلوفين والكروات يتمتعون نسبياً بحكم معتدل من الهابسبورج نجد أن الصربيين كانوا يعانون من الحكم السيء والقاسى للعثمانيين الأتراك . وتبعاً لذلك نجد أن الكروات والسلوفين كانوا ينعمون بتاريخ حديث أكثر سلماً عن باقى شعوب الاتحاد اليوغوسلافى كالصرب والجبل الأسود الذين عانوا من ظلمات الحكم التركى الذى كلفهم التضال ضده تضحية العديد من الأجيال ليفوزوا فى النهاية باستقلالهم عام ١٨٧٨ ، وقد تبع هذا الاستقلال الكثير من الحروب العنيفة ، فمثلاً نجد أن دول البلقان تحارب الأتراك عام ١٩١٢ ثم حاربت بعضها البعض بسبب ما ترتب على حربهم مع الأتراك من نتائج فى المنطقة .

لقد كان صربياً هذا الذى كان غاضباً من ضم البوصنة عام ١٩٠٨ إلى إمبراطورية النمسا والمجر ، والذى أقدم على اغتيال ولى عهد النمسا الأرشيدوق فيرديناند وزوجته فى سراييفو فى ٢٨ يونية ١٩١٤ فكان هو الذى أشعل فتيل الحرب العالمية الأولى .

ومرة أخرى نجد أن سلوفينيا وكرواتيا أنقذتا من أهوال تلك الحرب حيث كانتا قابعتين داخل حدود وخطوط النمسا والمجر فى حين نجد أن الصرب والجبل الأسود كانتا ميداناً كروفر جيوش النمسا وألمانيا . وأصبحت الصرب بأكثر الخسائر فى تلك الحرب إذ بلغت ضحاياها نحو ٢٣ ٪ من عدد سكانها .

ولعل من الذكريات الأليمة بين شعوب الاتحاد اليوغوسلافى ، ما يتند أيضاً إلى ما حدث فى أثناء الحرب العالمية الثانية من صدامات دموية بينها ، فقد اقترف الكروات الذين أقاموا دولة فاشية موالية للألمان عام ١٩٤١ ، تحت قيادة أنتى ياقافيتش بعض جرائم الحرب العالمية الثانية بقتلهم الآلاف من الصرب والبوصنة واليهود ، وقد رد الصربيون بعنف .

بعد انتهاء الحرب باقتراف مذابح رهيبة ضد الكروات . وعمومًا إذا ما نظرنا إلى عوامل الشبه والتجانس في اللغات والأصول العرقية فإننا نجد الشعوب اليوغسلافية برغم ذلك مختلفة في تجاربها التاريخية ، وقد حاولت الحكومة الشيوعية ليوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية أن تجعل شعوبها تنسى ، ولكن الشيوعية الآن تذوب والذكريات تبقى . أما وقد بدأت المشكلة اليوغوسلافية تتحول إلى مشكلة أوربية من جديد فإن الأمل المعقود على إيجاد حل مقبول من جميع أطراف النزاع ، يكمن في قدرة الدول الأوربية على إقناع هذه الأطراف بأن وحدتهم هي مصدر قوتهم ، بغض النظر عن أى أسباب يتعلل بها هذا الطرف أو ذاك ، وأنه في سبيل الوحدة والاستقرار والسلام والتنمية يجب على جميع الأطراف دون استثناء التضحية ، وقبول حل وسط يرتضونه في سبيل بقاء إطار وحدتهم وهو الدولة اليوغسلافية الفيدرالية .

ولعل مهمة الترويكأ أى وزراء خارجية إيطاليا ولكسمبورج وهولندا الذين أرسلوا في مهمة وساطة عاجلة إلى بلجراد وزغرب ولوبليانا ، من قبل المجموعة الأوربية وقمتها المجتمع في لكسمبورج خطوة هامة ، وصحيحة على طريق المصالحة .. أما إذا فشلت هذه الخطوة الأوربية والتي تقترح فيها الموافقة على تجسيد إعلان استقلال كرواتيا وسلوفينيا لمدة ٣ شهور مقابل عودة الجيش اليوغوسلافي للثكنات ، وتخلي جمهورية الصرب عن معارضتها لاختيار فراينو توديمان رئيس كرواتيا رئيسًا لمجلس الرئاسة الجماعى في يوغسلافيا وإرساء قواعد دستورية لرئاسة يوغوسلافيا ، فالمتوقع عندئذ أن تقوم أوروبا بخطوة جديدة ربما تتمثل في دعوة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لعقد جلسة طارئة لبحث الموقف في يوغسلافيا ، وهذا تكون أولى المشاكل الأوربية التى على المؤتمر أن يواجهها ويتخذ بشأنها قرارًا جماعيًا أوربيًا .

هل هى حرب دينية فى البوصنة والهرسك ؟

لقد راعنى ما رددته وسائل الإعلام وانعكس بالتالى على مناقشات بعض الندوات التى أقامها بعض رجال الدين من أن ما يجرى فى جمهورية البوصنة والهرسك من قتال ومذابح أنها حرب دينية موجهة ضد المسلمين هناك بالذات ، وراعنى أكثر أنه فى خضم هذه المناقشات وما ورد أيضًا فى وسائل الإعلام ما يوحى بأن الإسلام أصبح جنسية وقومية ، ولم يعد دينًا تعتقه الجنسيات المختلفة رغم تباين مشاربها واتجاهاتها ، ولا يخفى لمثل هذه الآراء من آثار خطيرة على الوحدة الوطنية للدول ومن بينها مصر !!! فبا الذى يحدث هناك فى حقيقة الأمر ، وعلى وجه الدقة الموضوعية بعيدًا عن المحاولات التى يحاول بها البعض إثارة النعرات الدينية وإثارة المشاعر العاطفية ؟.

إن البوصنة والهرسك هما إحدى الجمهوريات الست التى كانت تتكون منها ما كان يعرف باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، علاوة على إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتى هما كوسوفو وفوقودينا .. تتكون شعوب هذه الجمهوريات الاتحادية من أصول عرقية مختلفة أهمها الجنس السلافى الجنوبى ، وقد نزح الصرب والمقدونيون من آسيا فى عهود ما قبل الميلاد ، يليهما الكروات وهم خليط من سلاف الجنوب وسلاف الغرب ونزحوا بالذات من أوكرانيا فى القرن السادس الميلادى ، والسلوفين نزحوا هم أيضًا فى القرن السادس الميلادى من المناطق الشالية فى أوروبا تحت ضغط اندفاع القبائل الجيرمانية جنوبًا .

أما البوصنة فهي من قبائل الإيليران في وسط أوروبا وظلت مقاطعة رومانية .

والهرسك أو الهرسيجوفين كانت دوقية ألمانية واسمها يدل على ذلك إذ أن المقطع الأول من الكلمة باللاتينية يعنى دوقية بالألمانية ، وباقي الكلمة نسبة إلى الأمير الحاكم في ذلك الوقت من القرن الخامس عشر . وعندما شاء الإمبراطور الرومانى « بوكليتان في نهاية القرن الثالث الميلادى تقسيم إمبراطوريته إلى إمبراطورية غربية تدار من روما وإمبراطورية شرقية تدار من القسطنطينية وقع خط التقسيم هذا في منتصف ما يعرف الآن باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وأدى إلى أن أقاليم الصرب ومقدونيا والجبل الأسود وكوسوفو كانت تحكم من القسطنطينية منذ ذلك الوقت ولمدة ٦٠٠ عام تالية ، أما المنطقة الشالية وهى سلوفينيا وكرواتيا وفويفودينا فكانت تدار من روما ، ثم بعد ذلك خضعت سلوفينيا للحكم البافارى ثم الألمانى ، وفي القرن الثامن عشر كانت جزءاً من الإمبراطورية النمساوية وكانت تتمتع ببعض الحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية .

أما كرواتيا فإنها بعد حكم روما حصلت على استقلالها بعض الوقت ولكن استولى عليها المجريون في القرن العاشر ووحدت معهم ولمدة ثمانية قرون تخللها حكم تركى قصير الأمد نسبياً من ١٥٢٦ إلى ١٦٩٩ ميلادية ، وكانت تحت حكم نابليون بونابرت لمدة أربع سنوات فقط من ١٨٠٩ إلى ١٨١٣ ، وفي عام ١٨٤٩ رجعت تحت الحكم المجرى النمساوى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ..

وعندما جاء المد التركى بغزو أراضي الإمبراطورية البيزنطية استولى العثمانيون على الصرب ومقدونيا في معركة كوسوفو الشهيرة في التاريخ الصربى يوم ١٥ يونية ١٣٨٩ ، واستولى الأتراك بعد ذلك على البوصنة

من المجريين عام ١٤٦٣ وعلى الهرسك عام ١٤٨٢ وأصبحتا إقليمين
تركين ، ولم يكن حظ هذه الأقاليم كبيراً في التقدم السياسى والاقتصادى
بسبب الحكم التركى الغاشم الذى جعل هذه المناطق فى غاية التخلف
والفقر ..

وحصلت الصرب على استقلالها من تركيا عام ١٨٧٨ بعد الحرب
الروسية التركية عام ١٨٧٥ ، كما تحولت البوصنة والهرسك إلى إقليمين
تركين تحت إدارة إمبراطورية النمسا والمجر .. بمقتضى معاهدة برلين ١٨٧٨ .
من هذه اللوحة التاريخية نجد أن الحدود الإدارية بين الإمبراطورية
الشرقية والإمبراطورية الغربية التى رسمها الأمبراطور الرومانى
ديوكليتيان ، أخذت بمرور الوقت تزيد من حدة الاختلاف والتباين على
جانبي الحدود وتتحول إلى حدود تفصل بين حضارتين إحداهما لاتينية
وجيرمانية التوجه والثقافة فى الشمال أى فى سلوطينيا وكرواتيا ويعتق
أغلب شعبها الكاثوليكية ، والثانية أغريقية بيزنطية فى الجنوب أى
الصرب ومقدونيا والجبل الأسود وكوسوفو ويعتق أغلب شعبها
الأرثوذكسية ، أما الدين الإسلامى فقد جاء مع الحكم التركى وبهذا
أصبحت الخلافات الحضارية والثقافية والدينية واللغوية من العمق بحيث
ولدت بمرور الوقت ، وبسبب تقدم الأقاليم الشمالية وتأخرت الأقاليم
الجنوبية تبعاً لذلك شعوراً بالاستعلاء والحرية والديموقراطية من الشمال
مقابل شعور بالغيرة والحسد مغلفة بالميل إلى الديكتاتورية ، وإزكاء الروح
الصربية الوطنية لإخفاء مكان من ضعف الجنوب فى مواجهة الشمال ..
وتقع البوصنة والهرسك فى منتصف هذين الطرفين وثلث شعبها من
الصرب والرابع من الكروات والباقي من الأصول العرقية الأخرى التى
يتكون منها الاتحاد اليوغسلافى من مقدونيين وألبان ومجريين وإيطاليين
ورومانيين .. إلخ .

وتمثل البوصنة والهرسك خمس مساحة يوغوسلافيا ويقطنها نحو ٧ ملايين نسمة أما عن الأديان ، فإننا نجد أن عدد الأرثوذكس من العرقيات المختلفة في يوغوسلافيا التي يبلغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة -- هو ١٠ ملايين ، وعدد الكاثوليك ٨ ملايين ، وعدد المسلمين ٤ مليون يتركز أغلبهم في البوصنة والهرسك وكوسوفو ، ومليون من معتقدات أخرى كالبروتستانت واليهود والملحدين ..

برغم هذه الاختلافات العرقية والتاريخية والسياسية والاقتصادية بين هذه الأقاليم المختلفة ، فإن الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى تمكنوا من ضم هذه الأجزاء في ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ ، في مملكة « الصرب والكروات والسلوفين » التي أطلق عليها الملك الكسندر الأول « مملكة يوغوسلافيا » عام ١٩٢٩ ، وبرغم المذابح الرهيبة التي تبودلت بين الكروات والصرب خلال الحرب العالمية الثانية فلم نسمع أنها اقترفت باسم الدين مع أن مقترفيها من معتنقي الأديان الساموية الثلاثة .. وعموماً فقد نجح الرئيس تيتو الكرواتي الأصل عام ١٩٤٦ ، في لم شمل هذه الأجزاء المتناحرة في اتحاد جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية ، وكلمة يوغوسلافيا معناها سلافيو الجنوب .

ولكن يشاء الحظ التعس لهذا الاتحاد أن يرأسه في الثمانينات سلوبودان ميلو سيفيتش الملحد ، وآخر زعيم شيوعي ستاليني متشدد في أوروبا ، يحاول بقصر نظر شديد وتبعتت وتصلب واضح ضد ما هو غير صربي في الاتحاد ، أن يملئ إرادته على شعوب الاتحاد التي كانت تطالب بالديموقراطية والحرية في نطاق ترابط كونفيدرالي ، ولكن ميلو سيفيتش أصم أذنيه - على وتيرة إسحق شامير ، عن سماع صوت الحق والعدالة للشعوب في تقرير مصيرها وبرغم معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية لموقف ميلو سيفيتش وحزبه الاشتراكي (الشيوعي السابق) فكان

الانفجار الذى حدث فى شهر يونيو عام ١٩٩١ وأدى إلى إعلان استقلال سلوفينيا وكرواتيا واستمرار المعارك الحربية بينها ، وبين الصرب والجيش الاتحادى الموالى للصرب لمدة تزيد على ستة أشهر ، وخلال هذه المعارك لم نسمع أيضًا أنها موجهة ضد المسلمين برغم أن المسلمين كانوا مشتركين على الجانبين لأن الحرب ليست حرباً دينية ولكنها حرب أهلية تطالب بالحرية وإسقاط الشيوعية ..

وذات الشيء يحدث الآن فى البوصنة والهرسك وليس حقيقيا ما يذاع من أن الحرب هناك بين المسلمين وغير المسلمين ، ولكن الحرب هناك بين من هو من أصل صربى ضد من هو من أصل غير صربى بغض النظر عن عقيدة المتحاربين ، ولهذا نجد أن المتحاربين هما الصرب وأغلبهم من الأرثوذكس وأقليتهم من الأديان الأخرى فى مواجهة الكروات ، وباقى الجنسيات الأخرى ، وأغلبهم من الكاثوليك والمسلمين وأقليتهم من الأديان الأخرى ، فهل يمكن تسمية هذا حرباً ضد الإسلام والمسلمين ؟ أم هى حرب بين الشيوعية والديموقراطية للقضاء على الأولى ونشر الثانية . أما لماذا لم تتدخل الدول الكبرى بالحماس اللازم لوقف هذه الحرب ، فهناك أسباب كثيرة يمكن سرد بعضها هنا ، ولعل عزوف أمريكا بالذات يرجع إلى أنها تريد من القوى الأوروبية أن تتولى مهمة حل المشاكل الإقليمية فيها ، حتى ولو كان الهدف القضاء على آخر معقل للشيوعية فى أوروبا .

ويرجع هذا الموقف الأمريكى أيضًا إلى أنها لا ترى مصلحة أمريكية مباشرة فى التدخل بل إن عدم التدخل يجعل التدخل الروسى أيضًا بعيد الاحتمال لأنها تعلم مدى الارتباط التاريخى والشعور العاطفى بين روسيا والصرب ..

وقد قام الجانب الألمانى بالاهتمام المباشر بالمناطق الشبالية من

يوغوسلافيا ؟ التى لها ارتباطاتها التاريخية والثقافية معها بما أدى إلى الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا .. وفى مرحلة لاحقة بالبوصنة والهرسك .. ولم يكن لعامل الدين هنا أى تأثير أيضًا ..

أما المنطقة الوسطى من يوغوسلافيا وهى البوصنة والهرسك فمجال التدخل المباشر فيها محفوف بمخاطر شديدة .. فالتدخل العسكرى لابد أن يكون على نطاق واسع إذا أريد أن يكون مؤثرًا وبالتالي فهو مكلف للغاية ولا توجد الدولة التى يمكن لها أن توفر $\frac{1}{2}$ مليون جندى لصنع السلام فى البوصنة والهرسك ، ومن قبلها كرواتيا . ومن بعدها ربما كوسوفو بعد إعلانها الاستقلال هى الأخرى ، كما أنه إذا ما تدخلت قوة ما فقد يودى تدخلها إلى قيام قوى أخرى بالتدخل فى المقابل مثل اليونان وتركيا وغيرها فيتفجر الموقف فى البلقان بالكامل إلى حرب شاملة ..

ومن هنا كان التردد فى التدخل الغربى فى بداية الأمر وقصره على النواحي الإنسانية والإغاثة التى أعاقها الصرب ، وبالتالي لم يبق أمام الغرب إلا الاتجاه إلى اتخاذ إجراءات عقابية اقتصادية ودبلوماسية للضغط على حكومة ميلوسيفيتش الصربية للتخفيف من غلواتها والانصياع للضغط الدولى بالإنسحاب من البوصنة والهرسك ، أما إذا لم يحدث هذا فلا يبقى أمام الغرب ودول العالم الثالث إلا الالتجاء إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار تحت الباب السابع لإرسال قوات صنع سلام تابعة للأمم المتحدة وليست بالذات تابعة لأى دولة من الدول وخاصة من دول البلقان منعًا لاشتعال حرب بلقانية ثالثة ، فلماذا التباكى على أن ما يحدث هناك من حرب أهلية هى حرب ضد المسلمين ؟ وماذا عن الكروات الكاثوليك وباقي الجنسيات الأخرى التى تحارب ضد الصرب فى البوصنة والهرسك ؟ لماذا تعمد ذكر نصف الحقيقة ؟ لمصلحة من تعمد إثارة المشاعر .. ؟

الديموقراطية .. والمتغيرات في النظام العالمى

عندما سقطت النظم الشمولية الشيوعية منها والاشتراكية فى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، وأخيراً فى الاتحاد السوفيتى ، هلك العالم وساده اعتقاد يكاد يكون شاملاً بأن سقوط هذه النظم ، هو انتصار مباشر للديمقراطية ، بل وصلت بعض الآراء إلى القول بأن هذه الأحداث تمثل أعظم انتشار للحرية فى التاريخ البشرى ، فأى ديموقراطية يعنون ؟ وأى حرية يقصدون ؟

إن لفظ الديمقراطية يعنى فى معناه الأصلى « الحكم بواسطة الشعب » حيث أن الشق الأول من الكلمة « ديموس » باليونانية معناه الشعب ، والشق الثانى « كراتوس » معناه الحكم ، إلا أن هذا اللفظ فى استخداماته المعاصرة اتخذ أربعة أشكال أساسية :

- حق اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها مباشرة بواسطة الشعب نفسه على أساس حكم الأغلبية ، وهو ما يعرف بالديموقراطية المباشرة .
- حق اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها بواسطة الشعب ، ولكن عن طريق أشخاص يمثلونه يختارهم بنفسه ويكونون مسئولين أمامه فقط ، وهو ما يعرف بالديموقراطية النيابية .

- شكل من أشكال الديمقراطية النيابية تكون السلطة فيها للأغلبية فى إطار دستورى محدد يهدف إلى ضمان تمتع جميع المواطنين بالحقوق الشخصية والجماعية كحق حرية الكلمة والرأى والدين ، وهو ما يعرف بالديموقراطية الليبرالية أو الدستورية .

- أى نظام آخر سياسى أو اجتماعى ينحو نحو تقليل الفوارق

الاجتماعية والاقتصادية خاصة المنبعثة من عدم المساواة في توزيع الملكية الخاصة ، وهو ما يعرف بالديموقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية ، حتى ولو كان النظام السياسى ليس ديموقراطية بالمعنى الوارد في الأشكال الثلاثة الأولى .

إن من ينظر إلى الدول التى تخلصت من حكامها الديكتاتوريين في الأعوام الثلاثة الماضية لا يسعه إلا أن يعلق بأن المبدأ الأساسى للحرية لا يزال بعيد المنال في هذه الدول ، ومن ثم يصعب القول بأن سقوط تلك النظم الشمولية ، يعنى تحول هذه الشعوب آليا إلى الديمقراطية ، وعلى هذا الأساس فلا يستبعد أن تختار هذه الشعوب نظماً شبيهة بالديموقراطية أو تزعم أنها ديموقراطية اكتفاء باقتباس بعض صفاتها وغالباً ما تكون السلبية منها لينقلب الوضع إلى نوع آخر من الديكتاتورية المقنعة . والأدلة على صحة هذا الاتجاه تبدو واضحة إذا ما نظرنا إلى نظم الحكم التى قامت على أشلاء الديكتاتورية في أثيوبيا والصومال وليبيريا وتشاد في أفريقيا ، ورومانيا وبلغاريا وألبانيا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا في أوروبا بل والعديد من الجمهوريات التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى مثل جورجيا وأرمينيا وجمهوريات آسيا الوسطى الست .

وما يقلل من احتمالات الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية الحقيقية في تلك الدول أنها جميعاً لم يسبق لها أن مارست أى شكل من أشكال الديمقراطية من قبل ، ومن ثم يصعب التكهن بالوسائل التى ستستخدمها حكوماتها للوصول إلى الديمقراطية هذا إذا كانت مقتنعة أساساً بها .. أما إذا كانت تستخدم الشعارات الديمقراطية بغرض الحصول على مساعدات اقتصادية من الخارج ولغرض تخدير شعوبها فإن الأمر سينتهى في نهاية المطاف مرة أخرى إلى نوع من أنواع الديكتاتورية الفاشية الكفيلة بتسميم الأجواء الدولية ، وربما الرجوع إلى عهد صراع القوى

الذى أدى فى الماضى إلى اشتعال العديد من الحروب وخاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بضحاياهما الستين مليون نسمة ، والتربلونات من الدولارات المفقودة على سباق التسلح . والآلة الحربية ، والتي كان يكفى أجزاء من المليون منها لحل جميع مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية .

ويزيد من صعوبة تصور أن تنتشر الديمقراطية بمجرد سقوط النظم الشمولية أن الكثير من الشعوب التى تخلصت من تلك النظم ، تختلف ثقافتها ، وتوجهاتها وكذلك ظروفها التاريخية والعرقية عن الثقافة الغربية ، التى تؤمن بالحرية وتزعم الدعوة إلى الديمقراطية بالمفهوم الغربى .. وهنا نجد أن احتمال رفض الديمقراطية قد يأتى من مجتمعات لديها القناعة بأن الديمقراطية ، تتعارض مع حب النظام والطاعة والسلطة الدينية وغيرها من القيم المحلية التى تجد حكومات تلك الشعوب فيها المبررات الكافية للتلصص فى تطبيق مبادئ الحرية والديمقراطية ، بل ربما تسفيها أحياناً ..

أما المرحلة الأكثر خطورة فهى فى قيام هذه الشعوب بتبنى حكومات ديمقراطية اقتناعاً بأن هذا الإجراء فى حد ذاته كفيل بحل مشاكل هذه الشعوب فى الحال ، فتكون النتيجة هى خيبة الأمل الشديدة وانتشار الاضطرابات فيفسح المجال أمام ظهور قائد جديد كريسماى يعيد النظام ويأخذ الأمور مرة أخرى فى يد القائد الديكتاتورى الفرد .

إن مفتاح الموقف ليس بالتطبيق الأعمى والفورى لتعاليم الديمقراطية مع تجاهل أسباب مرض المجتمع وأعراضه وعلاجه . وبالتالي فإن البلاد التى غابت عنها الديمقراطية ، أو لم تمارسها من قبل كجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وكالدول الأفريقية يجب إذا كانت حقيقة تؤمن بالديمقراطية وتأمل فى تطبيقها فى مجتمعاتها أن تحقق مزيجاً من التمتين

الاجتماعية والاقتصادية في بوتقة من الديمقراطية السياسية المبنية على الحرية الفردية ، وحرية الجماعة لتصيرا قوة الدفع اللازمة لحل مشاكل المجتمع ، الذى عانى لأجيال عديدة من شظف العيش وجور الحاكم وفساد الحاشية .

ولا يستقيم هذا إلا بقيام شعوب هذه الدول بوضع المبادئ الديمقراطية في أطر دستورية واضحة المعالم سهلة التنفيذ بعيدة عن سوء الاستخدام ، وذلك بوضع الضمانات الكفيلة بإلزام أى حكومة تأتى بعدم الخروج عن هذه المبادئ والأطر مهما كانت الحجج والمبررات وبذلك يغلق الباب نهائياً أمام المغامرين والمتآمرين والديكتاتوريين .

ويضاف إلى مفهوم هذه الضمانات ضرورة وضوح الفصل بين السلطات الثلاث وضرورة توافر التوازن التام بينها حتى لا تجور إحداها - خاصة السلطة التنفيذية - على الآخرين .

فماذا عن العالم العربى فى خضم هذه المتغيرات الجذرية التى تطرأ على العالم واتجاهه نحو المزيد من الحرية والديموقراطية ؟ هل هناك دروس مستفادة وعبر يتعظ بها من سقوط النظم التى كانت تحتكر السلطة والحكم فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والتى لم تعط الفرصة لظهور بدائل معتدلة على أسس من الحرية يمكن أن تتبادل معها السلطة إذا ما أرادت لها الشعوب ذلك ؟!

إن التطورات الجارية فى الجزائر لى نذر جادة وخطيرة وعبرة لمن يعتبر .

إن درس الجزائر واضح فى أن الإصرار على احتكار الحكم والتمسك به والاستخفاف بالديموقراطية والحرريات وبالتالي عدم إفساح المجال أمام ظهور ونضوج قوى شعبية معتدلة ، تمثل البديل أمام الشعب إذا ما أراد التغيير فى جو من الحرية ، لأمر تكون نتيجته وبالأعلى الجماعة المستأثرة

بالحكم ذاتها ، حيث أنها بهذا تعطى الفرصة فقط لقوى التطرف أيًا كان نوعه كي تصبح البديل الوحيد على الساحة .
وعندما تفقد الشعوب الأمل في التغيير السلمى الصحيح فلن تتردد عندئذ في اختيار جماعات التطرف ليس حباً في التطرف ، ولكن تخلصاً من ركب على أنفاسها ردحاً طويلاً من الزمن حاجباً عنها الأمل في مستقبل حر كريم .. باسم إنجازات أغلبها وهمية وجلّها مغلف بالفساد .. !!

ماذا يجري فى الصين .. آخر قلعة للشىوعية ؟

هاجمت الصحف الأمريكية بشدة مقابلة الرئيس جورج بوش لرئيس وزراء الصين لى بينج يوم ٣١ يناير الماضى ، بعد اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى نيويورك على مستوى الملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء .

ويرجع سبب الهجوم إلى أن لى بينج يعتبر المسئول الأول عن سحق الثورة الديمقراطية ، للطلبة والإشراف شخصياً على قتل مئات العزل منهم فى ميدان تيانانمين (السلام السماوى) ، فى العاصمة الصينية بكين فى يونية عام ١٩٨٩ ، وحذر معظم الناقدين من أن هذه المقابلة سيساء تفسيرها كما سيستغلها الجهاز الإعلامى فى الصين لصالح النظام الشيوعى هناك ، ويدللون على أن هذه المقابلة وغيرها كالتى تمت مع المسئولين فى سويسرا ورجال الأعمال الغربيين ، فى معرض داقوس للاقتصاد العالمى هناك ، وأخيراً مقابلة لى بينج مع جون ماجور رئيس وزراء بريطانيا أثناء وجودها فى نيويورك ، لحضور اجتماع قمة مجلس الأمن ستعطى للصين إشارة خاطئة من جانب الغرب ، إذ قد يفهم من هذه المقابلات أن الغرب لا يهتم حالة الديمقراطية فى الصين ، ولكن يهتم تحقيق أكبر فوائد مادية له بغض النظر عن أى مبادئ يتشدد بها مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولكن المدافعين عن قيام مثل هذه الاتصالات رفيعة المستوى مع الصين يرون أنها تهدف فى الأساس إلى التأثير على لى بينج وصحبته من غلاة

الشيوعيين في أن يصيروا أكثر اعتدالاً وعقلانية وإنسانية وأسهل تقبلاً لإصلاحات اقتصاديات السوق ، ومن هذا المنطلق فإنه يسهل على الغرب تناول الموضوعات الشائكة مع المسؤولين الصينيين ، مثل الالتزام بعدم تصدير الصواريخ وتكنولوجياها ، وخاصة لدول الشرق الأوسط ، ومثل الإفراج عن المسجونين السياسيين والتخفيف من حدة التعامل غير الإنساني للنظام ، وذلك كله إذا أرادت الصين أن تجدد الولايات المتحدة شرط الدولة الأولى بالرعاية في التجارة عند مراجعة الرئيس بوش ، لهذا الاتفاق في شهر مايو القادم ، رغم معارضة مجلس الشيوخ ، ويضيف هؤلاء المدافعون إلى ذلك أن هناك أموراً تشجع الغرب على القيام بهذه الاتصالات مثل التقدم الاقتصادي الحر الجارى في المقاطعات الجنوبية الساحلية في الصين ، رغم المعارضين للإصلاح في بكين وعلى رأسهم لي بينج ، وهو ما يعتبره البعض أن قدرة المتشددين على السيطرة على جميع المناطق ليست بالضرورة كاملة .

فماذا يعنى هذا ؟.. أى ماذا يجرى في حقيقة الأمر داخل آخر قلعة للشيوعية في العالم ؟.. وماذا يحدث بعد هذه المقابلات المتكررة مع الغرب ؟..

الملاحظ أن أهم حدث سياحى في الصين مؤخراً لم تتناوله الصحف الرسمية ، هذا الحدث هو قيام الزعيم الصينى دينج كسياو بينج بجولة تفقدية في مقاطعات الصين الجنوبية التى تتمتع بازدهار اقتصادى بسبب توجهها الرأسمالى ، والمعنى الواضح في رحلة الزعيم الصينى إلى هذه المقاطعات ، أنه يوجه رسالة للمحافظين والمعارضين للإصلاح الاقتصادى « أن يقوموا بالإصلاح أو يرحلوا » ، وقد صرح لصحيفة صينية تصدر في هونج كونج « بأن من يعارض الإصلاح أو يقاومه ، ومهما كان شأنه .. يجب أن يترك موقعه ..

وشرح بينج أيضًا تعليقًا على النجاح الاقتصادي الذي حققته المنطقة الاقتصادية الخاصة في شينزين الواقعة على الحدود مع هونج كونج ، « الإصلاح وسياسة الانفتاح هي بنود مفيدة من الرأسمالية ، يجب ألا نخاف من أن يقول البعض إننا نمارس الرأسمالية » .

هذه التعليقات وغيرها للزعيم الصيني مع تفاصيل رحلته وجولته في تلك المناطق وخاصة جوانج دونج ، بعد اختفاء دام أكثر من عام عن الحياة العامة ظهرت في تقارير في صحف هونج كونج ، وفي التوجيهات الداخلية للحزب الشيوعي المتداولة في العاصمة الصينية .

ويرى المراقبون أن هذه الرحلة تعد أول هجوم مضاد من الإصلاحيين ضد المحافظين من زعماء الحزب الشيوعي ، قبل اجتماع مؤتمره في نهاية عام ١٩٩٢ ، والرحلة من هذا المنطلق تمهد للنمو العام الذي سيؤثر خلال السنة على موضوعات البحث في المؤتمر ، وترجع أهمية الاجتماع القادم إلى توقع حدوث تغييرات جذرية كبيرة خاصة عند انتخاب أعضاء جدد للجنة المركزية الحاكمة والمكتب السياسي حيث تختفى منها أغلب وجوه الزعماء الثمانية المعمرين ، ومعظمهم من المتشددین والماسكين بناصية الأمور ، ولهذا يعد الاجتماع القادم للحزب آخر اجتماعاتهم حيث أن الاجتماع التالي في عام ١٩٩٧ . وبالتالي فالمتوقع أن تنشب معركة حياة أو موت داخل المؤتمر من أجل تعيين صنائعهم ومريديهم وتابعيهم في اللجنة المركزية ، إذا ما أراد هؤلاء الزعماء بقاء السلطة في أيدي أتباعهم ومنفذى سياساتهم ، وجميعهم المعتدلون منهم كدينج كسياو بينج أو غلاة المحافظين والمتشددین ، أمثال وانج زهين نائب الرئيس أو شين يون مخطط الحزب يعلمون جيدًا أن هذه هي آخر معاركهم .

ويعزز موقف بينج الإصلاحى ما رآه من تقدم اقتصادى مذهل في مقاطعة جوانج دونج التى تطبق آليات السوق والاقتصاد الحر رغم معارضة

المحافظين ، وتعد درجة النمو الاقتصادى فى هذه المقاطعة أسرع نمو اقتصادى فى العالم ، فقد بلغ على سبيل المثال المنتج الصناعى الحقيقى خلال الثمانينات ١٩,٧ ٪ وهو أعلى منتج بالنسبة لجميع مقاطعات الصين ، وبرغم الصعوبات فقد قفز معدل النمو فى هذه المقاطعة خلال العام الماضى فقط إلى ٢٧,٧ ٪ ، وترجع أهمية هذه المقاطعة لبينج وأتباعه من المعتدلين الإصلاحيين فى حملتهم الحالية إلى أنها المقاطعة التى أطلق فيها الزعيم بينج دعوته للإصلاح الاقتصادى منذ ١٢ عاماً عندما سمح لجوانج دونج أن تسبق شقيقاتها خطوة على طريق الإصلاح ، أى بالسماح لها بتطبيق الإصلاحات المبنية على اقتصاديات السوق .

ولهذا تفسر جولة بينج على أنها تعطى دفعة قوية للجهود المبذولة للإصلاح الاقتصادى ، الذى توقفت مسيرته تقريباً منذ قضاء الحكومة على الحركة الديمقراطية بكل العنف فى يونية ١٩٨٩ ، ومع امتناع الأجهزة الإعلامية الخاضعة للمحافظين والمتشددى فى أول الأمر من الإشارة إلى رحلة بينج وتصريحاته الإصلاحية .. إلا أنها بدأت فى الأسابيع الأخيرة - وبعد مقابلة لى بينج رئيس الوزراء الصينى لبعض زعماء الغرب وعلى رأسهم جورج بوش - تسمح ببعض الافتتاحيات والتعليقات فى الصحف الرسمية التى تعكس نداء الزعيم بينج لتحرير الفكر والخروج من قوالبه .

أما النقاط الرئيسية التى ركز عليها بينج فى مجال الإصلاح فقد اكتفى بتداولها على المستوى الوزارى الرسمى فى الحكومة المركزية .. ومن هذا يتبين أن الوقت لا يزال مبكراً لمعرفة من ستكون له اليد الطولى فى نهاية هذا الصراع المحتوم بين الإصلاحيين والمحافظين على أعلى مستويات القيادة .

وهناك بعض المحللين الصينيين الذين يرون أن رحلة بينج تفصح عن

ضعف الإصلاحيين ، ومنطلق هؤلاء المحللين أنه إذا كان الإصلاحيون في موقف سياسى قوى ما كانت لهم حاجة لاستدعاء الزعيم العجوز بينج (٨٧ عاماً) من تقاعده ليقوم برحلة شاقة يزور فيها هذه المناطق ومدينتين ، ليعطى بركاته للإصلاحات التى بدأها هناك عام ١٩٨٤ . ولعل كونه رجلاً عادياً كان أحد المبررات وراء عدم إعطاء رحلته تغطية إعلامية مناسبة في كبريات الصحف الصينية ، ولكن لا يخفى أن السبب الحقيقى هو أن هذه الرحلة ، وما صاحبها من تصريحات تتعارض مع سياسة المحافظين في الحزب وعلى رأسهم لى بينج رئيس الوزراء ويوان مو المتحدث الرسمى للحكومة .

ولهذا نجد أنه في الآونة الأخيرة وفي الوقت الذى يسمح فيه للصحف الرسمية بالحث على تقديم الأفكار الجسورة ، نجد أيضاً تقارير داخلية توزع تفصح عن نداءات ومواقف معارضة محدرة من خطر الجنوح بعيداً عن الطريق الاشتراكى .. ومن أهم الأجهزة المصدرة لهذه التقارير والنشرات هو مكتب مجلس الدولة للأبحاث ، وهو تحت السيطرة الكاملة للمتشددين ، وهو يبذل كل الجهد في إبراز المشاكل المؤسفة في رأيه التى صاحبت الإصلاح ، ويدعو للوقوف بثبات من أجل ضمان استقرار الدولة على المدى البعيد .

وآخر جولة في هذا الصراع الناشب بين الإصلاحيين والمحافظين والتى كسبها الإصلاحيون هو استقالة وزير الإعلام أو تنحيته من منصبه في الأسبوع قبل الماضى ويعد من غلاة المتشددين ، وتعددت الأسباب وراء استقالته ، ولكن العبرة في نتائجها أنها ستعكس على الموقف الإعلامى وتجعله يميل للاعتدال وهى نقطة تحسب للإصلاحيين ، كما أنها أيضاً تفيد لى بينج رئيس الوزراء المتشدد بإصلاح صورته أمام العالم الخارجى لتوحى بأن هناك تعديلات في المواقف المتشددة للحكومة في بكين ، ربما على أمل

أن تخف الانتقادات الخارجية ضد سياستها في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان .. وعلى أمل أن يستمر العمل بشرط الدولة الأولى بالرعاية في تجارتها مع الولايات المتحدة دون تنازل كبير من جانب الحكومة الصينية الشيوعية ، خاصة في نطاق المبادئ ، وفي نطاق تجارتها للسلاح وبالذات مع دول العالم الثالث .

لا شك أن المعركة الحاسمة في مصير الشيوعية في آخر حصونها ستحسم في الاجتماع القادم لمؤتمر الحزب في نهاية هذا العام ، وستحاول الحكومة الصينية خلال هذه المدة أن تحسن من صورتها الخارجية والداخلية على أمل الاستمرار في الحكم وبالتالي الإبقاء على هذا الحصن ما لم يفجره من الداخل الإصلاحيون .!

هل الاقتصاد هو النظام العالمى الجديد ..؟

كثُر الحديث منذ نهاية حرب تحرير الكويت عن قرب بزوغ نظام عالمى جديد بعد انقشاع عواصف وسحب الحرب الباردة ، وزوال الاتحاد السوفيتى وأصبحت أنقاضه وأنقاض إمبراطوريته تشكل عنصراً هاماً فى تشكيل هذا النظام العالمى المرتقب ، وازداد الحوار حول صبغة هذا النظام ؟ فهل هو سياسى أو اقتصادى فى الدرجة الأولى ؟ وبمعنى آخر هل سيظهر نظام اقتصادى عالمى جديد قبل التوصل إلى شكل واضح من نظام سياسى عالمى يمكن تعريفه بأنه نظام عالمى جديد ، أو النظام العالمى القديم أو القائم حالياً تعاد هيكلته بحيث يتضمن الحقائق الاقتصادية التى يعيشها عالم اليوم الذى ضعف فيه الأيديولوجيات ، واستقر رأى أغلبية الدول غنيها وفقيرها على ضرورة التمسك باقتصاديات السوق ، والعمل على إنجاح آلياتها على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتتمكن الدول من تحقيق أهدافها فى التنمية والتقدم ؟

إن الأحداث فى العالم وإيقاعها السريع يجعل الكثير من المحللين يميلون إلى الاعتقاد بأن هناك نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً فى طريقه للتكوين سواء أدت الأحداث بعد ذلك إلى ظهور نظام سياسى عالمى جديد ، أو أن النظام العالمى القديمبقى بعد إجراء بعض التغييرات فى هيكله ليتواءم مع الأوضاع الجديدة فى العالم ، وعلى رأسها التحولات الاقتصادية الجديدة التى تجرى فيه بهذا الإيقاع السريع ..

ف نجد على سبيل المثال الجمهوريات السوفيتية السابقة تهرع للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، كما تحاول هى ودول

أوروبا الشرقية إغراء المستثمرين الأجانب الغربيين للنزول بكامل قدراتهم في سوق الاستثمار . والتنمية فيها للإسراع في خطوات الإصلاح الاقتصادي ، والتخلص من نظام الاقتصاد الموجه وخاصة القطاع العام الذي كان أحد الأسباب الرئيسية للانهار الاقتصادي في تلك الدول . في الوقت ذاته نجد أن الولايات المتحدة غارقة في الديون والعجز في ميزانيتها وبعد أن كانت أكبر قوة اقتصادية في العالم والتي أمكنها في الماضي ، وبمفردها تمويل بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، تتجه بدورها ولأول مرة لصندوق النقد الدولي ليقود هو - وليست أمريكا - جهود إعادة بناء الجمهوريات السوفيتية السابقة والتي تقدر مبدئيًا ، وفي السنة الأولى بمبلغ ٤٤ مليار دولار ..

ونجد الولايات المتحدة أيضًا تضغط على كل من ألمانيا واليابان لبيدلا مجهودًا أكبر لتنشيط الاقتصاد العالمي وإخراجه من الركود الذي يعانى منه - ولأول مرة تنمرد ألمانيا واليابان على أمريكا وتطالبانها بدلًا من ذلك بالتركيز على إصلاح منزلها من الداخل أى إصلاح اقتصادها في الداخل قبل مطالبة الآخرين بفعل ذلك !!

بل ونجد أكثر من هذا أن دولاً لا تزال تعتنق الشيوعية مثل الصين وكوبا تتجه رغم ذلك إلى بعض خصائص اقتصاديات السوق .. لا شك أن هذه علامات توضح أن هيكلًا اقتصاديًا جديدًا في العالم في طريقه للتكوين يكون محوره الرئيسى ارتكاز الدول على اقتصاديات السوق ، ونبيذها ، للاقتصاد الموجه بعد انتهاء الحرب بين الشيوعية والرأسمالية بانتصار الأخيرة ..

ولا شك أيضًا أنه في الوقت الذي يؤدي فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى زوال الاحتكاك الأيديولوجى ، إلا أنه في الوقت ذاته يبدو أنه سيزيد من المنازعات الاقتصادية وخاصة أن الكثير من الدول الغنية لن

تنظر للولايات المتحدة على أنها الدولة الاقتصادية العظمى الأولى في العالم .

فألمانيا وأوروبا الغربية اكتسبتا قوة اقتصادية في الوقت الذي ضعفت فيه القوة الاقتصادية لأمريكا خلال الثمانينات بسبب العجز الضخم والمتزايد في ميزانيتها ، ويمكن القول ذاته بالنسبة لليابان التي تعاظمت قوتها الاقتصادية خلال نفس الفترة ، وأصبح الموقف يبدو كأن هناك عمالة اقتصاد جددًا يتحدثون عملاقًا قديمًا مشخنا بجراح اقتصادية عميقة بسبب صراعه السابق مع الاتحاد السوفيتي .

والمشاكل الاقتصادية كثيرة وآثارها تنعكس على جميع الدول غنيها وفقيرها ولعل على غنيها وأقواها أولاً . فالعجز في ميزانية ألمانيا المتزايد هذا العام بسبب تكاليف إعادة بناء ألمانيا الشرقية يتضخم يوماً بعد يوم ، وأصبح أعلى من كل التوقعات السابقة ، وأصبحت الإجراءات التي تتخذها ألمانيا لمواجهة هذا الموقف الاقتصادي المتأزم يرفع سعر الفائدة بمعدل كبير جداً لوقف خطر التضخم لأمر يهدد باقى الدول الأوروبية التي تعاني من الركود الاقتصادي وترى أن أهم أسلوب في معالجته ، هو خفض سعر الفائدة وهو إجراء لا يمكنها التوصل إليه بفاعلية لأن سعر الفائدة الذي يقرره البنك المركزي الألماني ، وهو الذي يحدد القواعد المالية في أوروبا ، وهذه الحقيقة تجعل الموقف يبدو وكأن الاقتصاد الألماني على طرف والاقتصاد الأوربي على طرف نقيض ، فهل هذا موقف يعجل أو يؤجل وحدة أوروبا النقدية والتي تقترح وجود بنك مركزي أوروبى يحدد سعر فائدة لجميع دول الجماعة الأوروبية ، وفي هذه الحالة سيكون هذا السعر أقل من سعر الفائدة العالى الذى يعمل به البنك المركزي الألماني حالياً ، فهل ستقبل ألمانيا هذا الوضع الآن الذى يهدد اقتصادها بموجات من التضخم ستكون له عواقبه الوخيمة الاقتصادية والسياسية في ألمانيا ، ولعل بوادرها

كانت في سلسلة الإضرابات التي قامت بها نقابات العمال ، التي تطالب بزيادة الأجور التي تزيد من فرص التضخم التي تعمل ألمانيا على تفاديه بأى ثمن .

وما يحدث في ألمانيا من تكاليف رهيبية لبناء ألمانيا الشرقية هو صورة مصغرة لما يتوقع حدوثه في روسيا الضخمة المساحة المترامية الأطراف من سان بيترسبرج إلى فلاديفستوك ، فالمتوقع ألا نرى قريباً روسيا وقد استقرت داخل نظام ديموقراطى مبنى على آليات السوق الحرة ، بل الأكثر احتمالاً هو أن نرى روسيا التي لا يزال نضجها الاقتصادى والسياسى الجديد محل شك كبير .

فماذا أماننا إذن ؟ أماننا عالم جديد في أوضاعه بعد انهيار الشيوعية !! فوضى وارتباك في الشرق .. تخوف وحذر في ألمانيا خاصة من احتمال استمرار عدم الاستقرار في دول شرق أوروبا وروسيا .. إعادة التقدير والحساب في دول غرب أوروبا واليابان ، وفي أمريكا وقفة لالتقاط الأنفاس في الداخل ومحاولة مواجهة واقع اقتصادى أليم يؤكد لها أن هناك شكاً كبيراً في أنها الدولة العظمى الأولى في العالم على الأقل من الناحية الاقتصادية في المرحلة الحالية .

إن ملامح العالم قد تغيرت تغيراً جذرياً بزوال الشيوعية والاتحاد السوفيتى ، ولكن السؤال الكبير الذى لا يزال يدور في أذهان الجميع ، هو ، هل سيتمخض عن هذا التغير ظهور مولود جديد اسمه « النظام العالمى الجديد » ، أو أن الأمر سيستقر في النهاية وفي ضوء النزاعات الاقتصادية القائمة والقادمة إلى الاكتفاء بإجراء بعض التعديلات على النظام العالمى القديم يكون الاقتصاد أساسها ومحورها ؟؟ ويصبح الحوار الجديد بين الدول الغنية وبعضها البعض بل وبين الدول الغنية والفقيرة على ما هو شكل الرأسمالية الأكثر قبولاً وفعالية في التطبيق ؟

المؤلف في سطور من واقع الموسوعة القومية



- * السفير محمود قاسم
- * ولد بالقاهرة في ١٤ سبتمبر ١٩٢٩
- * حصل على بكالوريوس اقتصاد
- * وعلوم سياسية - جامعة القاهرة ١٩٥٣
- * ماجستير علوم سياسية ١٩٥٥
- * دبلوم قانون دولي ١٩٥٦
- * عمل في السلك الدبلوماسي المصري في العديد من الدول الأوروبية والأمريكية والأفريقية .
- عمل في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح بجنيف ١٩٦٢ / ١٩٦٦ .
- * عمل في وفد مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك ١٩٦٩ / ١٩٧٤ ، حيث اشترك في أعمال مجلس الأمن واللجنة السياسية الأولى واللجنة السياسية الخاصة .
- * عمل سفيراً لمصر في أثيوبيا وموزامبيق وسوازيلاند وليسوتو ١٩٧٩ / ١٩٨٢ .
- * عمل مندوباً دائماً لمصر لدى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ١٩٨٠ / ١٩٨٢ .
- * رئيس لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في القارة الأفريقية ١٩٨٣ / ١٩٨٥ .
- * سفيراً لمصر في كندا ١٩٨٥ / ١٩٨٩ .

* عمل وزيراً مفوضاً وسفيراً مديراً لبعض الإدارات والمكاتب الرئاسية بوزارة الخارجية بالقاهرة في الفترات ١٩٦٠ / ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ / ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ / ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ / ١٩٨٥ .

* عمل عضواً في العديد من لجان الأمم المتحدة السياسية والاقتصادية والقانونية ، وكذلك اشترك في العديد من اجتماعات جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة مؤتمر الدول الإسلامية لمدة ٢٧ عاماً .

* عضو هيئة المستشارين بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة .
* عضو هيئة المستشارين بالمعهد الألماني للدراسات الأفريقية والدولية بميونخ بألمانيا .

* محاضر ومدرّب في معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية .

* أستاذ محاضر في بعض الجامعات بالولايات المتحدة (أنتيوك وفيرلي ديكنسون) .

* كاتب في الشؤون الخارجية في مجلة أكتوبر وصحيفة الوفد .
* له كتاب بالإنجليزية عن الأزمات السياسية والدبلوماسية المصرية .
* له عدة كتيبات عن نزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والوكالات المتخصصة .

* له العديد من البحوث السياسية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية
* حاصل على وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى ووسام الجمهورية من الدرجة الثانية المصريين .

* حاصل على العديد من الأوسمة الأجنبية خاصة من تونس والمغرب وكندا .
* متزوج وله ابن وابنة .

فهرس

صفحة	
٣	إهداء
٥	تمهيد
٩	تقديم
١٥	القنبلة الذرية السكانية
٢٠	الجدل حول حرب أكتوبر.. والواقع
٢٦	المصريون.. ورياح التغيير
٣٠	القطاع العام.. ومجلس الشعب
٣٦	الدبلوماسية بين الملكة.. والتدريب
٤٠	تمثال الحرية.. والخديو إساعيل
٤٥	من أكتوبر ٧٦ إلى أكتوبر ٢٠٠١
٥٢	سكرتير عام القرن الحادى والعشرين
٥٧	التسيب والإهمال.. من صفات الفهلوة
٦٣	الفكر العربى.. بين القومية العربية والحركات الإسلامية
٧١	العداء للسامية بين الحقيقة والادعاء
٧٥	هجرة اليهود السوفيت هل من حل لها
٨٠	التنسيق العربى الصادق فى مواجهة الخطر
٨٥	هجرة اليهود السوفييت.. وعملية السلام
٩٠	المستوطنات الإسرائيلية.. والضمانات الأمريكية

٩٥	الخليج .. بداية التغيير في الشرق الأوسط
١٠٠	الخليج والإسلام .. والأزمات الدولية
١٠٤	شكر إسرائيل لصدام .. واجب .. !
١٠٨	تأملات فيما بعد حرب الخليج
١١٢	إلى متى تظل أمريكا شيكا على بياض لإسرائيل .. ؟
١١٧	التغيرات في العالم لم تغير إسرائيل !
١٢٢	الجامعة العربية .. والجماعة الأوروبية
١٢٦	بوادر ديموقراطية حقيقية في أفريقيا
١٣٠	رياح الديموقراطية في جنوب أفريقيا
١٣٥	الديموقراطية الحائرة في الجزائر
١٤٠	التطرف يبحث عن بديل بعد الجزائر
١٤٥	حصار رياح التغيير
١٤٩	على أبواب السوق الأوروبية الموحدة
١٥٣	الأمن الأوربي الجديد في ظل أزمة الخليج
١٥٧	تأملات فيما بعد حرب الخليج
١٦١	دروس من حرب الخليج
١٦٥	الأمن الجماعي .. والمسئولية الجماعية
١٦٩	لماذا ألمانيا في يديها مفتاح أوروبا
١٧٤	إلى أين تسير أمريكا بعد زوال الاتحاد السوفيتي
١٨٠	احتمالات العدو الجديد لأمريكا
١٨٥	فمن هو العدو الجديد لأمريكا
١٩٠	يوغسلافيا .. اختلاف حضارتين
١٩٤	هل هي حرب دينية في البوسنة والهرسك ؟

صفحة

٢٠٠	الديموقراطية.. والمتغيرات في النظام العالمى
٢٠٥	ماذا يجرى فى الصين.. آخر قلعة للشيوعية
٢١١	هل الاقتصاد هو النظام العالمى الجديد..؟
٢١٥	المؤلف فى سطور من واقع الموسوعة القومية

١٩٩٣ / ٧١٩٢	رقم الإيداع
ISBN	977-02-4176-8
	الترقيم الدولي

١ / ٩٢ / ٣٦٣
 طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

